مركز دراسات الوحدة العربية

حزب الله
من التحرير إلى الردع
(١٩٨٢-٢٠٠٦)

(نسخة موسعة لكتاب المقاومة وتحرير جنوب لبنان)

الدكتور عبد الإله بلقزيز

حزب الله
من التحرير إلى الردع
(١٩٨٢-٢٠٠٦)

(نسخة موسعة لكتاب المقاومة وتحرير جنوب لبنان)

مركز دراسات الوحدة العربية

حزب الله
من التحرير إلى الردع
(١٩٨٢-٢٠٠٦)

(نسخة موسعة لكتاب المقاومة وتحرير جنوب لبنان)

الدكتور عبد الإله بلقزيز

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بلقزيز، عبد الإله

حزب الله: من التحرير إلى الردع (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٦) / عبد الإله بلقزيز.
١١١ ص.
ببليوغرافية: ص ١٠٩ ـ ١١١.
في صفحة العنوان: نسخة موسّعة لكتاب المقاومة وتحرير جنوب لبنان.
ISBN 9953-82-105-4
١. حزب الله (لبنان). ٢. الحرب الإسرائيلية على لبنان (تموز/ يوليو ٢٠٠٦).
٣. مقاومة الاحتلال ـ جنوب لبنان. أ. العنوان.
324.25692

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦

إهــــداء

إلى ذكرى شهداء المقاومة في لبنان

المحتويـــــات

مقدمة الطبعة الثانية ١١

القسم الأول

الفصل الأول : في رحاب تحرير الجنوب ١٥

أولاً : زحف.. فرار أو استسلام ١٥

١ ـ انتصار لبنان على الاحتلال ١٥

٢ ـ «إسرائيل» و«جيش لبنان الجنوبي» ١٧

٣ ـ في محنة عملاء «إسرائيل» ١٩

٤ ـ مصائر المتعاونين مع «إسرائيل» ٢١

ثانياً : كيف انتصر لبنان المقاومة؟ ٢٣

١ ـ ميزان القوى المشروخ ٢٣

٢ ـ ميزان القوى وميزان الإرادات ٢٦

٣ ـ الطائفية في مدفن المقاومة والوحدة الوطنية ٢٧

الفصل الثاني : «حزب الله»: العقيدة والسياسة والتنظيم ٣١

أولاً : مقاومة لها تاريخ ٣١

ثانياً : «حزب الله»: سياق النشأة والتطور ٣٤

ثالثاً تجهيز الداخل الشيعي ٣٨

١ ـ التنظيم الاجتماعي والمؤسسات الأهلية ٣٨
٢ ـ التربية على المثال الحسيني : الاستشهاد مبدأ ٤٣
رابعا : العقائدي والسياسي في فكر «حزب الله» وممارسته : من «ولاية الفقيه» إلى البرلمان ٤٥
خامساً : «حزب الله»: المبدئية والبراغماتية في الصراع مع «إسرائيل» ٤٨

القسم الثاني

الفصل الثالث : الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ الأهداف، المقدمات والسياق ٥٣
أولاً : الحربُ غير المفاجئة ٥٣
ثانيا : لماذا شُنّت الحرب على لبنان؟ ٥٩
١ ـ المقاومة وتوازن الرّدع ٦٠
٢ ـ القرار رقم ١٥٥٩ والحوار الوطني اللبناني ٦٢
٣ ـ مأزق «الحرب على الإرهاب» ٦٤
ثالثاً : بيئةُ الحرب ٦٥
١ ـ البيئة الدولية ٦٥
٢ ـ البيئة العربية ٦٨
٣ ـ البيئة اللبنانية ٧٠

الفصل الرابع : العدوان والمقاومة ـ قراءة في الأداء والحصيلة ٧٣
أولاً : استراتيجيةُ التدمير ووظيفتهُ ٧٣
ثانياً : «حزب الله» واستراتيجية التحصين الذاتي ٧٧
١ ـ متغيّراتٌ منذرة ٧٨
٢ ـ الاستيعاب والاستباق ٧٩
ثالثا : في تحليل أداء المقاومة ٨٢
١ ـ الأداء السياسيّ ٨٢
٢ ـ الأداء العسكريّ ٨٥
٣ ـ الأداء الإعلاميّ ٨٧

رابعاً : الحرب في حساب الربح والخسارة ٨٨
١ ـ المعيار ٨٨
٢ ـ هزيمةُ إسرائيل ٩٠
٣ ـ نصْرُ «حزب الله» ٩٢

الفصل الخامس : مطالعات استشرافية لبعض نتائج الحرب ٩٧
أولاً : المقاومة والمجتمع العربي ٩٧
ثانيا : الحرب والنظام العربي ١٠٠
ثالثاً : بدايةُ شرخ في المشروع الصهيوني ١٠٣

المراجـــع ١٠٩

مقدمــة الطبعــة الثانيــة

خلال الأسبوع الثاني من الحرب الإسرائيلية على لبنان (الأسبوع الثالث من شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، تذكرتُ أن عليَّ أن أكتب مقدمةً للطبعة الثانية لكتابي عن «حزب الله» الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بعد نفاذ طبعته الأولى[١]. وجدتُ المناسبةَ (الحرب) دافعاً إلى إعادة إصدار الكتاب، فأخبرتُ المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية د. خير الدين حسيب بأني سأباشر في كتابة مقدّمة موسَّعة للطبعة الثانية للكتاب. لكنه اقترح عليّ إضافة فصل جديد بدلاً من الاكتفاء بالمقدمة. راق لي الاقتراح، وبدأت في ترتيب المادة التي أحتاج إلى استعمالها، وبخاصة المقالات والتقارير المنشورة في الصحف العبْرية، وكنتُ أتابعها أوّلاً بأول منذ بداية الحرب مثلما أتابع الصحف اللبنانية والعربية ووسائل الإعلام، مستفيداً من وجودي في لبنان أثناء الحرب. لكني آثرتُ تأجيل تحرير هذا الفصل إلى أن تتبيَّن صورة الموقف أكثر. ولم أبدأ في الكتابة عملياً إلاّ في اليوم العاشر من آب/ أغسطس ٢٠٠٦، أي قبل أربعة أيام من توقف الأعمال الحربية.

لكن الكتابة في الموضوع أخذتني إلى أبعد من فصل، فَصَارَ الفصلُ فصلين، ثم ما لبث الأمر أن أخذني إلى ثلاثة فصول، فقررت التوقف عند هذا الحدّ على الرغم من أن ما لديَّ من مادة يسمح بكتابة المزيد. وبين بداية كتابة الفصل الأول والانتهاء من كتابة الثالث، أي طيلة الأسابيع الثلاثة الماضية التي استغرقتها كتابةُ تلك الفصول، حدثت أشياء كثيرة في لبنان والمنطقة تحتاج إلى مطالعاتٍ متأنية وتأمُّل عميق لأنها بدتْ أشياء غير عادية في سياقات السياسة؛ ولم يكن في وسعي أن أتوقف أمامها طويلاً، فأتيْتُ عليها بالإشارة والتلميح حتى لا يأخذني

---

(١) انظر: عبد الإله بلقزيز، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

الحديث فيها «بعيداً» عن موضوع الكتاب. . . وحتى لا يستهلك مزيداً من الوقت لا أملك ترفه.

لا أجد ما أضيفُهُ إلى ما كتبت في هذه الفصول الثلاثة الجديدة، وفي الكتاب برمَّته، سوى أنني حاولت في هذه الطبعة الثانية المزيدة من الكتاب أن أُطلَّ على حدثٍ كبير في لبنان وفي تاريخ المقاومة هو حدث الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان ومجمل ما أطلقته من نتائج سياسية على الداخل اللبناني والداخل الإسرائيلي والمنطقة العربية مع ما تحمله تلك النتائج من مقدماتِ تحوُّلات ستطال الأوضاع الإقليمية كافة. كان ضرورياً فعلاً أن تضاف هذه الفصول لتتناول طوراً جديداً في تجربة «حزب الله» هو طور الانتقال من معركة التحرير إلى معركة بناء الردع في مواجهة إسرائيل. وإذا كان لا بدّ من استنتاج نشتقُّه من الفصول الخمسة التي يحتويها الكتاب، فهو أن «حزب الله» نجح في أن يكسب معركتين في مواجهة إسرائيل: معركة التحرير ومعركة الردع. دَفَعَ لبنانُ غالياً ثمن ذلك، وكذلك مقاومتُه، لكنهما كَسبَا جنوباً محرَّراً من الاحتلال ووطناً متحرِّراً من عقدة الخوف من إسرائيل.

عبد الإله بلقزيز

بيروت، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

القســم الأول

الفصل الأول

في رحاب تحرير الجنوب

أولاً: زحف.. فرار أو استسلام

١ ـ انتصار لبنان على الاحتلال

وقع العبء الأكبر في تحرير جنوب لبنان ودحر الاحتلال الصهيوني على شعب لبنان، وعلى مقاومته الوطنية (الإسلامية) الباسلة وفي المقدمة **حزب الله.** وليس معنى ذلك أن المقاومة، و«حزب الله»، كانا الوحيدين في الصورة وساح المعركة، كما ليس معناه أن شعب لبنان صنع وحده شرف الانتصار على العدو، وإنما القصد التشديد على مركزية المساهمة اللبنانية: شعباً ومقاومةً، في إحراز ذلك الانتصار، ودورها الحاسم فيه: وهو ما لا يضارعه في الأهمية أو يوازيه في الفعالية والدور.

نعم، استفاد الشعب اللبناني، والمقاومة الإسلامية، مع **عوامل إسناد** مواتية: من **دعم سياسي سوري** غير محدود قدم له التغطية الإقليمية والدولية المطلوبة؛ ومن **دعم مادي إيراني** لم تكن المقاومة لتستغني عنه؛ ناهيك بالشرعية السياسية الرسمية التي وَفَّرَها له **الموقف الرسمي للدولة اللبنانية.** وكان ثابتاً أن عمل المقاومة الوطني ما كان يملك أن يبلغ ما بلغ من شأوٍ وقَدْرٍ ورِفْعَةِ مَقَام لولا أنِ اجْتَمَعَتْ له عواملُ الإسناد تلك، وهي التي قلّما اجتمعت لنضال شعبٍ عربي منذ أزيد من ثلث قرن. ومع ذلك كلِّه، وعلى أهميته التي ليست تَقْبَلُ جحوداً أو إنكاراً، فإن نضال هذا الشعب وكفاح مقاومته كانا أفعلَ العوامل جميعاً في إلحاق الهزيمة التاريخية بالعدو وإحراز النصر الذي ما كان له في الماضي سابق أو نظير. ويكفينا هنا التذكير بأن شعب لبنان دفع ثمن ذلك عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين، وأن «حزب الله» وحده دفع قرابة ١٣٠٠ شهيد، لقاء بلوغ ذلك الهدف التاريخي العظيم؛

الأمر الذي لا يجوز معه ـ بأية حال من الأحوال ـ النظر إلى عطاء شعب لبنان وحركة المقاومة فيه وكأنه محض استجابات ميدانية لإرادات أخرى تتقرر في المكاتب أو في غرف العمليات الإقليمية! نعم، شارك هؤلاء جميعاً في المعركة، وفي تحسين شروطها لبنانياً، غير أن الذي صنع ذلك النصر هو ـ حَصْراً ـ شعب لبنان ومقاومته الإسلامية المجيدة.

وفي السيرة الذاتية للمعركة والانتصار ثمة متسع للكثير مما يمكن أن يقال: ولعل ما يمكن أن يقال هنا إنَّ شعب لبنان حقق ما عجزت عن تحقيقه المنطقة العربية برمتها في غضون اشتباكها التاريخي مع الواقعة الصهيونية: منذ ميلادها على أرض فلسطين قبل ما يزيد عن نصف قرن. ولعل ما في ذلك المعنى ـ أيضاً ـ أن المقاومة اللبنانية نجحت في إنجاز ما عجزت عنه جيوش العرب مجتمعة منذ اغتصاب فلسطين: إلحاق الهزيمة المذلّة بالعدو الصهيوني، ودفْعه، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى الانسحاب من الأرض بالقوة المسلحة ومن دون مفاوضات.

ثمة ما يشبه المفارقة في هذه الحقيقة: قيل طويلاً إن لبنان هو الحلقة الأضعف في السلسلة العربية (بلدان المواجهة على الأقل)، بسبب صغر مساحته، وضعف بنيته السكانية وعسر اندماجه الاجتماعي الناجم عن التعدد والتنازع الطائفيين فيه، وضعف جيشه وغير ذلك. ولقد قامت على فرضية «الحلقة الأضعف» هذه أطروحات سياسية عديدة ذهب بعضها إلى حد «تمجيد» ذلك الضعف، واحتسابه في عداد ما يصنع الشوكة والحماية للبنان! وكان من قبيل ذلك القول المشهور والمأثور لزعيم لبناني بأن «قوة لبنان في ضعفه»! ومع ذلك، فإن هذه «الحلقة الأضعف» نجحت في أن تقيم الدليل لنفسها ولغيرها على أنها الحلقة الأقوى في المنطقة. وينطبق الشيء نفسه على المقاومة الشعبية المسلحة (المقاومة الإسلامية): نُظِر إليها طويلاً بوصفها فعلاً أقل من الحرب ـ بمقاييس الفعالية المادية والتقنية ـ وبالتالي بوصفها عملية دفاع مادي ورمزي لا تستطيع أن تؤدي أكثر من وظيفة الاحتجاج على الهزيمة، أو تعبئة المجتمع والشعب تعبئة نفسية دفاعية ضدّها. وثبت ـ بالدليل المادي ـ أن وظيفتها كانت، في لبنان، أكثر من تعزية النفس، وأن فعاليتها كانت أقوى مما قدمته تجارب الجيوش النظامية العربية في مقارعة العدو الصهيوني وإلحاق الأذى والنزيف به. . .

وإذا كان لا بد من تفسير لهذه «المفارقة»، فالأوجب البحث عنه في عامل آخر غير ميزان القوى (وهو المختل اختلالاً كاملاً لصالح العدو). ونزعم أن ما ينبغي الانصراف إلى بحثه والتماس تفسيرِ «المفارقةَ» تلك هو العامل الغائب في الوعي السياسي العربي، والمقولة التي تكاد تكون مجهولة في أدبياته، نعني: **ميزان**

الإرادات . . . ، الميزان الذي لا يتأثر كبير تأثُّر بنسبة القوى المادية في الصراع. إنه الميزان الذي صنع انتصار الثورة الجزائرية على الاحتلال الفرنسي، وانتصار الثورة الفييتناميّة على الجيش الأمريكي والذي سوف يصنع ـ بعد الانتصار اللبناني ـ انتصارات عربية أخرى على الدولة الصهيونية؛ وسنأتي على الحديث فيها لاحقاً.

* * *

وكما كان هذا الانتصار انتصاراً على الاحتلال، كان انتصاراً على جيب لبناني عميل في الجنوب، ارتضى وضع بندقيته، المتمردة على الدولة، رهن تصرف العدو ومخططاته في لبنان! لقد قاتل اللبنانيون بعضهم طويلاً، لكن قتال هذا الجيب العميل مختلف؛ إذ هو لا ينتمي إلى الصراع على السلطة وحصص الطوائف فيها الذي سبق وفجّر الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، بل هو ينتمي إلى فعل العمالة للاحتلال. لذلك كان إلحاق الهزيمة به إلحاقاً لها بحماته الصهاينة وبسياستهم الدؤوبة للبحث عن مرتزقة يقدمون لهم خدمات ضد شعوبهم!

٢ ـ «إسرائيل» و«جيش لبنان الجنوبي»

منذ غزو «إسرائيل» الأول للبنان الذي أطلقت عليه تسمية «عملية الليطاني» في العام ١٩٧٨، وظفت ميليشيا الضابط اللبناني المنشق سعد حدّاد لحراسة «حدودها» مع عمليات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وسلحت ودربت عناصر هذه الميليشيا لتأدية وظيفتها تلك. وساعد على تماسك دويلة سعد حدّاد وجيشها المنشق وجود الجيش الصهيوني في الجنوب، ونجاحه في بناء التحصينات الدفاعية القوية التي فرضت على العمل الفدائي الفلسطيني، منذ ذلك الحين، الانتقال من أسلوب تسلل المجموعات المقاتلة من الجنوب اللبناني إلى داخل فلسطين، إلى أسلوب القصف الصاروخي بالقذائف وصواريخ الكاتيوشا للتجمعات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني المحتل، أو للمستعمرات الصهيونية في الجليل الأعلى شمال فلسطين المحتلة.

لم تستطع «عملية الليطاني» الإسرائيلية ولا جيش العميل سعد حدّاد وقف عمليات المقاومة الفلسطينية في الجنوب؛ وقد كان ذلك دافعاً نحو نقل المواجهة مع الثورة إلى داخل بيروت (الحرب الجوية الكثيفة على حي الفاكهاني: مركز الثورة الفلسطينية ومؤسساتها في لبنان) خلال صيف العام ١٩٨١، ثم اجتياح لبنان وحصار عاصمته لمدة ٨٨ يوماً في صيف العام ١٩٨٢، وصولاً إلى إخراج مقاتلي فصائل منظمة التحرير من لبنان بمقتضى «اتفاق فيليب حبيب». ومع أن «إسرائيل» أُجْبِرت

على الانسحاب من بيروت، بعد عشرة أيام من احتلالها، بسبب انطلاق عمليات «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» وإلحاقها خسائر بشرية بجنود الاحتلال؛ وعلى الرغم من أن هذا الانسحاب سيتّسع مداه، فيشمل مثلث خلدة والدامور، ثم جبال عاليه والشوف، ليبلغ الانسحابَ المذلّ من صيدا ثم صور والنبطية. . . إلخ، إلا أن «إسرائيل» ستُبْقِي على جيشها في الجنوب، فتُوسِّعُ من منطقة الشريط المحتل لتصل إلى البقاع الغربي وراشيا ثم جزين في عمق الجنوب شمالاً، فاصلةً ـ بذلك ـ بين الشطرين الغربي والشرقي من الجنوب.

لم تستغن «إسرائيل» عن «جيش لبنان الجنوبي»، بل زاد اعتمادها عليه، فأغدقت عليه إمكانيات التسليح والتأهيل إلى الحد الذي أصبح فيه قوة ضاربة. وحين توفي الرائد العميل سعد حدّاد، سلمت «إسرائيل» قيادة هذا الجيش إلى الضابط المتقاعد العميل أنطوان لحد، لتبدأ في عهده فصول المعركة الساخنة بين جيشه وجيش «إسرائيل» والمقاومة اللبنانية التي انتقلت ـ بدورها ـ من مقاومة وطنية، يقودها الشيوعيون والقوميون، إلى مقاومة إسلامية قادها «حزب الله» منذ نهاية الثمانينيات بعد فترة حاولت فيها حركة «أمل» مصادرة البندقية الوطنية لمصلحة ميليشياتها. ومع أن تصاعد عمليات المقاومة، وعجز قوات «الجنوبي» والاحتلال عن صدها، دفعا «إسرائيل» إلى مغامرتين عسكريتين في تموز/ يوليو ١٩٩٣ ونيسان/ أبريل ١٩٩٦، قادتا إلى هزيمتها سياسياً وإلى اضطرارها إلى الاعتراف بحق المقاومة في القتال (بموجب «تفاهم تموز» و«تفاهم نيسان») إلا أنها لم تَسْتَغْنِ عن جيش لحد العميل، بل أوكلت إليه مهمات أمنية جديدة في الجنوب وضد المقاومة في محاولة منها لتخفيف الخسائر البشرية المتصاعدة في قواتها ودفع «الجنوبي» إلى تحمُّل هذه الخسائر عوضاً عنها!

غير أن «إسرائيل» ـ التي خسرت في لبنان من القوى البشرية ما لم تخسر نصفه في حرب العام ١٩٦٧ (أكثر من ألف وخمسمائة قتيل وأكثر من عشرين ألف جريح) ـ اضطرت إلى إعلان نيتها الانسحاب من «الجحيم اللبناني» و ـ بالتالي ـ اضطرت إلى إعلان نيتها إنهاء علاقتها بجيشها العميل في جنوب لبنان على نحو ما. ولقد كانت ثمة ثلاثة سيناريوهات في هذا الصدد: دفع «جيش لبنان الجنوبي» إلى البقاء في «مناطقه» التي ستجلو عنها قواتها و«الصمود» في وجه المقاومة؛ أو تمكين عناصره التي يتجاوز تعدادها الألفين وخمسمائة جندي وضابط من الرحيل معها إلى داخل فلسطين؛ أو ابتزاز الدولة اللبنانية ودفعها إلى إصدار عفو عن «جيش لبنان الجنوبي». ولقد كانت الخيارات الثلاثة مطروحة للبحث بين «إسرائيل» وقادة عملائها، وبينها وبين الوسطاء الدوليين. ولم يكن اهتمامها ببحث هذا الموضوع ناجماً عن «التزام

أخلاقي» منها تجاه عملائها، بل كان مبعثه حاجتها إلى استثمار ورقة «جيش لبنان الجنوبي» حتى بعد انسحاب قواتها!

كان خيار «إسرائيل» الأفضل هو الخيار الأول: تسليم عملائها المناطق التي ستنسحب منها. وهي لم تختر ذلك لعلمها بأن الدولة اللبنانية لن تقبل مفاوضتها على مسألة العفو عن العملاء، أو لأن رحيل هؤلاء معها إلى فلسطين مع عائلاتهم يكلفها إيواء أكثر من عشرة آلاف لبناني لاجئ إلى فلسطين المحتلة.. بل هي اختارت ذلك السيناريو **لأربعة أسباب على الأقل**: حتى لا تسلّم الجنوب للدولة اللبنانية (التي لم تلتزم بحماية الحدود)؛ وحتى ينهض الجيش اللحدي العميل بدور حماية «إسرائيل» كما كان منذ ميلاده؛ وحتى تحوّل انسحابها من الجنوب إلى مناسبة لإشعال فتنة طائفية تبدأ بالقتال بين المقاومة و«الجنوبي»؛ ثم حتى «تقنع» الأمم المتحدة بأنها نفذت القرار ٤٢٥ ورَفَضَهُ قسم من اللبنانيين! لكن «إسرائيل» التي حسبت كثيراً خسرت حسابها: فرّ جنودها فانهار «الجنوبي» ليستسلم ثلثاه للمقاومة ويفر الثلث المتبقي مع المحتل!

٣ ـ في محنة عملاء «إسرائيل»

يتحدث عملاء «إسرائيل» اليوم، من ضباط وجنود «جيش لحد» (جيش لبنان الجنوبي)، عن خيانتها لهم بعد أن تفانوا في خدمتها طيلة اثنين وعشرين عاماً خانوا فيها الوطن وتمردوا على الدولة، وقاتلوا وقتلوا شعبهم! وَعَدتْهُمْ بتسوية مصيرهم وترتيب مستقبلهم بما يكفل لهم عيشاً آمناً من أي انتقام أو عقاب، غير أنها خذلتهم وتخلت عنهم عند الانسحاب تاركة إياهم أمام قدر صعب لا يقدم لهم أكثر من خيارات ثلاثة: مواجهة مستحيلة مع المقاومة، أو الاستسلام لها وللدولة، أو الرحيل مع الجيش الصهيوني الهارب.

سقط الخيار الأول منذ اللحظة الأولى التي تَبَيَّنَ فيها أن انهيار جيش لحد إنما يعبر عن حقيقة أمره كجيشٍ مرتزق لا قضية له يدافع عنها، وكجيش لا يملك من القوة إلا ما كان يمدّه بها وجود قوات إسرائيلية محتلة. وأمام سقوط ذلك الخيار، لم يعد متاحاً لجيش العملاء سوى الاستسلام أو الرحيل.

كان الراحلون للمستحيل عند منتصف طريق الوهم، وسلموا أنفسهم لوطن وَعَدَهُمْ بالعدالة والإنصاف في بحث جرم عمالتهم للعدوّ. أما الراحلون في ركاب الفرار الكبير لجنود الاحتلال، فكانوا ما يزالون صرعى وهم إمكانية الفَيْءِ إلى ظلاله لحماية أنفسهم من أحكام الوطن ومن غضبة شعبهم ضد الذي اقترفوه في حق أنفسهم وفي حق الشعب والوطن. غير أن رحيلهم صار إلى جحيمٍ عاينوه عن كثب

بعد أن استقر بهم المطاف في فلسطين وعلى ضفاف بحيرة طبريا، وكانت كلفته ـ بجميع المقاييس المادية النفسية ـ أعلى بكثير من الكلفة المدفوعة لقاء الاستسلام للدولة والمقاومة!

«استضافَتْهُم» «إسرائيل» بما يليق بهم: إقامات مأمونة لضباطهم الكبار في فلسطين وفرنسا، وخيام متناثرة للجنود في معسكرات لجوء على ضفاف طبريا منعدمة الشروط! والأهم أن «ضيافتها» كانت صريحة: إقامة محدودة لفترة سنة واحدة يتدبرون فيها أمر مستقبلهم في ما بعد! أما أبناؤهم، فلهم الحلوى واللَّعب فقط، أما تسجيلهم في المدارس فذلك مما لا يدخل في برنامج «الضيافة» ولا هو مما تستحقه الميليشيا اللبنانية على عمالتها السخية للاحتلال! تُذَكِّرهُمُ «إسرائيل» بأنهم خدم؟ نعم، لكنها تذكرهم أيضاً ـ يا للمفارقة ـ بما تناسوه: أنهم لبنانيون أولاً وأخيراً! وما همَّ «إسرائيل» ـ بعد ذلك ـ إن كانت الحسرة قد استبدت بحلفائها، أو إن كانت إهانة هؤلاء دافعاً لهم إلى العودة الذليلة إلى الوطن، فهي لم تعد معنيّة بمصيرهم، إذِ المسافةُ بين مُحالَفتِهِمْ والتفريط فيهم سواء عندها بعد انسحابها من لبنان؛ بل قد يكون التفريط فيهم أفضل من سواه إذا كان يرفع عنها عبء تحمُّل وجودهم وعائلاتهم على أرض فلسطين!

ذهب العملاء الراحلون مع جيش الاحتلال بعيداً: خُيِّلَ لهم أن «إسرائيل» مطوَّقة بـ «التزام أخلاقي» تجاههم، وأنها ـ بالتالي ـ تملك أن تأويهم في فلسطين إن لم تكن تستطيع أن تُؤَمِّنَ لهم الحماية في لبنان. لكنهم اكتشفوا ـ متأخرين ـ أن «إسرائيل» لا أخلاق لها، وأنها تستطيع أن تبيعهم كما باعت غيرهم قبلهم، ليس فقط لأنها تحتقرهم ـ وهذا صحيح بغير شك ـ بل لأنها ما عادت في حاجة إلى خدماتهم بعد إخفاق مشروعها في لبنان. إنهم في عُرْفِها ليسوا أكثر من مرتزقة، وهذا صحيح، ولا شيء باتوا يملكون تقديمه لها سوى تذكيرها بهزيمتها المرة في لبنان!

قد تكون «إسرائيل» على خطأ وهي توجّه إلى عملائها كل هذه الإهانات؛ فهي بذلك تغامر بفقدان آخر صديق لها في لبنان بعد فقدانها أصدقاء سابقين، وـ بالتالي ـ فهي تغامر بدفع كل اللبنانيين إلى مناصبتها العداء. غير أن الذي يمتنع على الشك أن عملاءها لم يرتكبوا خطأً، فحسب، وهم يتعاونون مع الاحتلال، بل اقترفوا الخطيئة ضد الشعب والوطن. وهي خطيئة لن يغسل عارها حكم القضاء اللبناني في حقهم حتى وإن جَرَّمهُمْ، ذلك أن الخيانة الوطنية من الجرائم التي لا يبددها عقاب جنائي حتى وإن «اشتطّ» أمره، لأن العقاب المطلق هو نظرة (الناس) الشعب إلى الخونة.

٤ ـ مصائر المتعاونين مع «إسرائيل»

لم يكن تخلي «إسرائيل» عن حليفها الجنوبي اللّحدي (جيش لبنان الجنوبي) أول خيانة منها لعملائها في لبنان (وإن كانت ستكون ـ بكل تأكيد ـ آخر تلك الخيانات)، بل سبق لها أن حالفت قوة أخرى في البلد، وقدّمت لها سائر أشكال الدعم العسكري واللوجيستي والاستخباراتي للقيام بوظيفةٍ رَسَمَتْها لها بعناية، ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، قبل أن ترفع يد الحماية عنها وتتركها لمفاجآت اختلال توازنات القوى في الحرب الأهلية اللبنانية، بعد أن انتهت الحاجة إلى خدماتها!

يقدم تاريخ العلاقة بين «إسرائيل» وبين قوى لبنانية عديدة، مثالاً قوياً لتلك الصلة التي أقامتها «إسرائيل» مع حلفاء تنافسوا في خدمة مشروعها في لبنان، على خلفية اعتقاد خاطئ بأنهم يوظفون ـ بذلك ـ قوة «إسرائيل» لخدمة موقعهم في الصراع الداخلي الطاحن الذي خاضوه على السلطة منذ انفجار أحداث الحرب الأهلية في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥!

كانت قوى «المارونية السياسية» اليمينية قد استعانت بسوريا وطلبت منها التدخل عسكرياً لحماية المسيحيين في وجه زحف قوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (بزعامة القائد الوطني الراحل كمال جنبلاط). وقد استجابت سورية لذلك، فتَدَخَلَتْ في صيف العام ١٩٧٦ لتضع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية في مواقع دفاعية غير حصينة. غير أن قوى «المارونية السياسية» سرعان ما فتحت المعركة مع الوجود العسكري السوري في مناطقها بدءاً من العام ١٩٧٧، دافعة إياه إلى الانكفاء إلى المواقع الوطنية بعد أن استنفدت حاجتها إليه! ولم تكن «إسرائيل» قد غزت جنوب لبنان في العام ١٩٧٨، في سياق ما أسمته بـ «عملية الليطاني» (نهر الليطاني في الجنوب اللبناني)، حتى كانت الفصول الأولى للعلاقات الإسرائيلية مع الأحزاب الحليفة المارونية قد بدأت، ليبدأ معها تقاطب جديد للقوى: المقاومة والحركة الوطنية وسورية في موقع، والقوى «المارونية السياسية» اليمينية و«إسرائيل» في موقع آخر. ومن يقرأ مذكرات جوزيف أبو خليل(١)، رئيس تحرير صحيفة **العمل** الكتائبية وعضو مكتبها السياسي، أو كتاب **لعنة وطن** لكريم بقرادوني(٢)، مستشار قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع، والأمين العام لحزب «الكتائب» في عهد رئيسه

(١) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠).

(٢) كريم بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج** (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١).

جورج سعادة، يقف على تفاصيل كثيرة ومثيرة عن وقائع تلك العلاقات: بدايةً وامتداداً ثم نهاية.

فتحت تلك العلاقات مسارب ومداخل لمزيد من الاختراق العسكري والأمني والسياسي الصهيوني للنسيج الداخلي اللبناني. وبالمقابل، قدّمت للمشروع الكتائبي إمكانيات هائلة للانتقال من صيغته الحزبية والميليشياوية إلى الاستيلاء على سلطة الدولة. وكانت مناسبة ذلك الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في صيف العام ١٩٨٢، وحصار بيروت وإخراج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت، إذ أمكن «الكتائب»، في سياق النتائج الكارثية لهذه الجراحة العسكرية الإسرائيلية، أن تقدّم مرشحها، قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميّل في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٢، وأن تفوز بمركز الرئاسة. ومع أن بشير الجميّل اغتيل قبل تقلُّد منصبه، فقد انتخب أخوه أمين الجميّل رئيساً للجمهورية، وهو الذي لم يكن محسوباً تماماً على التيار المؤيد لـ «إسرائيل» في الحزب وفي «القوات»، وإن كان قد لقي دعماً منها في المرحلة الأولى من انتخابه، وقبل انهيار جيشه وقوات «الكتائب» في «انتفاضة ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤» التي أخرجت نفوذه من بيروت الغربية وأعادت المدينة إلى نفوذ سورية والحركة الوطنية.

كانت «إسرائيل» في تلك الأثناء قد ركَّزت على «القوات اللبنانية» (الذراع العسكري لـ الكتائب) بعد تمرد بعض قياداتها على فؤاد أبي ناصر، قائد «القوات» المحسوب على أمين الجميّل وعلى رئيس «الكتائب» إيلي كرامة. وكان من تلك القيادات مسؤول الأمن في «القوات» إيلي حبيقة، ورئيس أركانها سمير جعجع. وحين أُسْنِدَتْ رئاسة «القوات» إلى إيلي حبيقة، نزلت «إسرائيل» بكل ثقلها وراءه. ولكن، ما إن دخل في مفاوضات مع سورية ومع وليد جنبلاط، زعيم «الحزب التقدمي الاشتراكي»، ونبيه بري، زعيم حركة أفواج المقاومة اللبنانية: «أمل» (الشيعية)، ووقَّع معهما «الاتفاق الثلاثي»، حتى قدمت المساهمة في إزاحته لتأتي بسمير جعجع بديلاً منه على رأس «القوات اللبنانية»!

قبل ذلك بسنتين، كانت «إسرائيل» قد فتحت باحتلالها لجبال الشوف وعاليه الطريق أمام عودة «القوات اللبنانية» المارونية إلى هذه المناطق بعد خروجها منها لسنوات. وفي ركاب دبابات العدو، سيطرت «القوات» على «سوق الغرب» و«صوفر» و«بحمدون»، وصولاً إلى بلدة «دير القمر» المواجهة لـ «بعقلين» والمزرعة في جبال الشوف. لكنها سرعان ما ستنسحب أمام قَدرٍ صعب في معركة غير متكافئة مع قوات الحزب التقدمي الاشتراكي قضى فيها المئات من مقاتليها، ومن الأهالي، واضطر فيها سمير جعجع إلى التراجع بعد حصار طويل لم يفكه سوى اتفاق كميل

شمعون مع وليد جنبلاط! ولم يكن ذلك آخر مطاف في تخلي «إسرائيل» عن حلفائها اللبنانيين، إذ جَرَّبَ سمير جعجع الكرة ثانية، فأرسل قواته إلى شرق صيدا لتلقى هزيمة مرة في «القياعة» و«الهلالية» وسواها على يد قوات «التنظيم الشعبي الناصري» (بزعامة مصطفى معروف سعد) وقوات «أمل» و«الحزب التقديم الاشتراكي». هكذا تخلت «إسرائيل» عن حلفائها المسيحيين في لبنان تباعاً؛ ولم يكن قائد الجيش ورئيس الحكومة العسكرية ـ بعد نهاية ولاية أمين الجميّل ـ العماد ميشال عون قد خَرَقَ تقليد التعاون مع «إسرائيل» وتحالف مع العراق ضد سورية، إلا بعد أن تَبَيَّنَ له سراب أوهام التحالف مع «إسرائيل»!

ليس ما لَقِيَهُ جيش لحد و«القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب» و«حزب الوطنيين الأحرار» من «إسرائيل» مصادفة سيئة في العلاقة بين الدولة اليهودية والمتعاونين معها، وإنما هو القاعدة التي عليها ليست تعلو قاعدة. وليس لذلك أن يعني سوى أن الصفعة التي تلقاها عملاء «إسرائيل» في لبنان هي الرد الوحيد الذي سيلقاه منها كل من راهن ـ في المنطقة العربية ـ على التعامل معها!

ثانياً: كيف انتصر لبنان المقاومة؟

١ ـ ميزان القوى المشروخ

يعرف العسكريون، والسياسيون، والباحثون في ميدان الدراسات الاستراتيجية، أن المقولة المفتاحية للتعاطي مع شؤون الحرب والصراعات المسلحة: مشاركةً أو تخطيطاً، هي مقولة **ميزان القوى**. وقد طَوَّرَ الفكر الاستراتيجي المعاصر، منذ مطالع النصف الثاني من القرن العشرين، مفهوم ميزان القوى بحيث تخطى معناه العسكري الصّرف ليشمل موارد القوى الأخرى: الاقتصادية، والعلمية، والتّقانية، والبشرية[٣]. لكن ذلك، لم يغير كثيراً في مركزية العامل العسكري في تحديد المفهوم، وفي تقرير صورة التوازن في القوة بين أي طرفين في صراع مسلّح.

غير أن توْسِعة مفهوم ميزان القوى بإدخال العوامل والموارد الأخرى غير العسكرية، لم تقدم إطاراً مقبولاً لتفسير ظواهر مثيرة في صراعات وحروب غير متكافئة، من قبيل نجاح الطرف الأضعف ـ في توازن القوى ـ في تحقيق نصر

---

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الاله بلقزيز، **الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية**، مسابقة د. سعاد الصباح للابداع الفكري بين الشباب العربي ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩).

استراتيجي على الطرف الأقوى. وكان أضخم مثال لذلك ـ في العقود الثلاثة الأخيرة ـ نجاح الثورة الفييتنامية في إلحاق الهزيمة بأقوى قوة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ثم نجاح حركة «المجاهدين الأفغان» في تمريغ هيبة الجيش الأحمر السوفياتي وطرده بالقوة من أفغانستان.

كان ماو تسي تونغ قد نظَّر لاستراتيجية حرب الشعب وطبّقها في الحرب الوطنية، وفي الحرب ضد حكومة تشان كاي شيك الرجعية. غير أن الدفعة الكبرى لهذه النظرية ولمصداقيتها كانت بمناسبة تجربة الثورة الفييتناميّة في مواجهة الاحتلال الفرنسي التي قادت إلى معركة ديان بيان فو الفاصلة، وفي مواجهة التدخل الامبريالي الأمريكي التي قادت إلى سقوط سايغون في يد «ثوار الفييتكونغ» وانسحاب الجيش الأمريكي مهزوماً من فييتنام. وقد رافق ذلك ما حرره الجنرال جياب من أدبيات في موضوع حرب الشعب تحوّلت إلى مادة مرجعية إنضافت إلى نظرية حرب العصابات التي ازدهرت، في أمريكا اللاتينية، بعد نجاح الثورة الكوبية في إسقاط «نظام باتيستا» بمجموعة صغيرة من المقاتلين انطلقت من جبال سييرا مايسترا، وتوسعت لتزحف ـ في ما بعد ـ إلى هافانا وتتسلّم السلطة.

ومثلما قدَّمت «النظرية اللينينية» في الثورة تفسيراً «مقبولاً» لظاهرة نجاح الثورة في «الحلقة الأضعف في السلسلة الامبريالية» (روسيا القيصرية)، كذلك قدّمت هذه النظرية حول حرب الشعب تفسيراً جديداً مقبولاً لظاهرة نجاح القوة الأضعف ـ بمعايير ميزان القوى ـ في إحراز النصر في المواجهة المسلحة مع القوة الأقوى. وفي التفاصيل، قيل إن النصر في المواجهة المسلحة مع القوة الأقوى. وفي التفاصيل، قيل إن الحرب النظامية تلائم تماماً استراتيجية القوة المتفوقة في ميزان القوى، و ـ بالتالي ـ فإن الاستراتيجية العسكرية الثورية المضادة مدعوة إلى أن تقوم على قاعدة تكتيك حرب الشعب أو حرب العصابات، أي الحرب التي لا تستهدف تحرير مواقع واستردادها وإقامة سلطة عليها، بل التي تستهدف إرهاق العدو استنزاف قواه، وإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية به، إلى الحد الذي يجعل كلفة احتلاله الأرض أعلى من كلفة الانسحاب منها، أي إلى الحد الذي يفرض عليه الانسحاب لتوفير قواه البشرية المهدورة من جحيم يوميّ لا يطاق. ومع أن الأصول الفكرية والسياسية لهذه النظرية أصول ماركسية، إلا أن التجربة الأفغانية في مقاومة الاحتلال السوفياتي عملت بأحكامها بعد أن حاولت إسباغ بعض الشرعية الدينية عليها من خلال مفهوم الجهاد.

شهدنا تمثُّلاً عربياً لهذه النظرية ولهذه الاستراتيجية، في تجارب كفاحية عديدة، مورس بعضها «تلقائياً» بغير تنظير، على مثال « ثورة الريف» بقيادة محمد بن

عبد الكريم الخطابي، أو ثورة عمر المختار في ليبيا، أو ثورة سلطان الأطرش في سورية، أو ثورة عز الدين القسام في فلسطين. . . ، فيما مورس بعضها الآخر بقدر من الوعي والمصاحبة التنظيرية كما في حالات الثورة اليمنية في عدن والجنوب، وثورة ظفار والخليج العربي وقبلهما في الثورة الجزائرية. غير أن أهم مثالين معاصرين لهذا التمثل العربي للنظرية تلك هو مثال الثورة الفلسطينية (١٩٦٥ ـ ١٩٨٢) والمقاومة اللبنانية (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٦)، وهما أخذا ـ من دون تردّد ـ بنظرية حرب الشعب أو الكفاح الشعبي المسلح، ومثّلا ـ على الرغم من اختلاف المنطلقات الفكرية ـ نموذجاً مرجعياً في تجارب الكفاح الوطني المعاصر.

ومع ذلك، فإن نظرية الحرب الشعبية، أو المقاومة الشعبية المسلحة، ليست كافية لتفسير ظاهرة انتصار الشعوب الصغيرة على القوى والجيوش العظمى، لأن المسألة ليست فنّية (تقنية) تتعلق بأسلوب الكفاح المتّبع، وإلا لماذا لم تنتصر الثورة الفلسطينية مثلاً؟ ولماذا فشلت الثورة التي قادها إرنستو تشي غيفارا في بوليفيا في أن تصل إلى ما وصلت إليه سابقتها في كوبا؟ والأمر نفسه يصدق على عشرات الثورات الشعبية المسلحة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. . . التي أخفقت في إنجاز أهدافها من خلال العمل بأسلوب حرب العصابات والمقاومة الشعبية المسلحة.

هذه الملاحظة الاستدراكية، التي سُقْناها على هيئة تساؤل، لا تعيد الاعتبار إلى مرجعية مقولة ميزان القوى في تفسير نتائج الصراعات المسلحة، ولا هي تجعل من الثورة الصينية أو الفييتناميّة أو الجزائرية، أو من المقاومة اللبنانية، مصادفة شاذة في تاريخ النزاعات العسكرية، بل قيمتها في ما ترمي إليه من شدّ الانتباه إلى عوامل أخرى غير تقنية في تفسير ظاهرة انتصار القوى الأضعف في ميزان الصراع، وهي عوامل قد لا تكون دائماً مادية، حتى وإن كانت نتائجها مادية بالضرورة. وإذا كان ثمة من درس تقدمه المقاومة اللبنانية اليوم للفكر الاستراتيجي، فهو أن الاحتفال بعوامل القوة المادية لتفسير القوة المادية ليس دائما مدخلاً ملائما لفهم ظاهرة مثيرة من نوع نجاح بضعة آلاف من المقاتلين المسلحين بأكثر الأسلحة تأخرا وبدائية في تمريغ هيبة واحد من أكبر جيوش العالم عدّة وعددا!

لعل الغائب في التفكير الاستراتيجي المعاصر، الآخذ بمقولة ميزان القوى، هو مفهوم **ميزان الإرادات**. وهو مفهوم غير قابل **للتكميم** أو للقياس الرياضي، لكنه يكشف ـ في التصريف المادّي ـ عن قابلية مذهلة لتغيير معطيات الواقع.

٢ ـ ميزان القوى وميزان الإرادات

لو شَغَّلْنا مفهوم ميزان القوى لتحليل سياق الحرب في لبنان بين المقاومة وقوات الاحتلال الصهيوني، ولتحليل النتائج التي أفضت إليها (الانسحاب المذل للاحتلال)، لواجهتنا صعوبة واقعية مستعصية على الحل هي أن لبنان ما كان يملك، دولة واقتصاداً وجيشاً، الحدّ الأدنى من الشروط المادية التي تؤهله لتحسين موقعه في ميزان قوى الصراع بينه وبين «إسرائيل»، فكيف بمقاومة شعبية ضعيفة التسليح وقليلة العدد (قياساً بجيش الاحتلال)؟! ومع ذلك ـ ومبْعثُ التساؤلِ هنا ـ استطاعت هذه المقاومة أن تجترح معجزة غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني: إلحاق الهزيمة المُرّة بعدوّ ملَكَ من القوة ما أمكنه بها أن يُلْحق الهزيمة بثلاثة جيوش عربية مجتمعة في ستة أيام قبل ثلث قرن!

لو عدنا بعملية استرجاعية إلى الوراء، لوقفنا على العدد العديد من الأدلة التي تقوم بها الحجة على أن لبنان كان من الضعف والانهيار بحيث لا يقوى على صمود، بَلْه على مواجهة. كان البلد قد خرج لتوّه من الحرب الأهلية الطاحنة التي مَزَّقَتْ نسيجه الاجتماعي والوطني، وعَمّقتْ فيه الشروخ والجروح، وذهبت بمؤسساته الشرعية وبهيبة الدولة فيه، بل وأحدثت الانقسام الطائفي الحادّ حتى داخل جيشه الوطني لتوزّع ألويته إلى ميليشيات ملحقة بالمؤسسات الطائفية! نعم، انتصر لبنان على محنته في «اتفاق الطائف» عام ١٩٨٩، واهتدى إلى تحقيق تسوية سياسية جديدة فتحت الطريق أمام بناء «الجمهورية الثانية» وأمام عودة أجواء السّلم الأهلية والمصالحة الوطنية. لكن ثمن الحرب كان فادحاً، ولم يكن من الممكن التخلص من كلفتها الباهظة بمشروع الإعمار؛ ليس فقط لأن مشروع الإعمار هذا لم يكن متوازناً، أو لأنه جَرَّ على البلد ديوناً جديدة فاقمت من ثقل الضائقة الاقتصادية على الغالبية العظمى من اللبنانيين، وأرهقت مالية الدولة، وفرضت عليها تكيفاً اضطرارياً مع توصيات وإملاءات الجهات الدائنة. . . ، بل ـ أيضاً ـ لأن الإعمار نفسه كان مهدَّداً ـ في أية لحظة ـ بالتقويض والتدمير الإسرائيليين، كما حدث في ربيع العام ١٩٩٦ وفي شتاء العام ٢٠٠٠.

وكما كان الاقتصاد اللبناني ضعيفاً، كذلك كان الجيش الوطني ضعيفاً (وأضعف). كانت تجربة دمج ألويته في نظام جديد يتخطى التقسيم الطائفي التقليدي لها تجربةً ناجحة فتحته ـ ربّما لأول مرة ـ على أن يكون جيشاً وطنياً. وكانت تجربة توسيع قاعدته قد نقلته من جيش تعداده ثلاثون ألفاً إلى جيش تعداده ستون ألفاً. ثم كانت تجربة الزجّ الجزئي به في المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي سابقة دالة في علاقة هذه المؤسسة بالصراع العربي ـ الصهيوني كما حصل ـ ولو على نطاق محدود ـ في حرب «عناقيد الغضب» عام ١٩٩٦. . . الخ. وهي جميعها المكتسبات التي تحققت في

عهد العماد (الرئيس) إميل لحود حين كان قائداً للجيش والتي صنعت له أسباب المصداقية الوطنية التي أسهمت بنجاح في ما بعد في ترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية. ومع ذلك، لم تستطع المؤسسة العسكرية النظامية اللبنانية أن تنهض بأي دور في مواجهة الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان، بسبب ضعف تسليحها من جهة، وحاجة الدولة اللبنانية، من جهة ثانية، إلى تجنّب ما من شأنه الإيحاء بأن دخولها في عملية التسوية ـ منذ مؤتمر «مدريد» ـ يتعارض مع خوضها المواجهة المسلحة في الجنوب ضد «إسرائيل»، أو أنه مجرّد غطاء سياسي لتلك المواجهة . . .

من رحم هذه الوقائع خرجت المقاومة، وليس من سياق آخر. ومع أن ظروفها التحتية والميدانية لم تكن أفضل حالاً من ظروف البلد والدولة وجيشها، ومع أنها كانت وحيدة في المعركة، بغير نصير عسكري مباشر، إلا أنها نجحت في أن تخوض قتالاً مشرّفاً مع العدو، بل أن تفرض عليه اتخاذ أشقّ قرار على نفس أيّ محتل: الانسحاب. وإذا أضفنا إلى ذلك أن انسحاب الجيش الصهيوني من الجنوب جرى من دون قيد أو شرط، أي من دون مفاوضات يحصل فيها العدو على «ترتيبات» أمنية أو ضمانات، تبيَّن لنا أن الانسحاب لم يكن يترجم على الأرض سوى هزيمة عسكرية شنعاء، وإلا لماذا احتلت «إسرائيل» لبنان إذا لم تكن تريد أرضاً أو مياهاً أو ضمانات أمنية في أضعف الأحوال: هل كانت في نُزْهةٍ سياحية انتهت فيها إجازة سائحيها من الجند؟!

كيف أمكن للمقاومة أن تنجز ذلك وهي التي لا تملك ميزان قوى يسعفها بتحقيق ما حققته؟

مرة أخرى، لا تفسر مقولة ميزان القوى العسكري كل شيء في الصراعات المسلحة. ذلك أن شعباً يملك قضية ويحقق التعبئة الضرورية من أجل الدفاع عنها، يملك بالتالي أن ينجز هدف الانتصار على محتلّ ينجز أمراً عسكرياً يومياً! هكذا يقول التاريخ، تاريخ الصراعات الكبرى: تكسب الشعوب معركتها حين تؤمن بها، أي بعد أن تُحسّن موقعها في ميزان الإرادات، فتنتصر إرادة المقاومة على إرادة الاحتلال.

٣ ـ الطائفية في مدفن المقاومة والوحدة الوطنية

لم يتأتَّ للبنان أن ينتصر على الاحتلال ويحرر أرض الجنوب لمجرد أنه امتلك إرادة المقاومة، على ما في ذلك من صحة مؤكدة، ذلك أن امتلاك هذه الإرادة كان يحتاج ـ هو نفسه ـ إلى مقدمات وأصول حتى يكون ممكناً. ولسنا نقصد بهذه المقدمات ما يندرج في باب تهيئة الأرضية المادية لفعل المقاومة، وبخاصة تلك التي تتصل بالجوانب العسكرية، بل نريد بها مجمل ما جرى إنجازه من مكتسبات على صعيد الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية في مجتمع مزقته الانقسامات والحروب

الطائفية، وكادت تذهب في سياقها بفكرة الوطن الجامع، إذ كان انتصار لبنان على فتنته الطائفية بهذا المعنى ـ مقدمة تاريخية لإطلاق عناصر القوة فيه، وللإفراج عن إرادة المقاومة لدى أبنائه، و ـ بالتالي ـ لإحراز النصر التاريخي على الاحتلال.

لا تتبينّ قيمة هذه الموضوعة، الذاهبة إلى بناء الصلة الطردية بين وَأْدِ الفتنة ودَحْرِ الاحتلال، إلا متى أخذنا حقيقتين في الاعتبار: **أولاهما** أن الحروب الأهلية التي شهدها لبنان دَمَّرت البلد، وأطلقت الغرائز الطائفية وقَوَّضَتْ أسس التعايش بين اللبنانيين. ويكفي أنها إذْ ذهبت بهيبة الدولة وطوّحت مؤسساتها الشرعية ـ وهي رمز الوحدة بين اللبنانيين ـ أنجبت في المقابل دويلات طائفية وكانتونات مغلقة، مُكرّسة بذلك حال الانقسام، وناقلة الولاء من ولاء للوطن إلى ولاء للطائفة! ومعنى ذلك كله أن هذه الحروب أنهكت البلد وأفرغته من سائر عناصر القوة، وذهبت بأية قضية جامعة بين أبنائه من نوع قضية الجنوب. **وثانيتهما** أن الانقسام الطائفي والحرب الأهلية كانا المدخل لـ «إسرائيل» إلى اختراق النسيج اللبناني الداخلي، وتصفيح احتلالها للجنوب والبقاع الغربي بأسباب الاستمرار والاطمئنان، واستمالة قوى لبنانية كثيرة ومحالفتها ضد أخرى، وضد البلد. ويكفي أن الذي حمى أمن «إسرائيل» على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية هو جيش عميل من اللبنانيين (جيش لبنان الجنوبي) وأن قوى لبنانية أخرى نفّذت المشروع الصهيوني في البلد نيابة عن «إسرائيل» وإن بعناوين «وطنية أحياناً»!

قد لا تكون تسوية «الطائف»[٤] التي أنهت الحرب وفتحت الباب أمام حلّ الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة إحياء مؤسسات الشرعية. . .، حلاً سياسياً صحيحاً لأزمة البلد وجواباً تاريخياً عن الأسباب التي قادت لبنان إلى حربه الأهلية؛ بل الأرجح أنها لم تكن كذلك، على الأقل لأنها لم تقدم مقاربة سياسية جذرية لموطن الإعضال في الاجتماع الوطني اللبناني: **الطائفية السياسية**؛ غير أنها قدّمت ـ بكل تأكيد ـ إمكانية «مثالية» لانتصار لبنان على جنونه الجماعي، واستعادته للحدّ الأدنى من السلم الأهلي بين أبنائه. وكما كانت إطاراً لضخّ الحيوية في مؤسسات الدولة، وإطلاق مشروع الإعمار ـ بما له وما عليه ـ كذلك كانت مناسبة لتغيير جبهة القتال: من الداخل الأهلي إلى الجنوب المحتل. ولقد أطلقت ـ في هذا الامتداد ـ **ثلاث حقائق وثلاث نتائج** بالغة الأهمية لتفسير نجاح المقاومة في دحر الاحتلال وتحرير الجنوب.

أولاها أنها أنعشت فكرة الوطن الجامع في المخيال اللبناني بعد الذي أصابها من

---

(٤) انظر على سبيل المثال لا الحصر: عارف العبد، **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

شروخ طوال عقد ونصف العقد هو عمر الحرب الأهلية. وقد ساعدت على انتعاش الفكرة هزيمة المشاريع الطائفية التقسيمية مجتمعة، وإخفاق أيّ منها في الصيرورة مشروعا ممكن التحقق على الأرض. وغنيّ عن البيان أن استعادة فكرة الوطن الواحد أفْضَتْ ـ تلقائياً ـ إلى انفجار مشاعر جماعية هي مزيد من مشاعر التكفير عن الخطيئة ضدّ الوطن. وليس تفصيلاً أن لبنان كان يحتاج إلى هذه السيكولوجيا الجماعية حتى يستوي وطناً في وعي أهله، وحتى يكون له حُرْمٌ يستحق الدفاع عنه وتحقيق ذاتيته من خلال ذلك الدفاع.

وثانيتها أن وقف الحرب الأهلية أعاد ترتيب أولويات الصراع بين اللبنانيين: لم تعد الأولوية، بالنسبة إلى الكثيرين، للصراع على توزيع حصص السلطة على الطوائف بل للصراع من أجل استعادة وطن قضمه الاحتلال. لقد اكتشف اللبنانيون أنهم كادوا يخسرون ذلك الوطن في غمرة انغماسهم الكامل في معركة السلطة. وزاد من حدّة المفاجأة عليهم شعورهم بأنهم لم يكسبوا السلطة حين خسروا الوطن أو بعضه! هكذا انتقلت المعركة من الداخل اللبناني إلى الحدود. وهكذا فهموا أن المعركة الوطنية ضد الاحتلال إذا كانت ستستعيد أرضاً اغتصبت على حين غرة، فهي ستكون ـ أيضاً ـ بمثابة ذلك الحمّام النفسي الذي سيغسل أدران الحرب الأهلية العالقة باللبنانيين جميعاً، أو بمثابة ذلك المصْهر العظيم الذي سيعيد لحم الأجزاء المبعثرة من الجسد اللبناني في مشهد جديد من الوحدة الوطنية[٥].

أما **ثالثتها** فهي أن المقاومة باتت تستطيع أن تنطلق بثقة وبلا دواعي خوف بعد أن اطمأنت إلى أن وقف الحرب الأهلية وقيام السلم المدني يجعل ظهرها محمياً. أما حين يصل السلم المدني إلى اجتراح حال من الإجماع الوطني على قضية الجنوب وعلى المقاومة فإن هذه تكون في أمثل وضع للنهوض بمهمتها الوطنية المقدسة. وهذا عين ما حصل.

إن هذه المقدمات والمكتسبات هي ما يفسر لماذا أصبحت المعركة الوطنية مدفناً للانقسام الطائفي والحرب الأهلية، ولماذا نجحت إرادة المقاومة في إحراز ذلك النصر العظيم على الاحتلال.

---

(٥) انظر: محسن إبراهيم: **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٣)؛ **قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٤)، و**آفاق العمل الوطني** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥).

الفصــل الثانــي

«حزب اللـه»: العقيــدة والسياســة والتنظيــم

أولاً: مقاومة لها تاريخ

للمقاومة اللبنانية ـ التي يمثل «حزب الله» عمودها الفقري اليوم ـ تاريخ. وتاريخها ليس ـ حصراً ـ تاريخ «حزب الله»، ولو أن تاريخ هذا الأخير يمثل بغير شك، أهمّ لحظات عطائها الكفاحي. لم تولد بولادة الحزب، غير أن ولادته كانت ـ في حساب الأشياء ـ ولادة متجددة للمقاومة أو شيئاً بهذه المثابة. وعلى ذلك، فإن كل محاولة لقراءة تاريخ المقاومة بوصفه تاريخاً للحزب، أو تاريخ تصدّي الحزب لمهمة قيادة عملية المقاومة في جنوب لبنان، ستنتهي إلى السقوط في نزعة اختزالية لن يكون لها من وظيفة سوى مصادرة تراث المقاومة من قِبَلِ فريقٍ حزبيّ واحد. وبالمقابل، فإن كل محاولة لاعتبار تراث «حزب الله» المقاوم مجرد لحظة عادية في تاريخ المقاومة هو إغْضاءٌ للحقيقة، وصرْفٌ لها عن التَبيُّن، وإجْحَافٌ سخيف في حق الدور الفعّال والمركزي لحزب الله في صناعة أخصب لحظات فعل المقاومة في لبنان.

ليس الحامل على بناء التمييز والفصل النسبيّين بين تاريخ الحزب وتاريخ المقاومة أو قوى لبنانية أخرى (مثل أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي والناصريون بتنويعات مختلفة. . .) شاركت «حزب الله» ـ في السنوات الأخيرة ـ بعض عمليات المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، بل الحامل عليه ـ فوق ذلك ـ أن حزب الله خرج إلى الوجود بعد ميلاد المقاومة، فكان إليها منتسباً لا صانعاً. لكن الأهم في هذا ليس الاحتجاج بوقائع التاريخ لبيان أسبقية المقاومة زمنياً على حزبها العتيد، فهذا في جملة حقائق لا ينكرها أحد، بل الأهم التنبيه إلى أن المنعطف الذي ستشهده المقاومة، بعد أيلولة أمر قيادتها إلى حزب الله، إنما كان حصيلة تراكم تاريخي سابق، ولم يكن وليد

لحظته. وأهمية ما قام به الحزب أنه أتقن استثمار ذلك التراكم، وتصويبَ أخطائه، والبناءَ عليه، لصناعة تلك اللحظة الخصبة من تاريخ المقاومة (عقد السبعينيات) التي ارتبطت به وارتبط اسمه بها فكأنهما توأمان.

والحقيقة أن للمقاومة تواريخ عدة لا تاريخاً واحداً. وهي وإن كان يجوز احتسابُها مصادر لتاريخ واحد للمقاومة، فإنه ليس يجوز اعتبارُها مصادر برّانية برسم الاستلهام، لأن مفعولها في نسيج المقاومة ومخيالها، وفي تراكمات خبرتها القتالية، لا يترك كبير مجال أمام النظر إليها وكأنها بمعزل عن التاريخ المعاصر للمقاومة تلك. وإذا ما تركنا جانباً التاريخ الثقافي للمقاومة ـ في عهد «حزب الله» ـ وهو الذي تؤطره وتتمركز في صلبه فكرة الاستشهاد الإسلامية الشيعية ـ وتمارس فيه سلطة مرجعية يرقى التجاوب معها إلى مرتبة العمل بالواجب الشرعي المقدّس . . . ، فإن ثمة تاريخاً سياسياً (معاصراً) لها لا يتجاوز في الزمان عقوداً ثلاثة؛ ونملك أن نميز فيه بين **ثلاثة تواريخ** فرعية، أو **ثلاث لحظات** من تاريخ واحد:

التاريخ الأول للمقاومة الإسلامية في لبنان تاريخ فلسطيني؛ وتمثله مدرسة الكفاح المسلح والعمل الفدائي الفلسطيني التي انطلقت في منتصف الستينيات من القرن العشرين، واتسع مداها ودائرة إشعاعها إلى الحد الذي بانت فيه مثالاً مرجعياً لحركات التحرر الوطني في العالم برُمّتِه. أمكن للبنانيين ـ وللجنوبيين منهم بخاصة ـ أن يتعرفوا عن كثب على هذه المدرسة السياسية والقتالية بعد أن أجبر الاحتلالُ الصهيوني للضفة والقطاع عام ١٩٦٧ والتصفية الأردنية للفدائيين عام ١٩٧٠، مؤسسات الثورة الفلسطينية وأطرَها ومقاتليها على الانتقال إلى لبنان والتمركز في جنوبه. ولقد تعلَّم اللبنانيون كثيراً في هذه المدرسة، ومنها تخرجت أفواج لهم قاتل أكثر ناسها مع الفصائل الفلسطينية، وتعلّم من لم يقاتل منهم أغنى دروس المقاومة الشعبية المسلحة. واليوم، مهما قيل عن أخطاء الثورة في لبنان ـ وكثير منه صحيح ـ فإن الذي لا يقبل الإنكار هو أن البندقية الفلسطينية، وتراثها الوطني في جنوب لبنان، كانت المداد الذي غمس فيه القلم الوطني اللبناني ليكتب ملحمة مقاومته المجيدة بعد أن وقع ثقل مواجهة الاحتلال على اللبنانيين في أعقاب خروج المقاومة الفلسطينية من البلد عام ١٩٨٢. أما كل أولئك الذين يحاولون محو اللحظة الفدائية الفلسطينية من التاريخ الوطني والكفاحي اللبناني، فإنهم لا يصنعون بذلك تاريخاً، أو هم لا يوفّرون أسساً لكتابة تاريخ مختلف، بل هم لا يفعلون أكثر من تجريب المستحيل: تزوير التاريخ!

أما **التاريخ الثاني** للمقاومة، فلبناني؛ وتمثله تجربة «**جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية**» التي انطلقت عملياتها الفدائية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، خلال الاحتلال

الإسرائيلي لبيروت والتي استمرّ علمها القتالي متّصلاً، وبإيقاع مطّرد، إلى النصف الثاني من عقد الثمانينيات. ولعل كثيرين لا يرغبون في إلقاء الضوء مجدّداً على هذه اللحظة من تاريخ المقاومة اللبنانية، لأسباب حزبية ضيقة لا علاقة لها بتأريخ وطني نزيه ومحايد لتجربة المقاومة اللبنانية في حلقاتها ومحطاتها المختلفة، إذ ليس مشروعا شطب تجربة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» لمجرد أن الذين أعلنوا عنها شيوعيون (الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي)، وأن الذين عملوا معهم فيها قوميون (التنظيم الشعبي الناصري، الحزب السوري القومي الاجتماعي)! ذلك أن عمل المقاومة لم يكن حزبياً بل كان وطنياً، فضلاً عن أنها استطاعت ـ في عزّ لحظة الهزيمة والجزر اللبنانيين ـ استنزاف قوات الاحتلال، ودفعها إلى الانسحاب من بيروت، ثم من مثلث خلدة، والدامور، وصيدا، وصور، والنبطية، فالانكفاء إلى جنوب الجنوب. وكائنة ما كانت أسباب الحساسية تجاهها، فإن الذي يمتنع عن الشك فيه هو أن «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» كانت المدرسة اللبنانية التي تعَلّم فيها اللبنانيون دروس المقاومة: النظرية والعملية.

إذا كان السياقان السابقان ينتميان إلى تاريخ عام يهمّ سائر اللبنانيين، فإن ثمة تاريخاً خاصاً يهمّ شيعة لبنان أكثر من غيرهم، من دون أن يعني ذلك أنه لا يهم غيرهم أولاء. والتاريخ ذاك ـ الذي عنينا ـ هو الثورة الإيرانية التي تربط جنوب لبنان، وبقاعه، بها أمتن الأواصر وأقوى الوشائج. قدّمت ثورة إيران دليلاً على قدرة المسلمين ـ الإمامية منهم بخاصة ـ على كسر شوكة قوة متغطرسة من نوع تلك التي مثلها نظام الشاه محمد رضا بهلوي: المَحْميّ من أمريكا و«إسرائيل». وكان واضحاً أن ذلك حصل بتأثير صحوة الفكر الاستشهادية في صفوف من ألقوا بأنفسهم في معترك المواجهة مع جبروت النظام. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الثورة إياها كانت أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث، اجتمع أسباب الاعتقاد بأن مخيال المقاومة اللبنانية في عهد قيادة «حزب الله» لها ـ تغذّى من صور ذلك الظفر التاريخي وتهيأت له المسوّغات النفسية ـ فضلا عن العقدية ـ لمجاراته أو السير في ركاب نتائجه أمام العدوّ نفسه الذي خرج ذليلا من طهران في الهزيع الأخير من عقد السبعينيات.

تلك تواريخ جزئية لتاريخ أعمّ هو تاريخ المقاومة اللبنانية. وقصْدُنا القول إن قراءته قراءة موضوعية فعل ممتنع من دون النظر إلى سائر حلقاته. نعم، لقد آل تراث المقاومة إلى «حزب الله». ومن حسن الحظ أنه كان الأهل لوراثته وتعظيم مكتسباته، والذهاب به إلى الهدف الذي رسمه له الشهداء الأوائل: دحر الاحتلال وتحرير الوطن. فلنلق ـ إذاً نظرة على هذا الحزب الذي سيقود المقاومة نحو نصرها التاريخي.

ثانياً: «حزب الله»: سياق النشأة والتطور

يعود الإعلان الرسمي عن ميلاد «حزب الله» إلى يوم السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٨٥، بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لاستشهاد الشيخ راغب حرب. لكن البداية الفعلية سبقت البداية الرسمية بأكثر من سنتين ونصف، منذ صيف العام ١٩٨٢، والتصدع الذي أصاب حركة «أفواج المقاومة اللبنانية» (أمل)، عقب دخول رئيسها الجديد (آنئذ) نبيه بري طرفاً في تشكيل «هيئة الإنقاذ»، بعد الاجتياح الصهيوني للبنان وحصار عاصمته، وما نجم عن ذلك من خروج للسيد حسين الموسوي، عضو المكتب السياسي للحركة والناطق الرسمي باسمها، منها، فتأسيسه ومجموعة من المنشقين معه حركة «أمل الإسلامية». إذْ آذَنَ تصدُّع الحركة، وغيابُ رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» السيد موسى الصدر (الذي اختطف عام ١٩٧٨)، بكسر قاعدة احتكار التمثيل السياسي الشيعي من قبل «أمل» و«المجلس. . .»، وبالتالي بإمكان استيعاب الوسط الشيعي تعبيرات سياسية جديدة.

ليس معنى ذلك أن «حزب الله» خرج إلى الوجود بعملية انشقاق سياسي ـ تنظيمي عن «أمل»، فسياق ولادته الفكري والسياسي مختلف، ولكن المؤكد أن عدداً كبيراً من أطر الحزب خرج ـ متمرداً ـ من رحم حركة «أمل» وفي جملة رموزهم أول أمين لـ «حزب الله»، إبراهيم أمين السيد، وكان رئيس مكتب «أمل» في طهران حتى العام ١٩٨٢، ومصطفى الديراني، وكان مسؤول الأمن المركزي في «أمل»، والسيد حسن نصر الله، الأمين العام الحالي لحزب الله. ومع ذلك، فمنابت «حزب الله» مختلفة اختلاف مراجعه وولاءاته؛ وذلك مما لا يستقيم فهمه إلا بالعودة قليلاً إلى الوراء، لِتبَيُّن وجهات الخلاف والتنازع بين القيادات الشيعية، والاتجاهات المتباينة للمؤسسات التي أنتجتها تلك القيادات.

يؤرخ عقد الستينيات من القرن العشرين لبداية صحوة ثقافية وسياسية واجتماعية في أوساط شيعة لبنان، بعد أن أخرجتهم الصفقة الطائفية، المارونية ـ السنية، إبان استقلال العام ١٩٤٣، من نظام الامتيازات، على كثرة أعدادهم، مثلما أخرجت الدروز ـ وكانوا أسياد جبل لبنان إلى حدود النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ من النظام إياه. اتفق ذلك الخروج من شرنقة الغبن مع مجيء السيد موسى الصدر ـ اللبناني الأصل الإيراني الجنسية ـ إلى لبنان في العام ١٩٥٩، واستقراره فيه. وإذ سعى موسى الصدر إلى استنهاض تيار شعبي في الوسط الشيعي، والتماس التماسك واللحمة له من طريق الدفاع عن مصالح الطائفة المعرّضة للحرمان، وإذ استقرت وجهة ذلك الاستنهاض على قيام «حركة المحرومين»، سعى ـ في الوقت

ذاته ـ إلى اجتراح موقع رسمي للشيعة في الخارطة المؤسساتية للنظام السياسي اللبناني. وهكذا، بمقدار ما توسّل بحركة المحرومين لإضعاف الدولة ودفعها إلى النزول عند مطالب الطائفة برفع سيف الغبن والحرمان عنها، بمقدار ما عزّز أبنيتها الطائفية ـ التي هي جوهرُها ـ بتأسيسه «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، نصاباً في تلك الأبنية، وتصدُّره رئاسته، وهو المعتدلُ في عيون الزعامات الطائفية الأخرى، المُطْمئن لها على احترامِ التوازنات الطائفية الموروثة والمتجددة.

كان جيل من العلماء الشيعة اللبنانيين قد عاد ـ في الأثناء ـ إلى لبنان بعد مرحلة من الدراسة في الحوزة العلمية في النجف اتصلت وامتدت إلى منتصف الستينيات (١٩٦٦). كان في جملتهم السيد محمد حسين فضل الله (الذي سيصبح بعد نحو عشرين عاماً فقيهاً مرجعاً لـ «حزب الله»)، والشيخ محمد مهدي شمس الدين (الذي سيصبح ـ بعد اختفاء موسى الصدر ـ نائباً لرئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» فرئيساً له في ما بعد). كان السيد محمد حسين فضل الله قد درس في النجف على آية الله محمد باقر الصدر (الذي أعدمته السلطات العراقية في العام ١٩٨٠)، وعلى المرجع الشيعي الأكبر محسن الحكيم وأبي القاسم الخوئي (الذي سيخلفه في المرجعية). وإذ شاركه التتلمذ نفسه الشيخ محمد مهدي شمس الدين، لنفس الأساتذة، تفرقت السبل بينهما، فاختار كل منهما لنفسه طريقاً مختلفاً: انضم شمس الدين إلى حركة موسى الصدر، الاجتماعية ـ السياسية، وإلى نشاطه المؤسّسي في إطار «المجلس الشيعي الإسلامي الأعلى»، فيما استثنى فضل الله نفسه من هذا السّعي مؤثراً التفرغ للتدريس، ولمهمة تكوين جيل جديد من علماء الدين الشيعة. وقد أسَّس لهذا الغرض «المعهد الشرعي الإسلامي»، في العام ١٩٦٦، ودرَّس فيه طويلاً، وكرّسه مركزاً علمياً يعوّض الطلاب من السفر إلى النجف أو قم لاستكمال الدراسة. مثلما أنشأ جمعية أسرة التآخي، وبنى حسينية الهدى، فكان من تلامذته، ومن خريجي معهده، كثيرون صار لهم شأن في الحركة الإسلامية في لبنان ـ بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات ـ وفي «حزب الله» بدءاً من منتصف الثمانينيات.

ربما كان مدار الخلاف بين السيد محمد حسين فضل الله والسيد موسى الصدر[1] حول موقع مسألة «العلم الديني» من مشروع النهوض الشيعي؛ فإذ مال فضل الله إلى ايلاء المسألة موقعا مركزيا، آثر الصدر ـ الذي لم يكن يكبر فضل الله إلا

---

(١) لم يكن هذا الخلاف معلنا، ولا كان ممكنا له أن يكون كذلك في الستينيات والسبعينيات، ذلك أن السيد محمد حسين فضل الله لم يكن يمثل سلطة معنوية بحجم تلك التي كانت للسيد موسى الصدر، فقد كان أشبه بالمغمور حينها إلا عند تلامذته.

بضع سنوات ـ صرف الانتباه والجهد إلى احتياجات الشيعة ومناطقهم من التأهيل المادي والخدماتي لاستلحاق ما فاتهم من ركب التنمية في الوطن، معتقداً بأولوية ذلك على تطوير «العلم الديني». غير أن الخلاف ما كان فكرياً، على ما تتركه الملاحظة السابقة من انطباع، بل كان سياسياً في المقام الأول، فرأي السيد فضل الله ـ في دفاعه عن خيار التأهيل العلمي ـ كان مغايراً لرأي أساتذته في هذا الشأن، والأخصّ بالذكر منهم ـ هنا ـ محمد باقر الصدر ومحسن الحكيم، اللذان سعيا حثيث سعْيٍ إلى النهضة بأوضاع التعليم الديني وبمستقبل دور علماء الدين في المشروع الاجتماعي، بل كان يبدي الوفاء للفكرة الثورية الشيعية التي تلقَّنها[٢] والتي قوامُها أن الفقهاء ليسوا مجرد نُسّاكٍ أو أهل عبادة، أو أصحاب فتوى في شؤون «الحيض والنفاس»[٣]، بل هم المخصصون بدور الولاية على الناس وعلى شؤون اجتماعهم الأهلي والسياسي.

وإذا أتت الحرب الأهلية اللبنانية، في العام ١٩٧٥، تُنْهي هذا التقاطب الشيعي بين مرجعية الحوزة العلمية (المدرسة الدينية) ومرجعية الحركة السياسية الصدرية، لصالح تقاطب جديد سيرثُ فيه المشروع السياسي ـ العسكري لحركة «أفواج المقاومة اللبنانية» (أمل)[٤] مشروعَ السيد موسى الصدر، ستدخل الطائفة الشيعية في مناطق انتشارها الجغرافي (جنوب لبنان، وضاحية بيروت الجنوبية، والبقاع ومحيط بعلبك...)، مرحلة انتقال حاسم من توزُّع الولاء بين ولاء لحركة المحرومين من جهة، وولاء للمقاومة والحركة الوطنية من جهة أخرى، إلى ولاء غالب لحركة «أمل». ولقد أوشكت هذه الأخيرة على احتكار التمثيل الشيعي لولا **واقعتان** أعادتا جموحها إلى حدوده. **أولاهما** نجاح الثورة الإيرانية، وما عناه ذلك من نجاح لخط الإمام الخميني ولفكرة «الثورة الإسلامية» السالكة نهج الإمام وإيران، ومن نجاح لموضوعة مرجعية الفقهاء ودورهم الرئيس في القيام على شؤون المسلمين، ومركزية

---

(٢) يذهب البعض إلى القطع بأن السيد فضل الله كان منتمياً إلى «حزب الدعوة» الذي أسسه السيد باقر الصدر، وأنه حمل معه إلى لبنان فكرة الحزب ـ الذي كان أممياً ومركزه في العراق ـ وعمل على ترويج أفكاره. انظر في هذا: حسن صبرا، «عن الصحوة الإسلامية في لبنان،» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦١ ـ ١٧٢.

(٣) ذلك ما كان يقوله الإمام الخميني ويردده عنه تلامذته. خاطب الإمام طلابه في النجف قائلاً: «عرّفوا الناس على الإسلام لكي لا تتصور الأجيال القادمة أن رجال الدين قد جلسوا في زوايا النجف وقم يدرّسون أحكام الحيض والنفاس، ولا دخل لهم بالسياسة». انظر: روح الله الخميني، **الحكومة الإسلامية**، ط ٢ (بيروت: مركز بقية الله الأعظم، ١٩٩٩)، ص ٥٧.

(٤) تأسست حركة «أمل» في تموز/ يوليو ١٩٧٥، بعد أقل من ثلاثة أشهر على بداية الحرب الأهلية في لبنان.

موقع الحوزة العلمية في المشروع الاجتماعي ـ السياسي. وكان رديف هذا النجاح ـ أو مُقابله بالأحرى ـ هزيمةُ فكرة الوطنية الشيعية اللبنانية المستقلة التي مثلتها حركة موسى الصدر، وحركة «أمل». وأضاف أبعاداً إلى هزيمتها غياب رمزها المختطف! **وثانيتها** الاجتياح الصهيوني للبنان، صيف العام ١٩٨٢، ودخول قيادة حركة «أمل» طرفا في «هيئة الإنقاذ» مع «القوات اللبنانية»، وما رتّبه عليها ذلك من ثمن تنظيمي وسياسي كبير: التصدّع، والجهر بالولاء لخطّ «الثورة الإسلامية» من قبَل عدد كبير من أنشط أطرها.

لم تكن حركة «أمل الإسلامية» الخارجةُ من الحركة الأم «أمل»، والمعلنُ عن قيامها من قبل قسم من أهم قادة الحركة، هي الاسم الابتدائي لـ «حزب الله»، غير أنها كانت من النّوى التي انْتسل منها جذعُه وفروعُه في ما بعد. ولا يشهد على ذلك فقط أن بعض رجالاتها كانوا في جملة ألسنة حزب الله غِبّ قيامه، بل يشهد على ذلك دورُ إيران في رعاية «ثورة» «أمل الإسلامية» على «أمل اللبنانية»، وجهْرُ هذه بولانها المطلق لخط «الجمهورية الإسلامية». ولم يلبث نفوذ الفقهاء وطلاب الحوزة العلمية أن تزايد سياسيا مستفيداً من جملة من العوامل كان منها: اتساع نطاق نفوذهم الجماهيري الذي بدأ يحصد ثمار عمل طويل دؤوب في المدارس والحوزات، وفي المساجد والحسينيات؛ والدعم الكبير الذي تلقته من إيران فئة رجال الدين المدافعين عن خط «الجمهورية الإسلامية» في لبنان؛ ثم التراجع النسبي في دور حركة «أمل» على الساحة الشيعية. وكانت هذه العوامل وغيرها في جملة ما دفع إلى إعلان قيام «حزب الله» الذي شاء له مؤسسوه أن يُوسم بهذا الاسم المستوحى من آية قرآنية كريمة[٥].

استُقبل «حزب الله» حين خروجه إلى الوجود، بغير قليل من الريبة والتوجس من قبل كل الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية، بسبب صلته بإيران التي لم يتحرّج من الجهر بها. فاقم من حدّة تلك الحساسية انخراطُ الحزب في حروب طاحنة ضد بعض أهم تلك القوى، فإلى معاركه المسلحة مع «الحزب السوري القومي الاجتماعي» في بيروت، وبخاصة في بلدة مشْغَرَة البقاعية المجاورة لمدينة زحلة، خاض معارك أشدّ ضراوة مع الحزب الشيوعي، ووصلت إلى تصفية بعض قادته ومثقفيه، ليتوّج ذلك كلّه صدامُه الدامي مع حركة «أمل» ـ في العام ١٩٨٨. وإذ لاحقتْه طويلا تهمة الحزب الايراني، من طرف خصومه، نُظر إليه ـ على نحو ما ـ

---

(٥) ﴿ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون﴾ [القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية ٥٦].

بوصفه حزباً طائفياً يبحث لنفسه عن موقع في شبكة التمثيل السياسي الطائفي في لبنان؛ وكرّس الاعتقادَ ذاكَ انكفاءُ الحزب، منذ التأسيس وإلى نهاية معاركه مع «أمل»، إلى الداخل اللبناني بدرجة أكبر، وإن لم يمنعه ذلك من المساهمة الفعالة في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

لكن «حزب الله» سينجح ـ خلال عقْد التسعينيات كله ـ في تبديد هذه الصورة السلبية عنه، وبخاصة مُذ آلت مقاليد أمانته العامة(٦) للسيد عباس الموسوي (الذي استشهد في شباط/ فبراير ١٩٩٢ نتيجة غارة إسرائيلية استهدفت موكبه)، ثم للسيد حسن نصر الله بعده الذي أتقن كيف يرفع من مستوى الخطاب السياسي للحزب، إذ مال «حزب الله»، خلال هذه المرحلة، إلى إيلاء القضية الوطنية موقع الأس من اهتمامه وعمله السياسي، فذهب بالمقاومة المسلحة للعدو إلى الحدود التي أقنعت الجميع ـ إلاّ من ذهب مذهب الجحود من الأخصام ـ بأن الحزب حزب وطني وليس حزباً طائفياً، وبأن دوره مرصودُ العائدات لسائر اللبنانيين، ووحدة وطنهم في المقدّم، وليس لفريقٍ اجتماعي وسياسي بمعزل عن غيره. وفي الامتداد، طوى ـ ولو إلى حين ـ موقفه من النظام السياسي في لبنان، فشارك في الحياة السياسية بإيجابية، وخاض معترك الانتخابات، ودخل إلى البرلمان، بل تحالف مع «أمل» ومع بعض اليساريين في الجنوب في الانتخابات التشريعية، وقدّم مرشحين مسيحيين في قائمته. وبالجملة، نجح «حزب الله» في أن يتخطى جمهور طائفته ليخاطب سائر اللبنانيين بخطابٍ لَقي منهم الرضا والقبول.

هل صحّح صورته في وعي خصومه، أم صحّح نفسه؟ قد يكون هذا، وقد يكون ذاك، لكننا أمْيل إلى الاحتمال الثاني مما إلى الأول من وجه اعتبار التصحيح الثاني مدخلاً إلى التصحيح الأول.

ثالثاً: تجهيز الداخل الشيعي

١ ـ التنظيم الاجتماعي والمؤسسات الأهلية

لعلّ واحداً من أهم عناصرِ قوة «حزب الله» الجماهيرية والتمثيلية، في الساحة اللبنانية، سعةُ انتشاره في أوساط الجمهور اللبناني، وبخاصة جمهور الشيعة في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية. وإذا كان مما يُعْزى إليه ذلك الانتشار أفكارُ

---

(٦) تعاقب على الأمانة العامة للحزب أربعة أمناء عامين، هم على التوالي: إبراهيم أمين السيد (إبراهيم الأمين)، والشيخ صبحي الطفيلي، والسيد عباس الموسوي، والسيد حسن نصر الله.

ومواقف الحزب ذات التأثير الواسع في أوساط المستضعفين، وبخاصة مواقفه الوطنية المبدئية الثابتة في قضية الأراضي اللبنانية المحتلة، وسلوكه نهج المقاومة المسلّحة للاحتلال، وهو ما كان محطّ تقدير وإجماع سائر اللبنانيين. . . ، فإن مما يعزى إليه أيضاً تلك الشبكة الواسعة من المؤسسات الاجتماعية والأهلية التي أنشأها الحزب، أو التي ارتبط بها وكان ميلاده تتويجاً لعمل بعضها، فهي هيأت له أسبابَ صلةٍ لم تنقطع بالقاعدة الشعبية، ومكّنته من استثمار رأسماله الاجتماعي ـ الشعبي في بناء موقع قوةٍ لمشروعه السياسي والوطني، وتَغْذية ذلك الموقع بما يحافظ له على الأرجحية والغلبة إزاء سواه من «المشاريع» السياسية المرتبكة في لبنان.

وإذ اعتنى الحزب كبير عنايةٍ بإطلاق مشروع ضخم من المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بمشروعه الداخلي: الثقافي والديني والسياسيِ، وبمشروعه الوطني المشتبك مع الاحتلال، فلأنه ومثل كل حزب سياسي، هدَفَ من ذلك إلى إحاطة نفسه بدائرة اجتماعية أوسع تُمدُّه ـ في أفضل حال ـ بالقواعد والأطر والقيادات والمقاتلين، أو تُمدُّه ـ في أقل تقدير ـ بالقاعدة الشعبية الحاملة لمشروعه إلى «ما وراء» حدود هذا المحيط المباشر، أو الجاهزة لرفده، والتَّحزُّب له، والحدب عليه، في أية منافسةٍ سياسية داخلية قد يخوضها من نوع المنافسة على مقاعد المجالس البلدية والبرلمانية. ومن يتأمل في خارطة هذه المؤسسات يلحظ أنها وسِعتْ سائر القطاعات، فما يكاد يشُذُ عن امتداد خيوطها قطاعٌ أو مجال، بل هي تفوقت على مثيلاتها من خرائط المؤسسات الشيوعية والقومية ـ سابقة الازدهار ـ في عنايتها بالمجالين العلمي (العلم الديني) والتربوي اللّذيْن ما حَظِيَا قَبْلاً بما حظيت به المؤسسة الدعاوية (الإعلامية) أو المؤسسة القتالية من اهتمام.

لو تركنا المؤسسة القتالية (العسكرية) جانباً والتي لا معلومات تفصيلية ودقيقة عنها لدينا، سنجد أن مؤسسات الحزب الأهلية الأخرى تتوزع على قطاعات أربعة: تعليمية، ودينية، واجتماعية، وإعلامية؛ يحرص الحزب على بيان صلة بعضها به، فيما يحاول أن يكرس الانطباع باستقلال بعضها الآخر عنه لإكسابها صفة المنظمة الجماهيرية.

دعَم الحزب جملةً من المدارس الدينية(٧) (الحوزات العلمية) في مناطق مختلفة من لبنان، ومن مواطن الانتشار الشيعي، لعل أهمها ـ حتى الآن ـ أربع مدارس: حوْزة في بعلبك، وحوزتان في الجنوب (صور وجوارها)، وحوزة (ومدرسة) في الضاحية

---

(٧) عدا عن عشرات المدارس الأخرى التي ما دون الحوزة.

الجنوبية لبيروت. هذه المدارس[٨] وسواها مخصصةٌ للمبتدئين في تحصيل «العلم الديني» وللمبلّغين؛ والدارسة فيها تؤهل المتخرج فيها للالتحاق بـ «المعهد الشرعي الإسلامي» الذي أنشأه السيد محمد حسين فضل الله في العام ١٩٦٦، بعد عودته من النجف، بديلاً للطلاب الشيعة من السفر إلى النجف (العراقية) أو قم (الإيرانية) لاستكمال الدراسة. والهدف من هذه المدارس والمعاهد بيّن: تكوين سلْك أو جسم من العلماء ينهض بمهمة الدعوة، وهي أسٌّ في خطاب الإمامية وفي مشروع «حزب الله»، وإيلاؤه المركز القيادي في إدارة ومراقبة شؤون الاجتماع الأهلي الشيعي. وليس معنى ذلك أن إنشاء هذه الحوزات والمدارس في لبنان يُعْلن قطيعة مع الحوزة العلمية في المركز الشيعي (العراقي ـ الإيراني) التي تخرجت فيها قيادات الحزب والطائفة (في الستينيات والسبعينيات)، بل يُفْهم منه أن الحزب اعتنى بتقريب «العمل الديني» من أبناء الإمامية في لبنان؛ أمّا السفر إلى المركز الديني الإمامي، فظل مستمراً إلى النجف حتى العام ١٩٨٠ (تاريخ مقتل السيد محمد باقر الصدر)، ثم إلى «قم» منذ ذلك التاريخ، ومنذ قيام «الجمهورية الإسلامية» في ايران.

ولا يعني الاهتمام بالحوزة العلمية (المدارس الدينية) إلا الاهتمام بمحيطها الديني الواسع (المساجد والحسينيات) وبجسمها العُلمائيّ التأطيري (مؤسسات علماء الدين). وفي هذا سُجّل لـ «حزب الله» سعيُه إلى إنشاء هذه المؤسسات الدينية، أو استدراج القائم منها إلى أن يضوي في مشروعه، فليست تخفى علاقة الحزب ببعض مؤسسات العلماء مثل «هيئة علماء جبل عامل»، و«تجمع العلماء المسلمين بالبقاع»، كما لا يخفى سعيُه إلى إلحاق أكبر عدد من العلماء به، بحسبانهم عماد مشروعه الاجتماعي والسياسي. ويتصل بذلك حرصُه على دورهم في المساجد والحسينيات، سواء تلك التي أنشأها، أو تلك القائمة ـ وهي الأكثر ـ التي أمكنه وضعها تحت سلطته، ففي بيروت والضاحية الجنوبية فقط ثمة خمسة مساجد كبرى ـ على الأقل ـ يشرف عليها الحزب، منها أربعة في الضاحية الجنوبية هي: مسجد الإمام الرضا، في بئر العبد، ومسجد الإمام المهدي، في الغبيري، ومسجد الرسول الأعظم على طريق المطار، ثم مسجدٌ قام على بنائه في حارة حريك السيد محمد حسين فضل الله؛ بينما لا يوجد له في بيروت سوى مسجد فاطمة الزهراء في زقاق البلاط. وقد وضع الحزب لهذه المساجد لجانا للإشراف عليها، تتفرع بدورها إلى، أو تعمل تحت إمرتها، لجان نسائية، وثقافية، وتربوية، واجتماعية، وصحية، ورياضية، وعسكرية. . .

(٨) معظم المعلومات حول هذه المدارس الدينية، كما حول المساجد والحسينيات، مأخوذ من: وضاح شرارة، **دولة حزب الله ـ لبنان مجتمعا إسلاميا**، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٥ ـ ٦، ١٣٢ ـ ١٣٣ و٢١٥ ـ ٢١٦.

إلخ. كما ارتبطت بتلك المساجد حسينيات أو نوادٍ حسينية عدة في حارة حريك، وحي السلم، والأوزاعي، والشيّاح، فيما لم يستطع الحزب مدّ نفوذه إلى حسينيتيْ بيروت: حسينية المُصَيْطْبة وحسينية الخندق الغميق. وإذا كان لرجال الدين، المنتمين إلى الحزب أو المرتبطين به، دورٌ رئيسٌ في المسجد في الانتداء الفقهي والديني في الحسينيات، فإنه يكاد لا يكون لهم الدور نفسه في المُصلّيات التي لا تقتضي أن يقوم عليها علماء الدين. في كل حال، عوَّل الحزب كبيرَ تعويل على ذلك الدور وتعهّده بالرعاية والمَدَد لاتصاله بمشروعه الاجتماعي والسياسي كما سبق الإلماح إلى ذلك.

ومثل المؤسسات التعليمية والدينية، تَفَرَّغَ الحزب لبناء مؤسسات اجتماعية تقدّم الخدمات لجمهوره الحزبي والسياسي، ولمحيطه الشعبي المباشر؛ وتراوح بين المجانية والتعويض المالي الرخيص أو الرمزي عن خدماته. ولعل من أهم علائم اهتماماته بتلك المؤسسات إنشاؤه مستشفيات كبرى: عامة ومتخصصة، ومراكز صحية مختلفة في الضاحية والجنوب (صور) وبالبقاع، وفتح صيدليات عدّة تبيع الأدوية من دون أرباح. . . ، وقد عُهِد لـ «الهيئة الصحية» ـ التي نشأت في العام ١٩٨٧ ـ بالإشراف على القطاع الصحّي في مناطق الانتشار الشيعي. ويتصل باهتمامه بصحّة المواطنين ـ وبخاصة الموالين لمشروعه السياسي ـ اهتمامُه بسلامة أبدانهم، وخصوصاً حينما توفّر هذه السلامة للمقاومة المسلحة قاعدة بشرية مؤهلة لحمل السلاح وقطع المسافات الكبيرة وخوض القتال الضاري. ولذلك، تعهّد الحزب المؤسسات الرياضية والكشفية بالرعاية المادية والمعنوية، وفي جملتها رعايته «نادي الهادي» الإسلامي الرياضي، و«جمعية كشّافة المهدي» اللتين وَلَجهُمَا آلاف الشباب خلال عقد التسعينيات. ولم يكن اهتمامه بأسر الشهداء أقل حالاً من الاهتمامات السابقِ ذكرُها، فعلاوة على أن العناية بهذه الأسر تنتمي إلى حاجته إلى إعلاء رمزية الشهيد في المخيال الجماعي الشيعيّ، وإلى تمرين السيكولوجيا الجهادية لدى الشباب على حَذْوِهِ واقتداء فعل استرخاص النفس لديه، فإن من وظائفها انضواء أسر الشهداء في الرابطة الحزبية، وهي التي باتت تَمْنَعُهُم (تدافع عنهم)، وتوفّر لهم ألأود، وتَسُدُّ الحاجة والعوز، وتقوم من حياتهم مقام المُعيل الذي استشهد؛ كما إن من وظائفها طَمْأنة الاستشهاديين، أو الطالبين للشهادة من الشباب، على مستقبل عوائلهم وذويهم إذا ما كتبت لهم تلك الشهادة في اشتباك ما مع قوات الاحتلال وعملائه. وقد نهضت «مؤسسة الشهيد» بهذا الدور، وزادت عليه أكثر بتمويل مشاريع اجتماعية صحية مثل إقامة صيدليات (على مثال «صيدلية الشهيد الشيخ راغب حرب») في حيّ السلم في ضاحية بيروت الجنوبية.

أما في المجال الإعلامي فقد أقام «حزب الله» الدليل الأوفى على وعيه الحادّ

بأهمية وسائط الاتصال الجماهيري في تحقيق ما أسماه أنطونيو غرامشي بـ «الهيمنة الايديولوجية»، وفي تمكين الأفكار والمشروع السياسي ـ الاجتماعي من أسباب الفُشُوّ والانتشار خارج أسوار المحيط الحزبي. تبرهن على ذلك تلك الشبكة الواسعة من الأدوات الإعلامية: المكتوبة والمسموعة والمرئية، التي أنشأها في عقدي الثمانينيات والتسعينيات والتي هيّأت له سبل التواصل مع جمهور عريض تخطى الطائفة (الشيعية) والوطن (لبنان)، ليخاطب المحيط الإقليمي: العربي والإسلامي. وتكفي نظرة بانورامية سريعة على الجغرافيا الإعلامية للحزب لتكشف عما قصدنا التنبيه إليه، ففي مجال الصحافة المكتوبة، تتصدر ثلاث نشرات المشهد الصحافي الشيعي: أسبوعية، **العهد** التي خلفت **المجاهد**، وهي ذات طابع سياسي تعبوي، ومجلة **المنطلق** التي تصدر كل شهرين، وهي ذات طباع فكري نخبوي، ثم مجلة **البلاد** الأسبوعية، الصادرة منذ العام ١٩٩٠ والتي تحاول التوفيق بين المنزع التعبوي للأولى والمنزع «الأكاديمي» للثانية. وأما في مجال الإعلام الإذاعي، وبعد تجربة سابقة لإذاعات محدودة البث (صوت المستضعفين، وصوت الإيمان، وصوت الإسلام)، أطلق الحزب ـ ابتداء من العام ١٩٩١ ـ «إذاعة النور» التي نهضت بدور إخباري وتعبويّ كبير في عزّ مدّ حركة المقاومة الإسلامية. ولم يتردد الحزب في خوض رهان المنافسة في مجال الإعلام البصري، إذ توسَّل بمحطة «المنار» التلفزيونية ليوسّع من دائرة انتشار أفكاره مسجلاً بأدائها الجيّد نجاحات كبيرة يشهد بها الجميع. وعموماً، وعى الحزب مبكّراً حاجته إلى بناء صورة عن نفسه مختلفة لدى الجمهور اللبناني المتبرّم بأحزابه، فوجد في الإعلام وسيلته المثلى إلى ذلك، مستفيداً ـ طبعاً ـ من الطفرة التكنولوجية التي حصلت في مجال الإعلام السمعي ـ البصري خلال السنوات العشر الأخيرة.

***

لم يقدم العرض السابق مَسْحاً شاملاً لسائر المؤسسات الاجتماعية التي أنشأها «حزب الله»، أو التي مَدَّ نفوذه إليها؛ وما كان من أهدافه أن يقدّم مثل ذلك المسح؛ بل قَصَدَ من ذلك إلى التمثيل ببعضها بياناً للأهمية التي أولاها الحزب لهذا الموضوع في بلدٍ انهارت فيه المؤسسات وعجزت فيه الدولة نفسها ـ في لحظات ـ عن إعادة بنائها أو القيام على مجال عملها. غير أن شبكة المؤسسات الاجتماعية هذه، والأدوار البالغة التي تنهض بها على صعيد تنظيم الاجتماع «المدني» (الأهْليّ)، وتذليل استعصاءات اليومي في حياة الناس، لم تكن وظيفتها ربط المجتمع والشعب (والشيعة منه بخاصة) بالمقاومة حَصْراً، بل امتدَّ الهدف منها إلى إقامة ما أسماه البعض

بـ «المجتمع النقيض»[٩]: المجتمع الذي لا يعترف بشرعية المؤسسات الرسمية والذي يسعى إلى القِوَامَةِ بمعزل عنها. لكن فحص هذه الفرضية يتصل بموضوع آخر: موقف الحزب من النظام السياسي القائم والمؤسسات المنبثقة عنه؛ وهو ما سنقف عليه لاحقاً.

ويتصل بتكوين الجماعة، وتأطيرها في مؤسسات، تكوين الأفراد وتعهّدهم بالرعاية التربوية والتعليمية لتأهيلهم لأدوار كبرى في الاجتماع الأهلي كما في المقاومة. ويفتحنا ذلك على مسألة نوع تأهيل التعليمي والتربوي الذي يتلقاه المتعلمون في مدارس الحزب وفي المساجد والحسينيات.

٢ ـ التربية على المثال الحسيني: الاستشهاد مبدأً

انصرف النشاط الدّعَوي لحزب الله إلى بناء قوة عقائدية مقاتلة، مؤمنة بقضيتها الدينية والمذهبية والوطنية. ولم يتوسّل في ذلك ما توسّله آخرون من ضروب التجييش والتعبئة المِنْبَرِيّة، على مثال ما ساد في تجارب أحزاب اليسار وتنظيمات الحركة الإسلامية التي كان لموقفها الفُشُوُّ ولقواتها الغلبة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، بل سَلَكَ مسْلكاً مختلفاً إلى ذلك، متشبعاً بتقليد مذهبي تليد في الحوزات والمدارس الدينية (الشيعية) في العراق وإيران وجبل عامل في لبنان، ومُدْرِكاً ـ على نحوٍ حادّ ـ حاجة السياسة والقتال إلى سبيل مختلف في التعبئة وبناء «الكادر». لذلك خصَّ مسألة التربية والتكوين باعتبار مُمَيَّز، وكان له شديد التعويل عليها في بناء جيل الرسالة الدينية والوطنية.

والحق أن «حزب الله» لم ينفرد بهذا الاحتفال بمسألة التربية والتكوين، وحسابها في جملة ما يتعلق به أمرُ المشروع السياسي، بل سبقه إلى ذلك كثير من قوى الحركة الإسلامية وأخصّها بالذكر حركة «الإخوان المسلمين» قبل ما يزيد كثيراً على نصف قرن من ميلاد «حزب الله»، فقد رسم لها مؤسّسها حسن البنا خطَّ سيْر تصاعدياً يبدأ من تكوين جيل مسلم جديد، متشبع بالقيم العقَدية والأخلاقية للإسلام، جاهز للكينونة، جيش رسالةٍ على مثال ما كانه جيش الدعوة في فجر الإسلام، مَدْخلاً إلى بناء الدولة الإسلامية: دولة الشريعة موقوفة التنفيذ على تأهيل الجيش إياه للتصدي لأمرها، بحسبان الإسلام ـ في اللغة البنّاوية ـ مصحفاً وسيفاً،

---

(٩) استعار وضاح شرارة، مثلاً، مفهوم «المجتمع النقيض» من آني كريجيل في تحليل «مجتمع» الشيوعيين الفرنسيين المنفصل عن المجتمع الفرنسي، فطبقه على «الحركة الإسلامية الخمينية» في لبنان. انظر: المصدر نفسه، بخاصة الفصل الأول.

ديناً ودولة[١٠]. ولم تكن الحركة الإخوانية قد حادثْ ـ في مركزها المصري ـ عن موضوعة أولوية الإعداد التربوي إلا بعد أن أدخلتها الدعوى القطبية في نفط «الحاكمية»، وما ارتبط بالتهليل بها من منزع تحريضي تحشيدي استبدل الفكرة بالشعار، والمدرسة بالمنشور أو البيان الحزبي. . . !

غير أن السابقة الإخوانية في الاعتناء بالخيار التربوي أداةً رئيسة في تعبئة الجمهور السياسي، أو قل في تعبئة الجمهور للسياسة، لا تحمل على إبداء أي نوع من الاستصغار للمشروع التربوي ـ التعبوي لحزب الله، ولن تكون سبباً للاعتقاد بأنه إذ يخوض في هذا الخيار، إنما يعيد إنتاج استراتيجية سياسية مسبوقة في الزمان، إذ يَسَعُ القارئ في التجربتين أن يلحظ فروقاً وفواصل بينهما على غير صعيد. **أول** تلك الفروق أن فكرة التعبئة التربوية ـ التعليمية متجذرة في الثقافة الشيعية ولم تكن محض خيار أنتجته رؤية سياسية، أو رؤية للعمل السياسي، على نحو ما هو عليه الأمر في الحالة الإخوانية على عهد مؤسّسها ورَعِيلِهَا الأول. **وثانيها** أن تلك التعبئة التربوية هي ـ في الحالة الشيعية ـ جزء من نظام الاشتغال الثقافي للمذهب، أو قل هي شكل من أشكال إعادة إنتاج الرواية الإمامية ومن توزيعها (تعميمها) في الجمهور، بينما تبدو ـ في الحالة الإخوانية ـ مجرد منهج عمل في السياسة لا يرقى إلى رُتْبَةِ الفِعْلِ العَقَدي والمذهبي. **أما ثالثها** فهو أن الفكرة التربوية التعليمية التي أخذ بها الشيعة في سائر الأعصر، وكرَّستها تجربة حزب الله في لبنان، أنتجت بنية تحتية واسعة ومتقدمة من المؤسسات لم نشهد لها نظيراً في سائر التاريخ السياسي الإخواني في مصر، وفي خارج مصر، كما وقفنا على بعض ذلك في الفقرة السابقة.

ليس المقاتل في «حزب الله» والمقاومة الإسلامية مجرد خرّيج دورة تكوينية عسكرية (دورة تدريب) في أحد المعسكرات، إنه أكثر من ذلك بكثير: خرّيج مدارس التعليم الديني، وقد يكون طالباً متقدماً في الحوزة العلمية. إنه لا يتقن حمل السلاح واستعماله، وفنون القتال التي يفرضها أسلوب حرب العصابات فحسب، بل هو متشبع بتاريخ ثقافي فقهي وسياسي خاص بالمذهب. وهو إذ يخوض القتال، يتمثل صوراً ومناهج أو مُثُلاً من ذلك التاريخ، وقد يتماهى معها ـ في الغالب ـ تماهياً كاملاً. ولذلك، فهو مثل حالة ـ قد تكون نادرة في التاريخ المعاصر ـ للمقاتل العقائدي الذي تَضْوِي فرديتُه ومحيطُه الأسري ونظامُ القرابة عنده في إطار اعتقادي أعلى. إنه موهوب النَفس لقضيةٍ أكبر هي التي تقرّر له الكينونة والروابط! وفي هذا

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، [د. ت.]).

تفوق التجربة التربوية ـ التعليمية لدى حزب الله، ولدى الشيعة عموماً، على نظيراتها من السابقات والمجايلات.

ولعله يكفي دليلاً على ذلك أن نوع التربية التي يتلقاها أبناء المذهب، ممن تعهّدتهم مؤسسات حزب الله بالرعاية، هو مما خُصَّ به هؤلاء دون سواهم؛ إذ هي تربية تقوم على المثال الحُسينيّ المتعالي ـ شيعيّاً ـ عن كل مضاهاةٍ أو مضارَعة. وهو مثال يذهب بعيداً في استرخاص النفس إلى الحدّ الذي يجعل فعْل الشهادة فعلا شرعياً مقدّساً! إن كل مقاتل في الحزب يجد نفسه ضعيفاً أمام مأثرة سيّد الشهداء (الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب) وإيثاره الشهادة على الصمت عن طلب الحق المغتصب. ولذلك، ما كان غريباً أن تسعى أفواج من مقاتلي الحزب ـ ممَن تكوّنت وتربَّت على هذا المثال الحسيني المرجعي ـ إلى طلب الاستشهاد في مواجهة المحتل. وقد كان ذلك ـ في حساب السياسة والحرب ـ رقماً روحياً (سحرياً) غير متوقّع أو محسوب في المعادلة المادية لتوازن القوة، وإن كانت آثاره بالغة الفعالية في مشهد التوازن ذاك . . . ، وفي تغييره لمصلحة قوى المقاومة.

نعم، كان التكوين العسكري لمقاتلي الحزب متطوراً وعقلانياً وذا نجاعة وفعالية؛ وكانت البندقية والكاتيوشا ناجحة في إيذاء العدو ونزف قواه؛ غير أن التدريب على القتال ما كان أفعل من التثقيف والتربية، كما لم تكن طلقة البندقية والكاتيوشا أقوى من نداء الحسين . . العميق العميق . .

رابعاً: العقائدي والسياسي في فكر «حزب الله» وممارسته: من «ولاية الفقيه» إلى البرلمان

تقيم تجربة حزب الله دليلاً جديداً على أن الأحزاب الإسلامية ليست ـ كما يخالُها الذين يعالنونها الاعتراض ـ جماعاتٍ عقائديةً مغلقة، أو يعْتور حِسَّها الواقعيّ عجف، بل هي قوى سياسية، أو قل قوى تُتْقِنُ فهمَ السياسة وممارستَها، ويتنزّل الممكن والواقعيّ في وعيها منزلة الميزان الذي تقاس به المواقف ويُحسبُ أمرُها. ولعل تجربةَ الحزب أمثل الأمثلة جميعاً على التجاور المميّز بين العقائدية في أجلى صورها والواقعية السياسية في أعلى أشكال تجلّيها على الأرض، إذ الحزب ممّا قيل في حقه إنه أكثر أحزاب «الإسلام السياسي» تشدُّداً في التزام الثوابت والأصول، وأكثرها جرأة على الجهر بها؛ غير أن أحداً ما أنكر على الحزب يوماً أنه ضارع غيره من الأحزاب ـ وتفوّق عليه ـ في إبداء الكفاءة العالية في الخوض في الشؤون السياسية، ومن دون أن يدفع ثمن ذلك ـ مثلاً ـ من صدام العقيدة والسياسة فيه!

لو أخذنا موقفه من المسألة السياسية الداخلية مثلاً (مسألة السلطة والدولة)، لوقفنا على ذلك النجاح المميّز الذي أنجزه على صعيد بناء التوازن المطلوب بين الأساس العَقَدي الذي ينهض عليه، وموقفه السياسي الواقعي الذي يخوض في يوميات تستدعي العمل بكل أنواع المساومة والتنازل. نعرف مثلاً أن الحزب ـ وفقهاءه ـ يقول بوجوب إقامة «الدولة الإسلامية». والقول هذا ليس محض خيار سياسي، بل هو في عداد الواجب الشرعي. ونعرف ـ أيضاً ـ أن الحزب: الآخذ بأصول المذهب الشيعي الإمامي (الإثنيْ عشريّ)، يؤمن فكرياً بنظرية «ولاية الفقيه»، التي أرسى أسسها الإمام النراقي[11] قبل حوالى قرنين ـ وطوَّرها الإمام الخميني في «الحكومة الإسلامية»[12]، ومع ذلك، فالحزب يعترف بالنظام السياسي في لبنان، ويشارك بإيجابية في الحياة السياسية والنيابية، ولا يجد في ذلك ما يدعو إلى تناقض أو مفارقة.

ربّ قائل يقول إن ذلك ـ أيضاً ـ كان شأن حركات إسلامية أخرى (أهمها حركة «الإخوان المسلمين») قالت بالدولة الإسلامية، واعتبرت إقامتها واجباً شرعياً، لكنها خاضت في اللعبة السياسية، واعترفت بالدستور، وشاركت في الانتخابات، ودخلت في المجالس المحلية والنيابية . . . إلخ. وهذا صحيح بغير شكل؛ غير أنه لا يبرّر الاعتقاد بتشابه المعطيات الفقهية والسياسية بين حالة «حزب الله» وسائر حالات الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي، ذلك أن السياق المذهبي والفقهي (الفقه السياسي) مختلف، كما هو السياق السياسي مختلف بين المثال اللبناني والمثال المصري (وما شابهه). وهنا لا بدَّ من سَوْق ثلاثة معطيات حاسمة في بيان وجوه الفرق بين الحالين:

أولها أن نظرية «ولاية الفقيه» (العامة) لا تعترف بغير نظام الإمامة نظاماً سياسياً شرعياً وحيداً. صحيح أنها أَوْجَدَتْ حَلاً سياسياً واقعياً لمأزق فكرة الإمامة في «عصر الغيبة»: غيبة الإمام المهدي (الثاني عشر)، إذ أخرجت الفقه السياسي الشيعي من إسار فكرة «الانتظار»: انتظار عودة الإمام الغائب؛ وتجاوزات فكرة إسناد بعض اختصاصات الإمام لنواب الإمام (الفقهاء العدول المالكون للاجتهاد ولشرائط المرجعية)، أي ما بات يعرف بـ «ولاية الفقيه» الخاصة[13]، لكنها خوَّلت الفقيه

---

(١١) انظر: أحمد النراقي (الإمام)، **عوائد الأيام**، ط ٣ (قم: مكتبة بصيرتي، ١٤٠٨هـ/ [١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م]).

(١٢) الخميني، **الحكومة الإسلامية**.

(١٣) هي الولايات التي يقوم فيها نواب الإمام عنه بتدبير بعض شؤون المسلمين من تلك التي تدخل في مدار سلطته، وهي خاصة لأنها لا تقوم بالولايات على سائر ما يقع تحت سلطته من اختصاصات.

المجتهد سلطات الإمامة كافة ـ في عصر الغيبة ـ إلى حين عودته. وهذا إنما يعني أن النظام السياسي القائم على نظرية «ولاية الفقيه» ـ كما يؤمن به «حزب الله» وكما هو مطبَّق في إيران ـ هو استمرار لنظام الإمامة، أو قل هو شكل من أشكال تحقيقه في «عصر الغيبة». وعدا هذا النظام لا يملك شرعية دينية أو سياسية في نظر الشيعة وحزب الله في جملتهم. بينما الأمر مختلف لدى «الإخوان المسلمين»، ولدى سائر السنة، لأنهم لا يقولون بـ «النصب الإلهي» للإمام، والوصية، ووجوب حصر الإمامة في «آل البيت»، بل يستندون إلى فكرة الإجماع، وإلى أن الحكم شورى بين المسلين بما في ذلك شورى «أهل الحلّ والعقد» في تنصيب الحاكم أو عزله؛ الأمر الذي يجعل الحركات الإسلامية (السنية) عموماً، أقرب إلى التعايش مع فكرة دولة حديثة قائمة على اللعبة الديمقراطية، وأبعد عن رجمها بالكفر إلا عند الغلاة في تلك الحركات.

وثانيها أن كل سلطة غير سلطة الإمام أو نائبه، هي ـ في منظور الشيعة الإمامية ـ سلطة غَصْبيّة أو سلطة غصب لمنصب الإمام، و ـ بالتالي ـ فهي غير شرعية حتى ولو نجمت عن رضا الشعب؛ ذلك أن الولاية، في هذا المنظور، ليست ولاية الأمة على نفسها، بل الولاية المعقودة للإمام أو لمن ينوب منابه إلى حين عودته! صحيح أن بعض فقهاء الشيعة ـ في العصر الوسيط ـ أجازوا مشروعية التعامل مع الحكم الغاصب، لإمضاء الأحكام والقيام على بعض شؤون المسلمين، لكنهم لم يرفعوا تلك المشروعية ـ وهي اضطرارية ـ إلى نصاب الشرعية. والأهم من ذلك كلّه أن هذه كانت لحظة انتقالية سرعان ما تجاوزها العقل الفقهي الشيعي. ويكفي دليلاً على ذلك أن التراث السياسي الشيعي، منذ الميرزا الشيرازي بل منذ الإمام أحمد النراقي، عاد إلى أصوله في مسألة الشرعية الواحدية للإمامة، مناهضاً سلطة الغصْب القهرية. ولعل تجربة العصيان الذي عبَّرت عنه الحركة الثورية الشيعية في إيران، منذ آلت فيها المرجعية إلى آية الله روح الله الموسوي الخميني في مطالع الستينيات، خير دليل على رفض الشيعة الإمامية لأي نوع من أنواع الاعتراف بالسلطة القائمة أو التجويز لها. وفي نقد الإمام الخميني لـ «الثورة البيضاء» الشاهنشاهية إفاضةٌ في الدليل على ذلك.

أما **ثالثها**، فهو أن الدولة في لبنان إذا لم تكن إسلامية، فهي ـ بالنسبة إلى الشيعة ـ ليست حتى دولة مسلمين كسائر دول المسلمين العلمانية، بل يتقاسم حكمها، والقيام على شؤون إدارتها، المسلمون والمسيحيون معاً. والمشكلة ليست هنا فقط، بل في أن النظام الطائفي، المعمول بعقده الشفهي منذ استقلال العام ١٩٤٣، يوزّع حصص السلطة وأقساطها بحيث يمنح المسيحيين (المَوَارِنَة) منصب رئيس الدولة. وهذا إذا كان يمثل استثناء سياسياً في المجتمعات والدول العربية، فإنه ينتهك

حُرْماً عقائدياً ومذهبياً شيعيا ـ إمامياً في الحالين معاً: أكان قاعدة أم استثناء. ويكفي المرء ـ كي يعرف مقدار الحرج الديني الذي يرتِّبه على «حزب الله» وجود نظام سياسي من هذا القبيل ـ أن يأخذ في الاعتبار الحكم القرآني في من ولّى من المسلمين أَمْرَه لغير المسلمين!

هذه قواعد وأسس نظرية وفقهية، في فكر الحزب. وهي ـ بجميع المقاييس ـ مما يمكن أن يبرّر له الإحجام عن ممارسة أيّ لون من ألوان الواقعية السياسية. ومع ذلك، كان «حزب الله» حزباً سياسياً حقيقياً: لم يتَخَلَّ عن نظرية «ولاية الفقيه» ومشروع «الدولة الإسلامية»، لكن لم يتخلَّ عن رؤية الممكن في السياسة وعن «تحريره» الاضطراري من إسار الواجب الشرعي. ثم لم يتَخَلَّ عن الولاء الأيديولوجي لإيران، لكنه لم يستنسخ موقفها الفقهي من «حكومة الوقت» غير الإسلامية، فَظَلَّ ـ بذلك ـ حزباً لبنانياً. وأخيراً، لم يتخلَّ عن الاعتقاد بأن الولاية للإمام والفقيه النائب عنه، لا للناس (الأمة)، وأن ولاية المسلمين مثل ولاية المسيحيين سواء ما لم تأخذ الأمة بقاعدة «ولاية الفقيه»؛ لكن ذلك ما منَعه من ملء الفراغ بين العقيدة والهدف (ومجال هذا «الفراغ» هو السياسة)، عسى ذلك يَجْسُرُ الفجوة ـ أو يقربها ـ بين فكرة الإمامة و«ولاية الفقيه» وبين «الحكومة الإسلامية»: شكلاً من التحقق التاريخي لها.

مثيرٌ جداً وفريد هذا التجاوزُ غير المسبوق بين العقيدة والسياسة، بين الفكرة والواقع، بين الواجب والممكن. لم يَسْتَطِعْهُ كثيرون، وكُتِبَ لحزب الله أن يفعل ذلك!

خامساً: حزب الله: المبدئية والبراغماتية في الصراع مع «إسرائيل»

لما كان ثابتاً نجاحُ «حزب الله» في التوفيق المتوازن بين نداء الواجب الشرعي (العقيدة) والنزول عند حقائق الممكن الواقعي (السياسة)، في شأن يختص بالدولة والحكم، وهو موضوعُ الرئيسُ لنظرية الإمامة في الفقه السياسي الشيعي الجعفري. . . ، سَاغَ القولُ ـ بناءً على ذلك ـ إن أمر ذلك التوفيق أيْسرُ وأمْضى في حال المسألة الوطنية: مسألة الجنوب اللبناني (المحتل سابقاً) وسائرُ متفرعاتها ومتصلاتها بقضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، إذ الصراع مع العدوّ يجري في صورة حرب. وفي الحروب ـ دائماً ـ مُتّسع للكرّ والفرّ: لا بالمعنى القتالي فحسب، بل بالمعنى السياسي أيضاً. ولذلك، لا تبدو الفجوة بين الثوابت العقدية للحزب ـ في الصراع مع «إسرائيل» ـ ومواقفه السياسية المحكومة بسقوفٍ وتخوم، فجوة غير قابلةٍ للجَسْر على الرغم من أنها وَسيعةٌ في الشكل!

إذا أخذنا المسألة من جانبها العقائدي، نتبيَّنُ أن للحزب ثوابت لا يحيد عنها في رؤيته للصراع مع «إسرائيل». من العناوين العريضة لتلك الثوابت أن الصراع صراع حضاري وديني وقومي ووطني وليس مجرّد صراع سياسي؛ وأن «إسرائيل» كيان مغتصب لحق وطني وقومي وإسلامي، ولا شرعية لها في المنطقة، واحتلالها لفلسطين باطل بطلاناً كاملاً؛ وأن أية تسوية سياسية للصراع معها غير مقبولة لأن فيها اعترافاً بالدولة اليهودية؛ وأن جنوب لبنان ليس أغلى ـ عند الحزب ـ من القدس ويافا وحيفا والجليل... إلخ. وليس يُفْهَم من ذلك كله سوى أن قتال الحزب لجيش الدولة الصهيونية لن يكون متصوراً على هدف تحرير الجنوب فقط، بل هو طقس ينتمي إلى عقيدة سياسية تتجاوز الدفاع عن حرمة لبنان إلى الدفاع عن حرمة «دار الإسلام» المغتصبة في فلسطين وجوارها العربي، و ـ بالتالي ـ فهو قتال سيمتد في الزمان، ولن تنْوضع له خاتمةٌ إلا بعد أن يتحصّل هدفه النهائي. وهذا ـ على الأقل ـ ما استفرغ له الحزب جهده التعبوي والتربوي لدى جمهوره، ليصنع به المجتمع المحارب والقوة القتالية المحبوسة أو الموقوفة (من الأحباس والأوقاف) لأداء ذلك الواجب.

غير أن النظر في المقاربة السياسية للحزب لموضوع الصراع مع إسرائيل الدولة الصهيونية، يُعْلِمْنا بأمورٍ مختلفة عمّا يُعلنه خطاب الثوابت والعقيدة. هنا قدرٌ من الإغْضاء عن مقُول الخطاب العقَدي لا يلتبس له أمرٌ. مع أن فعل الإغْضاء لا يساوم على تلك الثوابت، إذْ هو يُضْمِرُها، يَجْهَرُ ـ بغير خشيةِ اتهام ـ بحدود ما يستطيعه الحزب في السياسة: تحرير جنوب لبنان من الاحتلال، دونمّا تصريح ـ بالعبارة أو بالإشارة ـ بأن ذلك مجرد حلقة في مسلسل ممتد من عملية التحرير يطول بقاعاً أخرى أولها فلسطين. نعم، ما رضي الحزب يوماً بتقديم ضمانات بعدم مهاجمة «إسرائيل» بعد انسحابها من جنوب لبنان؛ غير أن ذلك قابل للتفسير بحيثيات المطالبة اللبنانية بمزارع شبعا المحتلة، وبالموقف ـ الرسمي والحزبي ـ القاضي باعتبار الانسحاب مجرد إعادة انتشار في حال رفض شمول المزارع به. وهو ما يعني أن عدم تقديم تلك الضمانات لا ينتمي ـ بالضرورة ـ إلى فكرة القتال الاستراتيجي لـ «إسرائيل» بقدر ما ينتمي إلى تكتيك الضغط على العدوّ لإجباره على الانسحاب الشامل. في كل حال، لم يكن «حزب الله» ـ المتشبع أيضاً بحسٍّ براغماتي عالٍ ـ بعيداً عن فكرة المساومة والتسوية (المؤقتة) مع العدوّ، ولو عبر وسطاء آخرين: تشهد على ذلك مشاركته في صوغ «تفاهم تموز» ١٩٩٣، و«تفاهم نيسان» ١٩٩٦، اللذين كانا يقضيان بعدم مهاجمة «إسرائيل» خارج المناطق المحتلة في لبنان؛ أي، كانا يقضيان بالحفاظ على تعريفٍ للصراع بأنه صراع لبناني ـ إسرائيلي (لكَ أن تصفه أيضاً بأنه صراعٌ حدودي فقط!)، وليس صراعاً عربياً أو إسلامياً ـ صهيونياً!

لهذه الثنائية، ولا نقول الازدواجية، العقائدية ـ السياسية (أو المبدئية ـ البراغماتية) في فكر «حزب الله» وسلوكه، ترجمة مباشرة في تحالفاته الإقليمية ذات الصلة بالصراع مع «إسرائيل»؛ فهو «يصاهر» طهران عقائدياً ويصادق دمشق سياسياً! ربما كانت صلته بإيران أقل إحراجاً، فهي تُمدُّه بالدعم المادي، وتشاركه الثوابت نفسها بغير نزرٍ قليل من الاختلاف. ولم يكن هذا حال سورية التي وإن منحته التغطية السياسية والدعم والتأييد، وقفت على مسافةٍ من بعض خياراته، ومنها رفض التسوية. وإذ نجح «حزب الله» في النأي بنفسه عن الخلاف مع دمشق، الملتزمة بـ «السلام» خياراً استراتيجياً، على ما يجري جهراً على ألسنة مسؤوليها، نجح في توطين ثوابتها داخل نسيج استراتيجيته السياسية، وفي تحويلها إلى طاقة قابلة للاشتعال، وفي الوقت نفسه الذي ظل فيه مُنْتَظِماً تحت سقف الثوابت العقدية الإيرانية في موضوع الصراع ضد «إسرائيل» لم يُفرّط في المبدئية «الطُهرانية» لأنها عنوانه الرسمي لدى الجمهور الحزبي والمجتمع، لكنه لم يفوّت فرصة استثمار البراغماتية السورية لأنها تفتح أمامه الطريق لإنجاز الممكن الذي بغيره يصبح الواجبُ نفسه مستحيلاً . . .

لم يكن «حزب الله» ـ في عزّ اندفاعته العقائدية ـ مفتقراً إلى حساسية سياسية واقعية وبراغماتية. وحدهم الذين يعتقدون ذلك يفتقرون إلى الوعي السياسي!

القسـم الثـاني

الفصل الثالث

الحرب الإسرائيلية على لبنان
الأهداف، المقدمات والسياق

أولاً: الحربُ غير المفاجئة

في الندوة الصحافية التي عقدها أمين عام «حزب الله» السيّد حسن نصر الله مساء اليوم الثاني عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٦، بعد أقل من ثمان ساعاتٍ على أسر الجنديَّيْنِ الإسرائيليَّيْنِ على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، لفت الانتباهَ إلى أنه في اليوم السادس والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٠، حين كان اللبنانيون يحتفلون بالنصر، كان «حزب الله» يهيّئ نفسهُ لمثل هذا اليوم ـ أي ١٢ تموز/ يوليو ـ، لِعِلْمِه أن المواجهة مع إسرائيل قادمة لا محالة وإن تأخَرتْ.

ولقد كان ثمة ما يبرّر لـ «حزب الله» ـ وللبنانيين جميعاً ـ هذا الإدراك بحتمية المواجهة العسكرية مع إسرائيل، ذلك أن أسبابها استمرت تفرض نفسها حتى مع الانكفاء العسكري الإسرائيلي عن جنوب لبنان، بل هي زادت بعد ذلك الانكفاء ليزيد معها التقديرُ بأنها قادمة. لنستعرض تلك الأسباب:

أوّلُها، عدمُ اعتراف المقاومة والدولة بأن إسرائيل نفذت القرار رقم ٤٢٥ فعلاً، مثلما ادّعت الأخيرةُ وأقرّها على ذلك كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة، ذلك أنها لم تنفّذ ذلك القرار كاملاً بسبب استمرار احتلالها مزارع شبعا وتلال كفرْشُوبا. وكان ذلك كافياً للتأكيد أن لبنان ما زال في حالة حرب مع الدولة اليهودية، أو قل إن هذه ما زالت تفرض الحرب على لبنان بسبب عدم تنفيذها الكامل مقتضيات القرار المذكور. وليس يُغيّر من شرعية هذا المطلب أن الأمم المتحدة أقدمت، من دون

رضا لبنان، على رسم «خطٍّ أزرق» على الحدود بينه وبين إسرائيل (= فلسطين المحتلة)، واعتباره خطّاً نهائياً فاصلاً بين الحدود، ذلك أن إسرائيل نفسها لم تُنكر أن المزارع محتلة من قِبَلها، وإن أصرّت على القول إنها تقع ضمن الأراضي السورية والقرار رقم ٢٤٢ وأن هذه الأراضي احتلت عام ١٩٦٧.

لم يساعد السوريون، ابتداءً، على تأكيد لبنانية مزارع شبعا بما يقوّي المطالبة اللبنانية بها، دولياً، أي بما يكرّس علاقة هذه المزارع بالقرار رقم ٤٢٥. لكنهم ـ في الوقت نفسه ـ لم يتمسكوا بالقول إنها سورية فيُفقدوا لبنان ورقةً سياسية ـ بل عسكرية ـ في النضال من أجل تحريرها من الاحتلال. أما عدم إقرارهم بلبنانيتها، فمردُّهُ إلى أن ذلك الإقرار سيَفُكُّ الارتباط بين القرارين رقمي ٢٤٢ و٤٢٥ الذي قامت عليه «فلسفة» تلازمُ المسارَيْن السوري واللبناني طويلاً، وستكونُ نتيجتُه عزلَ سورية وإسقاط موضوع الجولان المحتل من السياسة الدولية أو تركه ـ على الأقل ـ يتقادم، ناهيك بإقفال جبهة جنوب لبنان: الجبهة الوحيدة ـ مع فلسطين ـ التي ما زال يتنفَّس منها الصراع العربي ـ الصهيوني والسياسة السورية حياله. غير أنه، كان في وُسْع سورية مع ذلك أن تشجع لبنان الدولة والمقاومة على المطالبة بمزارع شبعا، وأن تعترف لحكومة لبنان ـ ابتداءً ـ شفهياً ـ عبر مكالمة من وزير الخارجية السوري السابق فاروق الشرع ـ بلبنانية المزارع لاستيعاب مطالباتِ قوًى في الداخل اللبناني تريد إحراج سورية في الموضوع. وقد ذكر وزير خارجية سوريا (وليد المعلم)، في تصريح له مؤخراً، أن سورية أخبرت الأمم المتحدة تحريرياً بأن مزارع شبعا هي لبنانية[1].

في كلّ الأحوال، تمسكت الدولة اللبنانية، منذ التحرير، في عهد رئيس الجمهورية العماد إميل لُحود، وفي عهد رؤساء حكوماتها المتعاقبين (رفيق الحريري، عمر كرامي، نجيب ميقاتي، فؤاد السنيورة)، بمطلب استعادةِ لبنان حقَّه في مزارعه المحتلة في شبعا، وعدمِ الاعتراف عملياً بنهائِيَّةِ «الخط الأزرق». ومن الحق أن يقال إن تمسُّك «حزب الله» الثابت بلبنانية مزارع شبعا كان له كبيرُ أثرٍ في احتضان الدولة الرسمي هذا المطلب، وعدمِ المساومة عليه حتى حينما جرى حِجَاجٌ عابرٌ بين حكومة الرئيس السنيورة وسورية حول حاجة لبنان إلى اعترافٍ رسميّ سوري بتابِعِيَّةِ المزارع إلى لبنان، وحاولَ فريقٌ في الأكثرية النيابية الحالية أن يتخذ الإحجام السوري عن ذلك الاعترافِ، تَكِئَةً لإسقاط شرعية احتفاظ «حزب

---

(١) انظر مقابلة السيد وليد المعلم، وزير خارجية سورية، في: **الأخبار** (بيروت)، ١٥/٨/٢٠٠٦.

الله» بسلاحه. ويكفي دليلاً على ذلك التمسُّك أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة ـ التي نَظَرَ إليها حلفاءُ «حزب الله» والمتمسكون بأولوية تحرير شبعا بغير قليل من الريبة والتوجّس[٢] ـ نالتِ الثقةَ النيابية على بيانٍ (= حكومي) شدّد على حق لبنان في استعادة ما تبقّى من أراضيه المحتلة[٣].

ولقد كان واضحاً أن استعادة مزارع شبعا المحتلة لا يكون إلا بأحد طريقين: التفاوض أو التحرير بالقتال. ولمّا كان مستبعداً، بل ممتنعاً، أن تلجأ الدولة اللبنانية إلى التفاوض مع إسرائيل حتى في ظل حكومةٍ معتدلة، فقد كان ثابتاً ـ ولو على نحوٍ ضمني ـ أن تلك الأراضي المحتلة لا يمكن أن تعُود إلاّ بالقوة العسكرية[٤]. ولّما كان غيرَ واردٍ، تماماً، أن تَزجّ الدولةُ بالجيش اللبناني في المعركة من أجل تحرير شبعا ـ كما لم تزُجّ به في المعركة من أجل تحرير الجنوب لأسباب موضوعية تتعلق بمدى قدرة الجيش اللبناني بحجمه وتسليحه الحالي على ذلك[٥] ـ لذلك فإن السبيل الوحيد إلى استعادتها، أو إلى ممارسة الضغط الذي يقود إلى الانسحاب الإسرائيلي منها، هي المقاومة. وعليه، ما كان مِنْ شيءٍ يبعث على الاستغراب من أن المواجهة ستظل مفتوحة بين لبنان وإسرائيل بعد التحرير، أو بعد رسم «الخط الأزرق»، أو بعد ادعاء الأمم المتحدة أن إسرائيل طبقت القرار رقم ٤٢٥ بخروج قواتها المحتلة من الجنوب. . . ، ما دامت ثمة أراضٍ محتلة في نظر المقاومة، وفي نظر الدولة على السواء.

---

(٢) بسبب اعتقادهم أنها ـ وبالملابسات السياسية التي تكونت فيها وما اعتبروه وصاية أمريكية وفرنسية على قوى الأكثرية النيابية التي تستند إليها ـ ستنقل لبنان من فلكٍ إلى فلك.

(٣) نصّ البيان الوزاري لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة الذي على أساسه حصلت على ثقة مجلس النواب على «أن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والأطماع الإسرائيلية، **والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية**». انظر: «البيان الوزاري للحكومة التاسعة والستين، حكومة دولة الرئيس فؤاد السنيورة» على الموقع الإلكتروني: < http://www.pcm.gov.lb >. (التشديد مني).

(٤) وليس بالضرورة وصولاً إلى التحرير كما حصل في الخامس والعشرين من أيار/مايو من العام ٢٠٠٠، وإنما ـ على الأقل ـ من باب الضغط العسكري على الجبهة الشمالية الإسرائيلية لدفع الإدارة الأمريكية إلى تحريك خيار الانسحاب الإسرائيلي من شبعا «لنزع الذريعة» عن «حزب الله».

(٥) ليس لسبب آخر إلا لاتصال ذلك باستراتيجية لبنانية رسمية تقضي بإيكال موضوع التحرير إلى المقاومة. وهي استراتيجية رُسمت في ظل العلاقة اللبنانية ـ السورية المتميزة بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. أما عدا ذلك، فليس لأحدٍ أن يشكّ في وطنية الجيش أو عقيدته القتالية التي بنيت على مسلّمة أن إسرائيل هي العدوّ الأول للبنان منذ أعيد بناء هذا الجيش بعد «اتفاق الطائف». ومن باب الأمانة أن يقال إن قائد الجيش السابق (رئيس الجمهورية الحالي) العماد إميل لَحود، وقائد الجيش الحالي العماد ميشال سليمان، ظلاّ متمسّكين بهذه الثوابت القتالية وباستراتيجية التنسيق بين الجيش والمقاومة.

وثانيها، احتفاظ إسرائيل بأسرى ومعتقلين لبنانيين لديها في السجون، وهو شكلٌ من أشكال استمرار حالة الحرب، لأن هؤلاء الأسرى عنوانٌ من عناوين الحرب ومن نتانجها. وإذا لم تكن إسرائيل مستعدة لإطلاق سراحهم، فهي تعلن بذلك أنها لم تُنْه الحرب على لبنان. وعليه فالتلازمُ موضوعيٌّ وطبيعيٌّ عند اللبنانيين ـ دولةً ومقاومة ـ بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان. وإذا كان ذلك مما وضعته المقاومة في صدْر أولوياتها منذ التحرير، فإن حكومات لبنان المتعاقبة ـ خلال السنوات الست الأخيرة الفاصلة بين التحرير والعدوان الإسرائيلي الأخير ـ لم تدّخر وسعاً في إيلاء قضية الأسرى والمعتقلين أهمية مركزية. كان ذلك ثابتاً في حكومة الرئيس الراحل رفيق الحريري وحكومتيْ الرئيسينْ عمر كرامي ونجيب ميقاتي، حيث العلاقةُ وطيدة بين المقاومة والدولة[٦] (الحكومة بالتحديد). ولم يختلف الأمر في حكومة فؤاد السنيورة على ما لدى كثيرين من ملاحظات اعتراضية عليها، فإلى كونها تضم وزراء من «حزب الله» وحليفته حركة «أمل»، نصّ البيان الوزاري للحكومةِ ـ الذي حصلتْ بموجبه على الثقة النيابية ـ على الأولوية البرنامجية لقضية الأسرى والمعتقلين[٧] في سجون إسرائيل.

على أن مسألة الأسرى ينطبق عليها تماماً ما ينطبق على قضية الأراضي المحتلة، فهي إمّا تُكْسَبُ بالسياسة أو بالمواجهة. ولم تكن للدولة اللبنانية فرصٌ بواسطة السياسة تستطيع بها افتكاك الأسرى من الأَسْر. وما كان من مناص من لجوء المقاومة إلى أسلوب أسْر الجنود الإسرائيليين سبيلاً إلى إجبار إسرائيل على الدخول في تفاوُضٍ غيرِ مباشر قصد مبادلة الأسرى. وهو أسلوبٌ نجَحَ في حَمْلِها بقوة الأمر الواقع على ذلك، وفي الإفراج عن عشرات الأسرى اللبنانيين والعرب في صفقة التبادل التي أدارها الوسيط الألماني عام ٢٠٠٤.

لكن إصرار إسرائيل على عدم الإفراج عن أسرى ومعتقلين آخرين (سمير القنطار، يحيى سكاف، نسيم نسر. . .) في الصفقة عينِها، أعاد قضية الأسرى إلى موضع خلاف مع إسرائيل من جديد، ووَضَع في حوزة لبنان ـ والمقاومة على نحوٍ خاص ـ المبرِّرَ المشروع للقول إن لبنان ما زال في حالةِ حربٍ مع إسرائيل. والأهمّ من

---

(٦) الدولة ليست الحكومة فحسب. لقد ظلت مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية مثلاً على موقف الانسجام الكامل مع المقاومة.

(٧) «تعلن الحكومة عن اهتمامها بمتابعة قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عنهم». انظر: «البيان الوزاري للحكومة التاسعة والستين، حكومة دولة الرئيس فؤاد السنيورة».

ذلك أنه برّر لـ «حزب الله» أن يُقْدم على الأسلوب ذاتِه الذي مكّن لبنان من تحرير أسْراه. ولم يترك السيد حسن نصر الله مناسبةً لم يتحدث فيها صراحة عن نية «حزب الله» في أسْر جنودٍ إسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لبنانيين(٨) (على الأقل). كما لم يُسجّل أنّ أحداً من أركان السياسة والعمل السياسيّ في لبنانَ اعترض على الإقدام على هذا الأسلوب(٩) نظراً إلى حساسية المسألة بالنسبة إلى الرأي العام اللبناني. وهكذا كان واضحاً أن قضية الأسرى ستشعل المواجهة على نحو ما من الأنحاء، وبخاصةً بالنظر إلى التشدّد الإسرائيلي في أمر الإفراج عن سمير القنطار.

وثالثها، خريطة الألغام الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان قبل انسحابها عام ٢٠٠٠، حيث رفضت إسرائيل كل طلبات لبنان تسليم تلك الخريطة إليه لنزع هذه الألغام وتفادي ما تحدثه من أضرار.

ورابعها، الاستباحةُ الإسرائيلية المتكررة للسيادة وللأمن الوطني اللبناني: جوّاً وبرّا وبحرا. وهي في العرف والقانون الدوليَّيْن فعْلٌ من أفعال العدوان تزيد درجتُه مع إقدام المُستبيح على الاعتداء العسكري المتكرّر على الأراضي اللبنانية. وإذا كانت الحكومات اللبنانية الأربع الأخيرة قد اهتمت بموضوع الاستباحة هذه، فقد فعلت ذلك من باب الاحتجاج على انتهاك السيادة الوطنية وخرق «الخط الأزرق» ـ على نحو ما تُبين رسائلُ الاحتجاج التي وجهتْها مراراً إلى الأمم المتحدة في هذا الموضوع ـ من دون أن تربط ذلك بالحاجة إلى ردٍّ دفاعيٍّ من لبنان عليها. أما «حزب الله»، فتمسّك برأيه القائل إن لبنان لا ينبغي أن يكتفي بمناشدة «المجتمع الدولي» التدخل لكفّ هذه الاستباحة الإسرائيلية لأمنه وسيادته، بل عليه أن يردّ عليها لردْع العدوان.

ربما فهم كثير من المعارضين لـ «حزب الله» موقفَه هذا بأنه محاولة جديدة منه لالتماس المبرّرات التي تُسوّغ له الحقّ في الاحتفاظ بسلاحه ورفضَ التجاوب مع القرار رقم ١٥٥٩. غير أن مناقشة موضوع سلاح الحزب في الحوار الوطني اللبناني قاد، موضوعيّا، إلى الانتباه إلى القيمة الحيوية لمسألة الاستراتيجية الدفاعية المطلوبة(١٠). ولم

---

(٨) قال ذلك ـ مثلا ـ في المهرجان الذي أقيم لتكريم الأسرى المحرّرين؛ وفي ذكرى أسْر المناضل سمير القنطار؛ وفي جلسات الحوار الوطني اللبناني.

(٩) كان الاعتراض ـ بالأحرى ـ غير مباشر لدى بعض المعارضين لسلاح «حزب الله» من قبيل جرّ الانتباه إلى وجود أسرى لبنانيين لدى سورية.

(١٠) من نافل القول ان موقف العماد ميشال عون و«التيار الوطني الحرّ» كان له أثر في دعم موقف «حزب الله» في الحوار الوطني حول الاستراتيجية الدفاعية.

يكن ذلك من باب التحايل على البحث في موضوع سلاح الحزب، كما قد يُظَنّ، لأن هذا الموضوع كان مطروقاً فعلاً في الحوار ومثارَ جدلٍ حادّ بين فريقين أو رأيَيْن. وفي الأحوال جميعاً، اجتمعتْ أسبابٌ مختلفة لإنتاج توافقٍ لبناني حول حاجة البلد إلى معالجة تحدي الأمن الوطني اللبناني باستراتيجية دفاعية جديدة، يكون للمقاومة موقع فيها لم يتحدد بعد، أو لم تَتْرُك الغزوةُ الصهيونيةُ للبنان الفرصةَ أمام الحوار الوطني اللبناني لتحديده.

* * *

تلك أسبابٌ برَّرت الاعتقاد لدى كثير من اللبنانيين بأن المعركة مع إسرائيل مقبلة لا محالة، وبررت لدى «حزب الله» والمقاومة تَهْيِئةَ النَّفْس والقوى لها حين يكون موعدُها قد أزف. وإذا أضفنا إلى هذه الأسباب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ـ الذين ترفض إسرائيل حقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم كما قضى بذلك القرار رقم ١٩٤ ـ وما يطرحه وجودهُم الاضطراري في لبنان من حساسيات ومخاوف ترتبط بالتوازن الديمغرافي والطائفي، وما يُنْتجُه من إجماع وطنيّ على رفض التوطين؛ ثم إذا أضفنا إلى ذلك كلّه مشكلة المياه والمطامع الإسرائيليّة القديمة في المياه اللبنانية ـ وقد كادت تؤدي إلى حربٍ قبل ثلاث سنوات بمناسبة الصراع على مياه نَبْع الوزَّاني وحقوق لبنان فيها ـ تجتمعُ أسباب أخرى لتعزيز الاعتقاد اللبناني بحتميةِ المواجهة مع إسرائيل.

لكن المقاومة لم تذهب إلى هذه الحرب ولم تُردْها كما ذهب إلى ذلك بعضُ من عارضَها من اللبنانيين والعرب، ولا يمكن لحادثةٍ موْضعيَّة مثل أسْر جنديَّين صهيونيين أن تكون قراراً بشنّ الحرب، لأن المقاومة أسرت جنوداً في ما مضى، وجربت أسرهم ثانيةً فلم تُفْلح، ووجَّهت ضرباتٍ مؤلمةً لقوات الاحتلال في مزارع شبعا المحتلة عدة مرات، ومع ذلك لم تندلع الحرب، فلأيّ سبب إذن اختيرت عملية الأسر الأخيرة مبرِّراً يُبْنى عليه القولُ إن المقاومة اختارت إعلان الحرب؟!

ثمة فارق بين السبب والذريعة في كل حرب. وهذا التمييز من أبجديات العلوم العسكرية والاستراتيجية. السبب ما ذكرناه أعلاه، والذريعة أسْرُ الجنديين، أما قرار الحرب فإسرائيليٌ بامتياز، وإلاّ هل ينتمي كل هذا الدّمار العظيم والجحيم الشامل إلى مجرّد «ردّ فعلٍ» على عملية أسْر؟ ثم كيف ينزلق «ردُّ فعلٍ» من محاولة استعادة الجنديّيْن الأسيرَيْن إلى لائحة أهداف ومطالب سياسية كبرى: إخراج المقاومة من الجنوب ونزع سلاحها وتطبيق القرار رقم ١٥٥٩. وهي مطالب لا يطرحها إلاّ من لديه مشروع حرب؟ ولأن لإسرائيل مشروعَ حربِ

أطلقتْها على لبنان كلّه: مقاومةً وشعباً ودولةً، كان لها أن تطرح تلك المطالب الكبيرة وتَنْسى جنديّيْها.

وكيف يمكن فهم وتبرير أنه من أجل إطلاق سراح أسيرين، فإن إسرائيل خسرت ١٥٦ قتيلاً منهم ١١٧ عسكرياً، إضافة إلى الخسائر الأخرى.

هذا في الأسباب؛ أما في الأهداف، فإن هذه الحربَ الإسرائيلية ـ الأمريكية على ما يعتقد لبنان لا تطْلُب في حدّها الأدنى أقلّ من التصفية المادية للمقاومة في لبنان وفلسطين، وعزل سورية سياسيّاً وقطع صلاتها بالمقاومتين، واستكمال عملية إلحاق لبنان بالمعسكر الأمريكي بعد خروج الجيش السوري منه (في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥). أما في حدّها الأعلى، فقد تبرعت الآنسة كوندوليزا رايس، فحدّدتْه في قيام «شرق أوسط جديد» (أو «شرّ أوسط جديد»)، تنعم فيه إسرائيل بالراحة، والاحتلال الأمريكي بالبقاء، وتَسْتلْحقُ فيه السياسات العربية الرسمية بالمركز الإمبراطوري الإقليمي الإسرائيلي الذي يحدّد لها المباح والممنوع!

ثانيا: لماذا شُنّت الحرب على لبنان؟

لم تُطْلق إسرائيلُ جحيم هذه الحرب على لبنان ردّاً على أسْر جنديَّيْنِ لها أو من باب ممارسة «حقّ الدفاع عن النفس» الذي كفلهُ لها رئيسُ الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما لأسباب تعود إلى ما بعد انكفائها العسكري عن الجنوب اللبناني في الخامس والعشرين من أيار/مايو ٢٠٠٠، وعلى امتداد الفترة الفاصلة بين ذلك الانكفاء وبين إشعال الحرب على لبنان في الثاني عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦.

ثمة **ثلاثةُ** أسباب ـ على الأقل ـ دفعتْ نحو قرار الحرب على لبنان وأنتجتْ أهدافها. ومع قطْعنا والجزْم بأنها أسبابٌ إسرائيليةٌ **في المقام الأول**، أي ترتبط بتحديات فرضتْ نفسها على إسرائيل أو حاجاتٍ تبدّتْ لها حيوية واستراتيجية، إلاّ أن تلك الأسباب شديدةُ الصّلة بما لدى الإدارة الأمريكية من مصلحة في الردّ عليها، وأحدُ تلك الأسباب ـ وهو آخرُها كما سنعْرض ـ أقربُ إلى جدول الأعمال الأمريكي من نظيره الإسرائيلي، أو قُل أكثر إلحاحاً وأولوية في الأول. في الأحوال كافة، تقاطعت مصلحةُ الفريقين في خوض هذه الحرب لاتصالها بالأسباب المشتركة تلك، وهي: نجاح «حزب الله» في بناء حالة من توازن الرّدع في الجنوب اللبناني، وتعثّر تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩، ثم الحصاد السلبيّ لسياسة «الحرب على الإرهاب».

١ ـ المقاومة وتوازن الرّدع

أدركت المقاومةُ، منذ التحرير، أن المعركة مع الكيان الصهيوني ما زالت مستمرة، وأن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني لم يضع لها ـ ولن يضع لها ـ فصلاً ختامياً. وسواءٌ كان تقدير «حزب الله» لمستقبل المواجهة تقديرا لبنانيّاً صرفاً، أي متصلاً باستمرار المطالبة اللبنانية باستعادة مزارع شبعا المحتلة، واستعادة الأسرى والمعتقلين، والحصول على خرائط الألغام التي زرعتها قوات الاحتلال في الجنوب اللبناني قبل الانسحاب منه، أو كان تقديراً فوقَ ـ لبنانيّ: أي متّصلاً بالصراع العربي ـ الصهيوني وبموقع الجنوب اللبناني و«حزب الله» في هذا الصراع[11]، فإن الذي نَجم عن هذا التقدير من استنتاجاتٍ قاد «حزب الله» إلى بناء استراتيجية دفاعية لتهيئة الشروط الذاتية للمعركة.

قامت هذه الاستراتيجية على جملةٍ من الأركان: التسليح المتطور نوعاً والكبير كمّاً، وبخاصة في مجال الصواريخ قصيرة المدى ومتوسّطة المدى والأسلحة المضادة للدروع والعبوات والمتفجرات؛ تأهيل المقاتلين تأهيلاً قتاليّاً عالياً ورفيعاً على أسلوب حرب العصابات، وزيادة أعداد المنخرطين في صفوف المقاومة مع إخضاعهم لدورات تدريبية شاقة؛ التوسّع في بناء التحصينات الدفاعية والأنفاق تحت الأرض[12]،

---

(١١) لسنا نجاري من يذهب إلى الربط بين الحرب، أو بين عملية أسر الجنديّيْن، وبين حاجة الملف النووي الإيراني إلى الضغط من جبهة جنوب لبنان. فإلى كون هذا الربط يقدم «حزب الله» في صورة حالة إيرانية في لبنان، ويُسْقط عنه شخصيته اللبنانية أو الصفة الوطنية لقراره السياسي، ينسجم مع قراءة أمريكية للدور الإيراني في لبنان مصمّمة على النحو الذي يتخذ من هذا الدور المزعوم ذريعة لضرب إيران. ينبه أنتوني كوردسمان إلى حاجة المحللين والمتابعين لهذا الموضوع، إلى توخي الحذر، مذكراً بأن «عدداً من المصادر ـ بما فيها المصادر الإسرائيلية الرسمية ـ بدأت باستعمال الأزمة اللبنانية من أجل إيجاد أسباب جديدة لضرب إيران». انظر: Anthony H. Cordesman, *Lebanese Security and the Hezbollah* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2006), p. 2.

ويشير في تقريره: «لم يشعر مسؤول إسرائيلي أو ضابط مخابرات أو ضابط عسكري آخر بأن حزب الله كان يتصرف بتوجيه من إيران أو سوريا.. ومع ذلك، فإن المسألة التي تتمثل في السؤال من كان سيخدم من، أجيب عنها بأنهم جميع الأطراف: حزب الله وإيران وسوريا. وكانوا جميعا سعداء تماما باستخدام بعضهم بعضاً».

(١٢) يعترف الإسرائيليون بنجاح «حزب الله» في تنمية بنية تحتية قتالية متطورة وفرت لمقاتليه القدرة على قتال طويل. يقول إليكس فيشمان، المراسل العسكري لصحيفة **يديعوت أحرونوت**: «يجب أن نذكر أن حزب الله قد استعد لهذه المواجهة خمس سنين على الأقل وأعدّ لنفسه مراتب ردّ». (انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»: نشرة يومية مترجمة عن الصحف الإسرائيلية). وفي ما يذهب جاكي خوجي إلى أن من مظاهر ذلك الاستعداد أن الحزب «بنى لنفسه ترسانة صاروخية معتبرة» (انظر: **معاريف**، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»)، يفيد عمير ربابورت بأن لدى المقاومة «١٣ ألف صاروخ مخزن في مخازن تحت الأرض» (انظر: **معاريف**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»)، ويضيف إليه زئيف شيف مؤكداً أن هذه الصواريخ توجد في

ومخازن الأسلحة على نحوٍ نوعيّ يدرأ خطر القصف الجويّ بالقاذفات الثقيلة عميقة النّفاذ؛ تطوير الجهاز الأمني للحزب والمقاومة لصدِّ أيّ اختراقٍ استخباريّ من العدوّ، بل والنجاح في اختراق المقاومة لنظام المعلومات ونظام الاتصالات لدى الجيش الإسرائيلي بحسب اعترافِه بذلك هو نفسِه؛ ثم تطوير نظام السيطرة والتحكّم لدى الجهاز العسكري للمقاومة وتأمين سيولة التواصل بين القيادات السياسية والعسكرية، وبين الوحدات القتالية الموزّعة في كل مكان.

وقد راقبت إسرائيل بقلق بالغ هذا التطور الحثيث الذي يُحرِزُهُ «حزب الله» في بنائه قدرة الرّدع الدفاعية لديه(١٣)، وإنْ لم تكن لديها معلوماتٌ دقيقة عن المدى الذي بلغهُ ذلك البناء على نحو ما كشفتْ عن ذلك الحرب الأخيرة هذه. غير أن ما تسرّب إليها من معلومات استخبارية عن ترسانة الصواريخ لدى الحزب، وما استشعرتْهُ من تصميم لدى المقاومة على المواجهة ومن إعدادِ النفس لها، وما قرأتْهُ في الضربات الصاروخية الموجعة لقواتها في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. . .، أقنعتْها جميعُها بأن الأمن الإسرائيلي بدأ يدخل في مرحلة الخطرْ، مع نجاح «حزب الله» في بناء قوة ردْع توشِك أن تضع المبادرة العسكرية الإسرائيلية في موقع دفاعيّ، أو أن تقيّدها وتلجم حريّتها في أقل تقدير.

أتى قرارُ الحرب على لبنان، إذاً، يتطلع من الموقع الإسرائيليّ إلى إسقاط حالة

= «نحو ٦٠٠ متر تحت ـ أرضي» وأن «ثلث هذه المقار حفرت من أجل الصواريخ بعيدة المدى» (انظر: **هآرتس**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»). أما بن كاسبيت، فيفصّل في تعريف تلك «المنظومة الهائلة التي بناها حزب الله» في: «الآبار المفخخة التي تضمّ كل واحدة منها طناً من المواد المتفجرة. الأنفاق التي لا تنتهي. المواقع التحت أرضية المحصنة غير القابلة للتغلغل، أو الإصابة بالقصف الخارجي. الطائرات الصغيرة من دون طيارين المحملة بالمواد المتفجرة. . . الكاتيوشا المنفصلة أو المحسّنة. . . الوسائل الاستخبارية المتطورة. الصواريخ الحديثة. نقاط التحديد الدقيقة على كل هدف استراتيجي في إسرائيل. . . الأداء تحت الضغط. القتال العنيد. . .». (انظر: **معاريف**، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»).

(١٣) ومع علمها به، لم تتحرك ضد «حزب الله» في رأي منتقديها. كتب زئيف شيف بهذا المعنى: «أهملت إسرائيل على مدى السنين منظومة الصواريخ التي بناها حزب الله في لبنان. . . ولم تتخذ إجراءات وقائية لا ضد الصواريخ الكثيرة ولا ضد عوامل الذخيرة والصواريخ ومخازنها. واعتقدت إسرائيل أن الذخيرة ستصدأ» (انظر: **هآرتس**، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»). وذهب عمير ربابورت إلى التقدير نفسه حين أشار إلى أن: «الحكومات الإسرائيلية منذ الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، اشترت «هدوءاً نسبياً» على حساب الوضع والمستقبل الاستراتيجي بعيد المدى، وعلى حساب قوة ردعها» (انظر: **معاريف**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦). انظر في المعنى نفسه: اليكس فيشمان، في: **يديعوت أحرونوت**، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦؛ وزير الحرب الأسبق موشي آرنز، في: **هآرتس**، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦، وألوف بنْ، في: **هآرتس**، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦. أما سبب الامتناع عن الرد على تطوير «حزب الله» قدراته العسكرية، فيعزوه شمعون شيفر إلى «خشية المسّ الشديد بالجبهة الداخلية المدنية» في حال مهاجمة شارون منظومة صواريخ الحزب. انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦.

توازن الرَّدْع التي نشأتْ بعد التحرير، ومنعها من التكرُّس والرسوخ[١٤]، في أفق إنتاج معادلة جديدة أو قواعد لعبة جديدة يكرّس فيها الجيش الإسرائيلي حالةً من المبادرة العسكرية الأحادية من جانبه، في مقابل تجريد المقاومة من القدرة على ردّ الفعل. إن سعي إسرائيل إلى إنهاء حالة توازُن الردع الناشئة في السنوات الستّ الأخيرة، هو ما ترجم نفسه ماديّاً في أهداف العدوان المعلَنة منذ اليوم الثاني للحرب: تدمير البنية التحتية العسكرية (الصاروخية تحديداً) لـ «حزب الله»، ودفعه شمالاً إلى ما بعد نهر الليطاني، ونزع سلاحه أو تطبيق القرار رقم ١٥٥٩.

٢ ـ القرار رقم ١٥٥٩ والحوار الوطني اللبناني

من النافل القول إن إسرائيل والإدارة الأمريكية المستفيدان الرئيسان[١٥]، من خارج لبنان[١٦]، من صدور القرار رقم ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الدولي، فإلى كون القرار[١٧] «يدعو جميع القوات الأجنبية المتبقية إلى الانسحاب من لبنان»، و«يدعو إلى حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها»، يضع في حوزتهما مبرّراً من القانون الدولي لتنظيم هجوم معاكس على سورية وعلى المقاومة، ما كان متوافراً لهما قبل القرار. والأهم منّ ذلك أن تنفيذه سيصُب في رصيد إسرائيل وأمنها وفي رصيد السياسة الأمريكية ـ في طورها الجديد ـ في المنطقة العربية.

أقدمت سورية من جهتها على تنفيذ القرار، فانسحبت من لبنان، لكن عقدة القرار بقيت في موضوع نزع سلاح «الميليشيات» («حزب الله» بخاصة). وبعد فترة دافَع فيها الحزب عن سلاحه بوصفه مقاومةً وليس ميليشيا، وجد نفسه مدعوّاً إلى حوارٍ وطني ـ برعاية رئيس مجلس النواب ـ للبحث في مسائل مختلفة منها مسألة

---

(١٤) يذكر ألوف بن تعليقا على حديث رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت في جلسة الحكومة ليوم ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ أن: «هدف العملية ليس إعادة الجنود المخطوفين، وإنما "تسوية الحساب" **وبلورة توازن رعب ردعيّ جديد** في الشمال» انظر: **هآرتس**، ١٤/٧/٢٠٠٦ («المصدر»)، (التشديد مني). وكتب ألوف بن نفسُه مع آخرين في الصحيفة نفسها: «الإحساس هو أن الصراع لا يدور فقط على مزيد من الأرض في الجنوب اللبناني، بل على قدرة الردع لدى الجيش الإسرائيلي حيال العالم العربي على المدى البعيد». انظر **هآرتس**، ٩/٨/٢٠٠٦ («المصدر»).

(١٥) ثمة مستفيدون آخرون مثل فرنسا أساسا وبريطانيا، ولكن بدرجة أقل.

(١٦) قلنا من خارج لبنان لأن ثمة داخل لبنان من يجد نفسه مستفيدا من القرار. ويتعلق الأمر في هؤلاء بمن وقفوا ضدّ الوجود السوري وطالبوا بالسيادة والاستقلال.

(١٧) انظر نصّ القرار رقم ١٥٥٩ (الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٢٨ في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) على الموقع: <http://www.un.org>.

سلاح المقاومة. وقد نجح الحوار الوطني ـ الذي ثمّنه قرار مجلس الأمن رقم ١٦٨٠[١٨] ـ في استيعاب هذه المسألة بالغة الحساسية في العلاقات اللبنانية الداخلية، من خلال إعادة وضعها في نطاق البحث عن الاستراتيجية الدفاعية التي يريدها لبنانُ لنفسه.

سقطت حسابات الإدارة الأمريكية وإسرائيل في التوسُّل بالضغط الداخلي اللبناني على «حزب الله» أداة للوصول إلى نزع سلاحه، حينما بَدَا أن هذا الهدف بات بعيداً عن أن يصبح في إمكان التحقيق الفوريّ على ما ترغبان وتطلبان، فالحوار الوطني أخذ منحًى آخر في هذا الموضوع، وبدلاً من أن تجريَ وقائعُهُ تحت عنوان «نزع» سلاح «حزب الله» أو تسليم الحزب سلاحَهُ للدولة، جرت تحت عنوان البحث في مستقبل هذا السلاح ضمن استراتيجية جديدة للدفاع الوطني يُحدد موضع ذلك السلاح فيها. وقد ساعد على إحداث هذا التعديل في عناوين الحوار الوطني، وعلى تحصين موقع «حزب الله» في الحوار، ما جرى من تفاهم بين الحزب و«التيار الوطني الحر» بزعامة العماد ميشال عون (وثيقة التفاهم[١٩] حول «النقاط العشر» في ٦/ ٢/ ٢٠٠٦). وإذا أضفنا إلى ذلك شعور الإدارة الأمريكية بأن المكاسب السياسية الناجمة عن هجومها المعاكس في الساحة اللبنانية ـ منذ صدور القرار رقم ١٥٥٩ في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ ـ بدأت تتبدّد على نحو متسارع[*]، وتبيّن إلى أيّ حدّ أصبح الرهان على الحوار الوطني سبيلاً إلى نزع سلاح المقاومة، رهاناً خاسراً وعديم الجدوى بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية وإسرائيل.

انطلق قرار الحرب من هذه النقطة بالذات: عبثية انتظار نزع سلاح «حزب الله» بواسطة الحوار (بعد فشله بواسطة الضغط الداخلي). الحرب، إذاً، هي الوسيلة الأجدى لذلك؛ وإسرائيل هي الطرف الموكول إليه أمْرُ شنِّها على المقاومة وعلى لبنان، لأنها أكبر المتضررين من وجود مقاومة مسلحة على حدودها الشمالية. جرى سريعا اختطافُ موضوع سلاح المقاومة من الحوار الوطني ووضْعُهُ على جدول أعمالٍ حربيّ

---

(١٨) انظر نص القرار ١٦٨٠ (الصادر عن مجلس الأمن في جلسته ٥٤٤٠ في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦) على الموقع: http. www.un.org

(١٩) انظر نص وثيقة التفاهم في: البلد (بيروت)، ٧/ ٢/ ٢٠٠٦.

(*) تفكّك وحدة «حركة ١٤ آذار» بخروج تيار العماد عون منها؛ تفكّك التحالف الرباعي بين «تيار المستقبل» للحريري و«الحزب التقدمي الاشتراكي» لوليد جنبلاط و«حزب الله» وحركة «أمل»؛ قيام تفاهم بين «حزب الله» و«التيار العوني»؛ الفشل في إزاحة رئيس الجمهورية إميل لَحود؛ التعثر في التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري وتراجع الاشتباه في ضلوع سورية في عملية الاغتيال.

تحت عنوان: فرض تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ بالقوة. ولم تتأخر إسرائيل كثيراً في الجهر بهذا الهدف الذي أسَّس لقرار الحرب[٢٠].

٣ ـ مأزق «الحرب على الإرهاب»

لم تُحرزِ الحربُ الأمريكية على الإرهاب نجاحاتٍ كبيرة بحجم ما قدّرتْهُ دوائرُها السياسية والعسكرية والاستخباراتية، حين خطّطتْ لها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لقد احتُلّت أفغانستان واحتُلَّ العراق، لكن «طالبان» استمرت في ضرب قوات الاحتلال، وذهبت المقاومة الوطنية العراقية إلى حدودٍ بعيدة في استنزاف الجيش الأمريكي وأدواته الأمنية المحلية؛ أما «القاعدة»، «فخرجت» من أفغانستان لتنتشر في العالم وتجد لها ساحة عمل في العراق والصومال، وربما في دارفور. أما قوى المقاومة التي أدخلتها الإدارة الأمريكية في قائمة «المنظمات الإرهابية» («حزب الله»، «حماس»، «الجهاد الإسلامي»، «كتائب شهداء الأقصى»...)، فزادتْ عنفواناً منذ بدأت حرب أمريكا على «الإرهاب».

وتلازَمَ الفشلُ العسكري في «تدمير البنية التحتية للإرهاب»، مع فشلٍ سياسيّ يُضارِعُه في الفداحة: لم تَقُدِ الحملةُ ضد «الأصولية الإسلامية» إلى صعود نخب ليبرالية مرتبطة بأمريكا، ففي العراق، سقط ليبراليو أمريكا العراقيون في الانتخابات لتصعد قوى «الإسلام السياسي الشيعي» المرتبط كثير من قيادتها بإيران. وفي فلسطين، سقطت حركة «فتح» في الانتخابات وصعدت «حماس». وفي لبنان، أحرز «حزب الله» نجاحات مهمة في الانتخابات ودخل ـ لأول مرة ـ إلى الحكومة. وفي مصر، خسر «حزب الغد» أوهامه وأوهام أمريكا، فأخذ «الإخوان المسلمون» خُمس مقاعد «مجلس الشعب». وامتد هذا الفشل إلى الحديقة الخلفية لأمريكا (أمريكا اللاتينية) التي عجّتْ بالنخب الوطنية والثورية المناهضة للسياسات الأمريكية.

بَدَا للإدارة الأمريكية أن فتح حرب تصفيةٍ على «حزب الله» أمْرٌ ممكنٌ لأسباب عديدة: الحاجة الأمنية الإسرائيلية المباشرة، خروج الجيش السوري من لبنان، معارضة قسم من اللبنانيين لسلاح «حزب الله»، استعداد بعض الدول العربية لتقديم

---

(٢٠) نقلا عن ألوف بن وآخرين، قال إيهود أولمرت إن إسرائيل لن توقف الحرب إلا بعد: «التحرير الفوري للجنود المخطوفين من دون شروط **وتطبيق القرار رقم ١٥٥٩**». انظر: **هآرتس**، ١٩/٧/٢٠٠٦ («المصدر»)، (التشديد مني).

غطاء عربيّ للحرب بسبب هواجسها من تمدُّد «الخطر الشيعي»، وقوف فرنسا وبريطانيا ودول أخرى في العالم وراء تطبيق القرار رقم ١٥٥٩. وكان في وسع هذه الإدارة أن تعتقد أن كسب هذه الحرب يُخرجُها من مأزق الفشل، أو ينقل الأنظار ـ على الأقل ـ من العراق إلى لبنان. ولقد كان على إسرائيل أن تحصل على الإجازة بخوض الحرب: أصالةً عن نفسها ونيابة عن الولايات المتحدة بعد أن اتخذتا معاً قرار الحرب[٢١].

ثالثاً: بيئةُ الحرب

مثّلت الحربُ الإسرائيلية على لبنان أكثرَ الحروب التي توافرت فيها لإسرائيل بيئة دولية وإقليمية مناسبة. من النافل القول إنها أوّل حرب تخوضها إسرائيل ضدَّ بلدٍ عربي منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ خارج فلسطين[٢٢]، وثاني حرب تخوضها بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي[٢٣]. وهي أتت ـ بهذا المعنى ـ في شروطٍ دولية أطلقت يدها ومُنحَت فيها حريةً في العدوان والتدمير لا حدود لها ولا كوابح. ولم تكن البيئة العربية أقل ملاءمةً لإسرائيل من البيئة الدولية، فقد كان الوضع العربي مهترئاً عشية الحرب، وكان نظامُه السياسيّ الرسميّ يتراجع عن اعتبار إسرائيل عدوّاً، أو حتى خطراً استراتيجيّاً، جانحاً نحو إعادة صوغ أولوياته الإقليمية. حتى بيانات الإدانة اللفظية التي دَرَجَ على إصدارها ضد إسرائيل، منذ تملّكه العجز وأزْمَن فيه، بات يقْبَل أن يَصْرفها لغير إسرائيل! أما البيئة اللبنانية الداخلية، فساعدتْ في رفع التردُّد على العدوان حين أطلق جحيمَهُ في الأيام الأوائل، أو على الأقل فهمتْ إسرائيل من الانقسام الداخلي على سلاح المقاومة ما يفيد أن هذا الداخل اللبناني جاهزٌ لاستقبال عملية جراحية إسرائيلية كبرى.

لنسْتعدْ معطيات هذه البيئة عشية الحرب.

١ ـ البيئة الدولية

كان انهيار الاتحاد السوفياتي قد آذن بميلاد نظام عالميّ جديد يفتقر إلى علاقة التوازن[٢٤] التي قام عليها أثناء الحرب الباردة، ويفتح العلاقات الدولية على نمطٍ من

---

(٢١) للتفاصيل حول الإعداد للحرب في قلب الإدارة الأمريكية، انظر: Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interests in Israel's War,» *New Yorker* (14 August 2006).

(٢٢) طبعاً لا سبيل إلى تجاهل الحرب الإسرائيلية اليومية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

(٢٣) أول حرب كانت «عناقيد الغضب» على لبنان في نيسان/ أبريل من العام ١٩٩٦.

(٢٤) للتفاصيل، انظر: عبد الإله بلقزيز، **حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين؟**، دراسات سياسية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣).

الإدارة السياسية يطلق يد القطب الأمريكي الأوحد في صناعة القرار الدولي، وفي تهميش المؤسسات الموروثة عن حقبة التوازن مثل الأمم المتحدة[٢٥]. لكن صعود المحافظين الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة، سرَّع من وتائر الانفراد الأمريكي بصناعة القرار الدولي، ولم تلبث أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أن أنهتْ أيَّ شكلٍ من أشكال مشاركة الدول الكبرى أمريكا في صناعة ذلك القرار بعد، أن انتهت، منذ مطالع التسعينيات، أية منافسة ممكنة لها في هذا الباب. ومن المؤسف أن إقدام أمريكا على غزو العراق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ واحتلاله في ما بعد، أجبر القوى الدولية الكبرى ـ حتى التي عارضت قرار الحرب في مجلس الأمن مثل فرنسا وروسيا وألمانيا ـ على أن تتعامل مع نزعة التفرُّد الأمريكي بصناعة القرار بحسبانها أمراً واقعاً ليس من سبيلٍ إلى ردّه إلاّ من باب مجاراة ذلك التفرّد تكتيكياً للتخفيف من غلوائه، أو لتقديم مساهمةٍ ولو رمزية فيه.

هذا سياقٌ عام للبيئة الدولية في حقبة التفرُّد الأمريكي الراهنة. وحين شنت إسرائيل الحرب على لبنان في اليوم الثاني عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦، بحجة اختطاف المقاومة جنديين إسرائيليين وقتل ثمانية آخرين، ومستفيدةً من المعطيات التي يقدمها لها اصطفافُها السياسي وراء السياسة الأمريكية، لم تكن هذه البيئة الدولية قد شهدت تغيراً في ثوابتها حتى لا نقول إنها زادت سوءاً. ومع أن دولاً كبرى مثل فرنسا وروسيا وألمانيا لا تشاطر الإدارةَ الأمريكيةَ تصنيفها لـ «حزب الله» ضمن قائمة التنظيمات «الإرهابية»، إلاّ أنها لم تكن تجد سبباً في إبداء الاعتراض على الحرب بل اعتبرت، ابتداءً، ما قامت به إسرائيل بمثابة حق الدفاع عن النفس، فإلى كونها جميعها ـ وإن بدرجات ـ تُقَاسِمُ أمريكا خوفَهَا من البرنامج النوويّ الإيرانيّ ومن احتمال صلة الحرب به، فإن دولةً من هذه الدول ـ هي فرنسا ـ كانت شريكاً أصيلاً للولايات المتحدة في إنتاج القرار رقم ١٥٥٩ ضد سورية وسلاح «حزب الله». أما روسيا، التي صوتت على هذا القرار من دون اعتراض ـ مثلما صوتت على قرارَيْن نظيرَيْن له هما القرار رقم ١٦١٤ والقرار رقم ١٦٨٠ ـ فكانت تُعِدُّ نفسَها لاستضافة اجتماع الثماني الكبار ((The Group of Eight) (G8)) في عاصمة القياصرة سانت بيترسبورغ (Saint Petersburg) في منتصف شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، وكانت تحرص على عدم انقسام المجتمعين في روسيا. ومن تحصيل الحاصل القول إن الموقف البريطاني على درجةٍ من الذَّيْليَّة لأمريكا بحيث لا يُسْأَلُ عنه.

---

(٢٥) عبد الإله بلقزيز، **ماذا تبقى من الأمم المتحدة؟ في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي** (بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩).

كان واضحاً منذ بداية العدوان الإسرائيلي على لبنان أنه حظيَ بإجازةٍ سياسية أمريكية. ولم يكنِ الأمرُ افتراضاً، بل كانت عليه من تصريحات المسؤولين الأمريكيين قرائن، ومنها إعادة البيت الأبيض تلاوةَ الأهداف الإسرائيلية من الحرب (عودة الأسيرين، نزع سلاح «حزب الله». . .). ولكن سرعان ما تبيَّن أن الأمر أكثر من مجرَّد قرارٍ إسرائيلي أجيزَ أمريكيّاً، بل كُشِفَ النقاب عن قرارٍ مشتركٍ أمريكي ـ إسرائيلي خُطط وأُعِدّ له بعناية منذ أشهرٍ[٢٦] سبقت الحرب. ثم لم تلبث كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية أمريكا، أن أماطتِ اللثام عن صلة إدارة رئيسها بالعدوان الإسرائيلي، حين لم تر في جثث الأطفال والنساء ومشاهد الدمار الكامل سوى أنها «آلام مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد»!

حين خرج قرار الحرب إلى الوجود وبدأ تنفيذُه على لبنان، قدَّم الوضع الدولي بيئة مناسبة لاستمرار تلك الحرب وعدم استعجال إصدار قرارٍ بوقف إطلاق النار. كانت الدول الكبرى تدرك حاجة أمريكا إلى بعض الغطاء الدولي للحرب، وإلى بعض الوقت حتى تنجز إسرائيل أهدافها[٢٧]، فآثرت أن تقدِّم لها ـ بكل أسف ـ حاجتها من الغطاء والوقت! وآيُ ذلك موقفُ الدول الثمان الكبرى (G8) خلال اجتماعها في

---

(٢٦) يقدم تقرير سيمور هيرش المنشور في **نيويوركر** *(New Yorker)* معلومات تفصيلية ومثيرة عن التخطيط الإسرائيلي ـ الأمريكي المشترك للحرب. إذ يشير إلى أن «إدارة بوش شاركت في التخطيط للهجمات الانتقامية الإسرائيلية»، ويضيف أن «مسؤولين سابقين وحاليين في الديبلوماسية والاستخبارات أخبروني أن الرئيس بوش ونائب الرئيس ديك تشيني مقتنعان بأن حملةً من القصف ناجحة تنفذها القوات الجوية الإسرائيلية ضد صواريخ حزب الله المحصنة تحت الأرض وضد تركيبات القيادة والسيطرة في لبنان، يمكن أن تخفِّض من هواجس إسرائيل الأمنية، مثلما يمكن أن تخدُم كمقدمة لهجوم أمريكي وقائي محتمل لتدمير منشآت إيران النووية المحصنة هي الأخرى عميقاً تحت الأرض». وإذ ينقل هيرش عن «خبير في الشرق الأوسط» أن إسرائيل «وضعت خطة لضرب حزب الله وأطلعتْ عليها مسؤولين في إدارة بوش قبل أسْر الجنديين في ١٢ تموز/ يوليو»، يفيد (أي هيرش) بأن مكتب تشيني «دعم الخطة الإسرائيلية، وفعل ذلك أيضاً نائب مستشار الأمن القومي إليوت أبرامز». انظر: Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interests in Israel's War».

وفي موضوع التخطيط الإسرائيلي للحرب، انظر: Robert Fisk, «Hizbollah's Response Reveals Months of Planning,» *Independent*, 16-7/2006.

(٢٧) لم تنفِ المصادر الإسرائيلية أن إدارة بوش منحت العدوان الوقت اللازم وغطت عليه ووقفت بحزم ضدّ إصدار أي قرار بوقف الحرب. نقرأ في افتتاحية إحدى الصحف العبرية: «. . . الرئيس بوش يقود جبهة خارجية قوية تعطي لإسرائيل . . . الوقت اللازم لكي تقوّض وتدمّر هذا العدوّ المشترك» (انظر: **هآرتس**، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»). ونقرأ في مقال ليوئيل ماركوس: «إسرائيل خرجت إلى الحرب للقضاء على حزب الله. . . بدعم دولي برئاسة الرئيس بوش» (انظر: **هآرتس**، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»). أما في الخبر الرئيس للصحيفة نفسها في اليوم الثاني من آب/ أغسطس ٢٠٠٦، فقد ورد: «. . . وزيرة الخارجية [رايس] قد تنجح مرة أخرى في أن تشتري لنا يومين آخرين لاعتبارات إجرائية» (انظر: **هآرتس**، ٢/ ٨/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»).

روسيا[٢٨]، والموقف الأمريكي في مؤتمر روما، ومشروع القرار الفرنسي ـ الأمريكي المقدَّم (في صيغته الأولى) إلى مجلس الأمن، إذ أتتْ هذه جميعُها تؤكّد حالة التراخي الدولي في النهوض بمسؤولية وقف الحرب وحفظ الأمن والسلام، وحالة الإجازة السياسية للعدوان[٢٩] ـ وإن بدرجات متفاوتة ـ من القوى الكبرى في النظام الدولي. وهكذا كان على إسرائيل التي خططت للحرب[٣٠] وأطلقتها، أن تستفيد من بيئة دولية مواتية وخالية من احتمالات الاعتراض.

٢ ـ البيئة العربية

ما كانت إسرائيل في حاجة إلى كبيرِ عناء لتدرك أن بيئةً عربية أنسب من البيئة الدولية متوافرةٌ بحيث تُسعف أي قرارٍ منها بالعدوان على لبنان. كان يكفيها أن تلاحظ ظواهر **أربعاً** تَسِمُ أداء النظام الرسمي العربي، حتى تملك يقيناً أن أحداً منه لن يَرُفَّ له جفنٌ إن وقَع فعل العدوان على لبنان.

أول تلك الظواهر حال **العجز السياسي** المزمن في السياسة العربية الرسمية. منذ العجز عن منع الحرب على العراق وغزوه واحتلاله وتواطؤ البعض من هذه الأنظمة مع أمريكا حوله[٣١]، بل منذ ما قبل ذلك بسنوات. ولقد أجرتْ إسرائيل تمريناً حربيّاً طويلاً في الأراضي المحتلة اختبرتْ فيه الدرجة المروِّعة التي بلغها هذا العجز الذي كان ـ أيضاً ـ من العوامل التي أطلقت يَدَهَا في الدّم الفلسطيني بحريّة كاملة!

وثاني تلك الظواهر حال **تسليم النظام العربي بخيار السلام** كخيار استراتيجي وحيد، والولع به والبحث فيه عن السلام: سلام الأنظمة وسلامتها. وليس معنى ذلك أن إسرائيل اطمأنت إلى أن العرب لن يخرجوا عن عقيدة السلام إن هي لجأت إلى الحرب ـ فهذا أمرٌ مطمئنة إليه منذ ثلث قرن ـ وإنما اطمأنت إلى أنهم لن يستعملوا

---

(٢٨) انظر قرارات المؤتمر وتقريراً عنه في: **الشرق الأوسط**، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢٩) كان الإسرائيليون يدركون هذه الإجازة الدولية التي بلغت حدّ التواطؤ. يكتب إليكس فيشمان بهذا المعنى: «أمريكا تقول الآن لإسرائيل إنها موافقة على تحطيم عظام حزب الله، **ولا يبدو أن أحداً في الغرب** يكترث لقيام إسرائيل بسفك دماء الحزب. . . **وإذا حرثت إسرائيل جنوب لبنان، فلن يكترث أي أحد**» (انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر» التشديد مني).

(٣٠) كتب عمير ربابورت: «. . . إن سلسلة الهجمات (الجوية بالأساس) لم تكن عفوية. . . فالحقيقة أنه كانت للجيش الإسرائيلي خطط وبرامج **أعدّها سلفاً**، وكانت مُعدّة في الأدراج، كما يقال، **وبانتظار أيّ تصعيد على الحدود**. . . بل إن الجيش الإسرائيلي **أجرى مناوراتٍ عديدة وتدرّب على تنفيذ هذه الخطط قبل أكثر من شهريْن**» (انظر: **معاريف**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر» التشديد مني).

(٣١) Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 312-313.

ضدها حتى أدوات «السلام» نفسها: النفط، الأرصدة المالية، سحب السفراء الإسرائيليين الثلاثة، وقف عملية التطبيع، بل ليس يسعنا إلا الاعتقاد أن إسرائيل كانت مطمئنة إلى أنهم لن يسلكوا حتى سبيل الإدانة اللفظية لها على نحو ما تعوّدوا عليه في سنوات عجزهم التي لم تنقطع!

وثالثُها خوفُ النظام العربي على نفسه بعد الذي رآهُ في العراق، واستعدادُه الكامل للامتثال للإملاءات الأمريكية كي يشتري مستقبله السياسيّ، أو يحاول مزيدا من إرضاءٍ لها قد يُعفيه من تَلقّي حصَّته من برنامج «نشر الديمقراطية» في بَلدِه. وحيث إن الحرب أمريكية، وإنْ بأدواتٍ إسرائيلية، فإن في وسع إسرائيل أن تطمئن إلى سلبية «الجبهة» العربية خلالها، وحيادها الكاملِ فيها.

ورابعُها أن **أولويات السياسة العربية طرأ عليها تغيرٌ منذ زمن**، فلم يَعُد الصراع العربي ـ الإسرائيلي من تلك الأولويات، مثلما انتهى الخطر الصهيوني من جدول أعمال الأمن القومي لديها ومن قاموسها السياسي؛ وبدلاً من ذلك، بات هاجسُها السياسي والأمني الوحيد، إضافة إلى البقاء في السلطة هو الخطر الإيراني، بل «الخطر الشيعي»[٣٢]! وبسبب العلاقات التي تربط بين «حزب الله» وإيران، وفرضيةِ قسمٍ كبير من النظام العربي الرسمي بأن الحزب ليس سوى أداة من أدوات إيران، كانْ لإسرائيل أن تطمئن إلى أن أيّ حرب تخوضها ضد «حزب الله» لن تكون مَدْعَاةَ إزعاج لذلك النظام.

تلك، في أحسن أحوال الظن بالسياسة الرسمية العربية، أسبابٌ تدعو إسرائيلَ إلى الاعتقاد أن الوضع العربي في حالٍ من السلبية حادّة بحيث لا يُخشى من ردود فعله على عملية عسكرية واسعة ضدّ بلد عربي. غير أن وقائع الحرب كشفت عن أكثر من مجرّد السلبية والاهتراء في النظام الرسمي: عن استعداد بعضه أن «يتفهّم» ـ على الأقل ـ إقدام إسرائيل على شنّ حربٍ على «حزب الله»، إن لم نَقُل أن يقدّم لها التغطية السياسية الرسمية العربية ولو من مدخل تحميل المقاومة مسؤولية «مغامرتها غير المحسوبة»[٣٣]!

---

(٣٢) بسبب ما يجري في العراق، تحدث مسؤولون عرب كثر عن خشيتهم من قيام «هلال شيعي» في المنطقة، وشكّك آخرون في مدى ولاء الشيعة العرب لأوطانهم... إلخ!

(٣٣) قال «مصدر سعودي» تعليقا على الحرب ومسؤولية المقاومة عنها: «لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها...»، وخلص إلى «أن الوقت قد حان لتتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها». وفي الوقت نفسه، صدر بيان مصري ـ أردني مشترك في القاهرة تحدث عن «المغامرات والأعمال التصعيدية غير المسؤولة» وعن «مغامرات لا تخدم المصالح والقضايا العربية». انظر: **السفير**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦.

وإذا صحّ ما أفاضت المعلومات الإسرائيلية الرسمية في البوح به[٣٤] ـ وآمُلُ ألاّ يكون صحيحاً ـ فإن الأمر حينها سيكون خطيراً جدّاً، وسيؤشر على منعطف غير مسبوق في علاقة النظام العربي بما تبقّى لديه من «ثوابت» حتى في صورتها اللفظية الدارجة!

٣ ـ البيئة اللبنانية

من النافل القول إن قرار الحرب على لبنان نضج مستفيدا من بينة الانقسام الداخلي بين اللبنانيين حول مسائل متعددة على رأسها موضوع سلاح المقاومة. ولعل هذا الانقسام أوحى إلى إسرائيل بأن فريقاً من اللبنانيين يمكن تحييدُهُ في هذه الحرب إن لم يكن يمكن كَسْبُه. ولقد تأكّد ذلك الانقسام على نحوٍ أوضح في الأيام الأولى للحرب حين جرى تحميل مسؤوليتها إلى «حزب الله» بسبب إقدامه على أسْر الجنديّيْن من وراء «الخط الأزرق»، أو حين انطلق حديث عن قرار الحرب والسّلم ومن له الملكية الحصرية فيه: المقاومة أم الدولة. ولم يكن هذا موقف فريق «حركة ١٤ آذار» المعارضة لبقاء سلاح المقاومة فقط، وإنما جرى التعبير عنه رسميّاً أيضاً بلسان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في الساعات الأولى لعملية الأسْر.

لم تكن عملية الأسر والردّ العسكري الإسرائيلي الواسع عليها أو على لبنان

---

(٣٤) علقت افتتاحية **هآرتس** على المواقف الصادرة عن السعودية ومصر والأردن (انظر الهامش رقم ٣٣) بالقول: «إن إسرائيل يمكنها الاعتماد على مثل هذا الموقف الجديد الذي أعربت عنه كل من السعودية ومصر والأردن، وأن تستمد منه التشجيع» (انظر: **هآرتس**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦). وكتب سمدار بيري: «وعلمت **يديعوت أحرونوت** أن مصر، الأردن والسعودية، أقامت «جبهة عمل ضد حزب الله» تعمل في السرّ لحلّ حزب الله...»، بل وذهب إلى أن السعودية «...تدير التنسيقات السرية بين واشنطن، القاهرة، الأردن وعدد من العواصم في أوروبا، لإزالة أمين عام حزب الله» (انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦، عن «المصدر»). لكن الأدعى إلى الاستغراب والخوف من صحته ما ذكره زئيف شيف عن «حاكم دولة عربية معتدلة، **لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل**، نقل أول أمس رسالة سرية إلى رئيس الوزراء إيهود أولمرت: «أنا أؤيد عملياتكم في لبنان وشعرت بحاجة إلى تشجيعك في هذه اللحظة. أنتم ملزمون بالمواصلة حتى النهاية. **جهات عديدة في العالم العربي** يتمنون لكم النجاح» ويضيف شيف: «ما نسمعه في الدول العربية ببساطة مذهلة» يقول مصدر في وزارة الخارجية متطرقا إلى ما جاء في محادثات مغلقة مع ديبلوماسيين عرب، مع وزراء خارجية بل مع رؤساء دول. الجمل تكرر نفسها: «واصلوا هجماتكم العسكرية إلى أن تمحوا حزب الله»، «ستصنعون معروفاً كبيراً للبنان ولكل المنطقة إذا صفّيتم نصر الله هذا»... و«لإسرائيل وحدها الشجاعة للوقوف في وجه هذا الرجل» (انظر: **هآرتس**، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»، التشديد مني)! ويؤكد بن كاسبيت الشيء نفسه حين يقول إن السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة داني غيلرمان «سوجه إليه سفراء... ويحثونه قائلين: «واصلوا، واصلوا». بل ويذهب (بن كاسبيت) إلى الإعلان عن تحريض عربي لإسرائيل على سورية قائلاً: «تحدثت جهة ديبلوماسية رفيعة في نهاية الأسبوع عن مسؤولين كبار من دول عربية كثيرة يحثونها على أن تنقل إلى إسرائيل رسالة فيها طلب المسّ بسورية أيضا. «لا يمكن أن يخرج السوريون أبرياء من هذه الأزمة» يقول المبعوثون العرب» (انظر: **معاريف**، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر نفسه»).

برمّته ما أطلق ذلك الانقسام الداخلي اللبناني، بل أتى الخلاف حول عملية «حزب الله» تتوّجُ انقساماً مزمناً في البلد، ابتدأت حلقاته الدراماتيكية منذ صدور القرار رقم ١٥٥٩ قبل عامين، وكانت إسرائيل معنيّةً كثيراً بأمر استفحاله إلى الحدّ الذي يدفع البلد نحو صدام داخلي. ولكن ما دام مثل هذا الصدام لم يحصل لحُسْن الحظ، فلا أقل من أن تستثمر إسرائيل ذلك الانقسام في عملية عسكرية تعزل فيها «حزب الله».

بجميع المقاييس كانت البيئة الدولية والعربية واللبنانية مناسبة ـ على نحوٍ مثالي ـ لإسرائيل كي تطلق حرباً رفعتْ من سقف أهدافها إلى حدودٍ ثبتَ معها أنها أُعِدّت كي تكون شاملة. ويكفي المرء أن يُعاين حجم التدميرِ الشاملِ فيها كي يقطع بأنها أُعدّتْ لهذا الغرض.

الفصل الرابع

العدوان والمقاومة
قراءة في الأداء والحصيلة

انطلق العدوان إذاً، بعد أن استوفى الشروط الموضوعية متطلعاً إلى تحقيق أهدافه. كيف خاضت إسرائيل حربها؟ كيف تهيّأ «حزب الله» لتلك الحرب؟ كيف كان أداؤهْ فيها؟ وما الحصيلة التي استقرت عليها نتائج تلك الحرب؟

أولاً: استراتيجيةُ التدمير ووظيفتهُ

كان واضحاً، منذ الساعات الأولى للحرب الإسرائيلية على لبنان، أن العدوان سلك لنفسه استراتيجيةً عسكرية شاملةً لتحقيق أهدافه السياسية الثلاثة (استعادة الجنديّينْ الأسيريْن، تدمير البنية التحتية الصاروخية والبشرية للمقاومة، نزع سلاح «حزب الله» إنفاذاً للقرار ١٥٥٩ بالقوة). ويُفيد وصف تلك الاستراتيجية بأنها **شاملة** في التشديد على أنها لم تضع لعملياتها الحربية حدوداً أو روادع أو **خطوطاً حُمراً**، فأهدافها التي وجّهت إليها ضرباتها لم تكن عسكرية فحسب، وبخاصة بمواقع «حزب الله» القتالية، بل شملت بعض مواقع الجيش اللبناني ومراكزه، وبعض مؤسسات الدولة وبناها التحتية وموارد سلطتها، وبعض التجمعات الاجتماعية المدنية الآهلة بالسكان وبخاصة في الضاحية الجنوبية من بيروت وجنوب لبنان، وبعض المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة . . . إلخ. وشُمْولُها هذه الأهداف كافة يسمح بتعيينها بوصفها **استراتيجية تدمير**.

لاستراتيجية التدمير هذه **وظيفة** يمكننا التمييز فيها بين **وجهينْ**: عسكري وسياسي.

كان «حزب الله» وبُناهُ ومؤسّساتُه الهدفَ المباشر لهذا الوجه العسكري من استراتيجية التدمير. وفي سعْيها إلى هذا الهدف، لم تضع إسرائيل أمام التدمير حدوداً، إذْ أطلقت حرباً شاملة على الحزب في لبنان لم توفّر فيها إمكانية من إمكانيات الدمار لديها ـ وبخاصة قوتها الجوية والبحرية والمدفعية ـ لم تستعْملها على أوسع نطاق وبأعلى درجةٍ من الكثافة النارية والقوة التدميرية[1]. لقد انصرفت آلاف الغارات الجوية التي قامت بها طائراتها الحربية، وآلاف الصواريخ المنطلقة من بوارجها، وآلاف القذائف التي أطلقتها الدبابات ومدفعية الميدان إلى تدمير ما اعتبرته بنيةً تحتية لِـ «حزب الله»، من مواقع المقاتلين المحصّنة، إلى الأنفاق تحت ـ الأرضية، ومخازن الأسلحة البعيدة المدى ومخازن الذخيرة، إلى قواعد إطلاق الصواريخ ومنصاتها، إلى طرق الإمداد العسكري من الشرق بين لبنان وسورية، إلى طرق الإمداد بين الجنوب والشمال وبين مناطق الجنوب عند الحدود بين مجرى نهر الليطاني والمواقع الأمامية للقتال على الحدود مع فلسطين المحتلة، مدمّرةً الطرق والجسور، مُقطّعةً الأوصال بين المدن والبلْدات والقرى وداخل المدينة الواحدة نفسها. والهدف ـ مثلما ادّعتْ ـ قطْعُ خطوط الإمداد عن «حزب الله» في مواقع القتال في الجنوب وعزلُه قصْد تسهيل عملية تصفيته وتدمير قدرته الصاروخية.

لكن هذا لم يكن كل شيء في تدمير البنى التحتية للحزب، إذ أدخلتْ إسرائيل في جملة ما ينبغي تدميرُهُ من أهدافٍ عسكرية مراكزَ القيادة والتحكم ونُظُم الاتصال بين المجموعات العاملة في جبهة القتال وبين هذه والقيادة. وهكذا أطلقتْ ملايين الكيلوغرامات من القذائف والمتفجرات على أحياء بيروت الجنوبية (في الضاحية) بوصفها تأوي قيادات المقاومة: السياسية والعسكرية والأمنية. وكانت تقصف الهدف الواحد لمراتٍ عديدة حتى تطمئن إلى أن قاذفاتها وصلت إلى أعماق الأنفاق تحت ـ الأرضية التي تقيم فيها تلك القيادات على نحو ما اعتقدت أو ما وضَعَتْهُ في حوزتها استخباراتُها من معلومات. وما حصَل في الضاحية، حصل في بعلبك وصور والنبطية التي تعرضت أحياؤها لقصفٍ مدمّر مرة بدعوى ضرب قياداتٍ لـِ «حزب الله» مقيمة فيها، ومرةً أخرى بدعوى انطلاق صواريخ من دورِ سكنية!

---

(١) يعترف عمير ربابورت بأنه «تم تجند كل سلاح الجو لهذه العملية الحربية» (انظر: **معاريف**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»). لقد نزل على لبنان ما يقارب المائة وخمسة وسبعين ألف قذيفة وصاروخ. وفي إحصائية نشرتها صحيفة إسرائيلية بعد نهاية الحرب، أفيد أن الطيران الحربي نفّذ ١٥٠٠٠ غارة جوية، وقصف ٧٠٠٠ هدف (انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦، «المصدر»).

أما الوجه **الثاني** من استراتيجية التدمير (= الوجه السياسيّ)، فكان أكثر فداحةً ولُؤْماً من الوجه الأول العسكري. ومأْتَى الفداحةِ فيه من أمورٍ عدّة منها أن الأذى الذي لحِق بلبنان من هذا الوجه السياسي لعملية التدمير أعظم بما لا يقاس ممّا لحِق بالمقاومة[٢]؛ ومنها أنه هدف إلى عزل «حزب الله» عن محيطه الاجتماعي المباشر وعن المجتمع اللبناني عموماً ومعاقبتهما معاً؛ ثم منها أنه تطلّع إلى تفجير تناقضات لبنان من خلال الإيقاع بين الدولة والمقاومة، ثم بين المقاومة وفريقٍ لبنانيّ معارضٍ لها هو «حركة ١٤ آذار»:

لم تتعرض البنية السياسية والعسكرية لـِ «حزب الله» وحدها للتدمير ـ على تواضُع النتائج التي أحرزها العدوان الإسرائيلي على هذا الصعيد ـ وإنما طَالَ التدميرُ محيطَهُ الاجتماعيّ المباشر[*] (= الشيعيّ) الذي تغذّى منه الحزب بالقوة البشرية والدعم والرّفادة، إذْ كان التقدير الإسرائيلي متّجهاً إلى الاعتقاد بأنه كلما أمكن ضرب الحاضنة الاجتماعية والشعبية (= الشيعية)[٣] لـِ «حزب الله»، في مناطق الجنوب والبقاع وضاحية بيروت، كلما تمّ عزل الحزب عن أيّ دعم اجتماعيّ قصد استفراده في مناطق القتال. لكن سياسة العقاب الجماعي لساكنة الجَنوب والبقاع والضاحية، وسياسة الإفراغ شبه الكامل لهذه المناطق من سكانها من خلال القصف المستمر والحرب النفسية بالمنشورات اليومية الملقاة عليها، لم تُفْضِ إلى عزل الحزب بقدر ما أفْضت إلى مذابح جماعية وحشية كما في «مَرْوَحين» و«قانا» و«صور» و«القاع» و«الشّياح» و«الرّويس» وعشراتٍ أخرى من أمثالها؛ وإلى مأساةٍ إنسانية تمثلت في إزهاق أرواح أكثر من ألفٍ ومئة مواطن مدني ثلثهم من الأطفال، ونزوح مليون إنسان هم رُبْع شعب لبنان، وتدمير وإصابة عشرات الآلاف من الدّور السكنية، وتخريب الزراعة وإحراق مزارع الفلاحين، وتلويث المياه، وإصابة قرابة الأربعة آلاف

---

(٢) لم يكن مجموع ما فقدته المقاومة يتجاوز المئة من الشهداء في أعلى تقدير، بينما تجاوز الشهداء من المدنيين الألف ومئة شهيد. كما إن الضربات الجوية للقدرة الصاروخية للمقاومة لم تُصبْ كبير نجاح في إلحاق خسائر كبيرة فيها بدليل أن إيقاع القصف الصاروخي للمستعمرات الإسرائيلية ظل متزايداً و«الجيش الإسرائيلي لم يتمكن من وضع حدّ لوابل الصواريخ، بل ولم يقلل عدد الصواريخ المُطْلَقة حتى نهاية الحرب». انظر: زئيف شيف في: **هآرتس**، ١٥/٨/٢٠٠٦، «المصدر».

(*) المحيط فيهم أيضاً قرى سنية ومسيحية.

(٣) كان من أهداف إسرائيل في الحرب «الضغط على الطائفة الشيعية المتمركزة في الجَنوب وضرب مصالحها». انظر: اليكس فيشمان، في: **يديعوت أحرونوت**، ١٤/٧/٢٠٠٦، «المصدر». وإلى ذلك ذهب الكاتب نفسه حين كتب: «بالإضافة إلى إصابة أهداف بارزة لمنظمة حزب الله تستطيع مثلاً أن توجه الضرب إلى بنى تحتية اقتصادية ـ محطات طاقة، ومصانع، ومحاور حركة ـ تخدم في الأساس الطائفة الشيعية». انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٣/٧/٢٠٠٦، «المصدر».

مدني بجروح أو حروق أو عاهات، وسوى ذلك من الأفعال المنكرات ذات الطبيعة الإجرامية النازية. . .

وكان للدولة حصّتها من العقاب: ضربُ الجيش في بعض مراكزه وثكناته، ضربُ مطار بيروت الدولي، ضرب المرافئ في بيروت وطرابلس وصيدا وصور، تدمير ما يزيد على المئة وستين جسراً، تدمير الطرق الواصلة بين لبنان وسورية من جهتيْ الشرق والشمال، وتدمير شبكة المواصلات البرية بين بيروت والجنوب، وبين بيروت والشمال، تدمير المدارس والمستشفيات والمؤسسات الخدمية العامة، تدمير مخازن الوقود ومعامل الطاقة الحرارية، تدمير بعض محطات توزيع الكهرباء، فرض الحصار الجويّ والبحريّ والبريّ الخانق على لبنان ومحاولة تجويع سكانه ومنع الغذاء والدواء والوقود من الوصول إلى البلاد. . .إلخ. والهدف؟ جعْلُ الحياة مستحيلة ومعاقبة الدولة(٤) ودفْعُها وجيْشِها إلى الصّدام مع المقاومة كشرطٍ لوقف الحرب.

ثم لم تلبث عملية التدمير أن أَطلَّتْ على مناطق من لبنان محسوبة على قوى سياسية وطائفية معارضة لـ «حزب الله» (مسيحية ودرزية وسنية)، فإلى كون الدمار الإسرائيلي أصاب مناطق مسيحية في جنوب لبنان (= مثل مرجعيون والقليعة وجزّين وبلداتٍ وقرىً شرق صيدا)، ومدناً مسيحية في البقاع مثل زحلة وأصاب مناطق سنية في الجنوب (= مثل مدينة صيدا)، وأخرى في البقاع الشرقي. . .، فقد تمدَّدَ (القصف) إلى العمق المسيحيّ والسنيّ في لبنان: في بيروت (على أمتارٍ من قصر الحريري) وفي حيّ الأشرفية (= المركز الماروني)؛ وفي الشمال (السنيّ ـ المسيحي): طرابلس وعكّار؛ وفي الأرز وجْبيْل وكسروان (الجسور المدمَّرة من «حَالات» إلى «المْعَاملْتينْ»). وكانت جميعُها رسائل سياسية

---

(٤) كتب زئيف شيف في اليوم الثاني للعدوان: «لبنان سيشكو بالتأكيد من الضربات الإسرائيلية لأراضيه وبُناه التحتية، ولكن على حكومته أن ترى نفسها مسؤولة عمّا يفعله حزب الله من لبنان، وبالتأكيد بعد أن رفض قرار ١٥٥٩ من مجلس الأمن» (انظر: **هآرتس**، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»). ونقل زئيف شيف عن قائد سلاح الجو الإسرائيلي اليعازر شكدي قوله لطيّاري وقادة سلاح الجوّ أن الهدف من الضربات الجوية سيكون «خلق وضع تعرف فيه دولة لبنان بأنها مسؤولة عمّا يجري من أراضيها وفي أراضيها، وأنها ستتحمل النتائج لقاء المسّ بدولة إسرائيل» (انظر: **هآرتس**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»). وقال رئيس الأركان دان حلوتس: «الحكومة لبنان الكثير مما تخسره إذا لم تصْحُ وتفرض إمرتها على حزب الله: طرق، جسور، مطار، بوجد المزيد من البنى التحتية كهذه يمكن للدولة أن تجد نفسها من دونها إذا لم تسيطر على ما تجري فيها ومن داخلها» (الخبر الرئيس في: **يديعوت أحرونوت**، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»). ويعلق عمر ربابورت على سياسة ضرب البنى التحتية بأن «الهدف الاضافي هو إجبار الحكومة اللبنانية على نزع سلاح حزب الله» (انظر: **معاريف**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»).

للقوى (غير الشيعية) المعارضة ـ في قسم منها «تيار ١٤ آذار» ـ لسلاح «حزب الله»، لدفعها إلى الصّدام معه[٥].

ومن حسن حظ المقاومة أن الأهداف السياسية من استراتيجية التدمير لم تتحقق على النحو الذي تطلعت إليه إسرائيل، فقد تماسكت الحاضنة الشيعية وظلت ملتفة حول المقاومة، بينما حافظت الوحدة الوطنية على الحدّ الأدنى من عافيتها.

ثانياً: «حزب الله» واستراتيجية التحصين الذاتي

لم يكن «حزب الله» يتوقع أن تقود عملية أسْر الجنديَّيْن الإسرائيليَّيْن إلى حرب شاملةٍ على لبنان تُحْرق الأخضر واليابس، وتُحدِث هذا الحجْم المروِّع من القتْل الجْماعيّ للمدنيين ومن التدمير الشامل للبنى التحتية في لبنان. وقد اعترف السيد حسن نصر الله: أمين عام «حزب الله»، في مقابلة تلفزيونية[*] بعد أسبوعين من وقف العمليات الحربية، بأن قيادة الحزب لم تكن تقدّر أن تقود عملية الأسْر إلى ذلك كلِّه، وأنها لو توقَّعَتْهُ ـ ولو بنسبةٍ ضئيلة من الاحتمال ـ لَمَا أَقْدَمَتْ على عملية الأسْر تلك.

إذا كان اعتراف الأمين العام منصرفاً إلى دحض الرواية السياسية القائلة إن الحزب افتعل عملية الأسْر لاستدراج إسرائيل إلى حرب، وأن ذلك إنما جرى في سياق تنفيذ «أمْرٍ يوميّ» إيرانيّ ـ سوريّ بالتصعيد على جبهة جنوب لبنان لأهدافٍ إقليمية، فإن في هذا الاعتراف ما قد يوحي بأن «حزب الله» لم يكن جاهزاً للحرب: ألم تكن قد فاجأتْهُ من حيث لم يتوقعها؟ غير أن أداءَهُ في الحرب، واستبسالَ مقاتليه في صدّ العدوان، وعظيم نجاحاتهم في إلحاق خسائر بشرية ومادية بالجيش الإسرائيلي وبالعمق السكاني الإسرائيلي، جميعُها يُوحي بأنه أعدَّ العُدَّة جيّداً لهذه الحرب، وإن كان هذا قد يُغْري بعض معارضيه في لبنان بأخْذ ذلك قرينة على أن الحزب أعدّ عُدّتَهُ لحربٍ توقَّعها.

---

(٥) تحدث إليكس فيشمان ـ المراسل العسكري لصحيفة **يديعوت** ـ عن وجود جهات في لبنان «تحتاج إلى التنبيه من الجو». مضيفاً أن هذه «ربما تكون فرصة حثّهم على اتخاذ قرارات في قضية حكم حزب الله الذاتي في جنوب لبنان» (انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»). وعاد فيشمان ليتحدث في الموضوع في اليوم التالي عن هدفٍ في الحرب الإسرائيلية هو «ضرب مصالح مراكز قوى أخرى في لبنان مثل الدروز والمسيحيين. ضرب المطار والسياحة والاقتصاد المركزي قد يحث هاتين القوتين على العمل بصورة أكثر حزماً على نزع سلاح حزب الله)» انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»). ويرسم إيتمار آيخنر صورة لوظيفة ذلك «الضغط على الجمهور» بأنه «يؤثر أكثر بكثير من ضرب ذخائر حزب الله» (انظر: **يديعوت أحرونوت**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦، «المصدر»).

(*) لقناة الـ New TV اللبنانية بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٦.

لِنَخْرُج من تَضَارُب الدَليلَيْن إلى إعادة بناء السؤال على نحوٍ آخر: هل كانت فرضية حرب إسرائيلية على لبنان غائبة من ذهن قيادة «حزب الله»؟ لنُسَجّل بَدَاءَةً أن أيَّ جيشٍ، كائنةً ما كانت طبيعتُهُ (نظاميّ، شعبيّ)، لا يمكنه إلاّ أن يكون جاهزاً للقتالِ في أية لحظة، وذلك لسببٍ بسيط: لأن عدوَّهُ لن يُعْلِمَهُ بساعة الصفر التي سَيُهَاجِمه فيها، ثم لسببٍ بديهيّ هو أنه لا يمكن أن يكون جيشاً ـ بالمعنى الحِرَفيّ للكلمة ـ إلاّ متى كانت له خططٌ وخُططُ طوارئ. ويزيدُ هذا الأمر بداهةً كلما كان (الجيش) في حالة حرب مثلما هو الأمر بين إسرائيل و«حزب الله»، بل إن إسرائيل في هذه الحال ستكون أقل استنفاراً من «حزب الله» لأنها الأقوى تسليحاً وعدداً ولأن قدرتَها على الردّ والإيذاء أشد، فلا معنى، إذاً، للتساؤل عمَّا إذا كان مقاتلو المقاومة الإسلامية جاهزين للقتال في حال نشوب حرب، أو قادرين على تحقيق إنجازات دفاعية في المعارك. ولكن ثمة حاجة إلى فهم السؤال فهماً سياسيّاً وليس عسكريّاً وإلى مقاربتِهِ من حيث هو كذلك، أي سياسي.

يتعلق الأمر هنا، إذاً، بالتساؤل عن **التقدير السياسي** الذي كان لدى قيادة «حزب الله» عن احتمالات الحرب قبل اندلاعها، بعيداً عمّا إذا كان لهذا التقدير السياسيّ ـ سلباً أو إيجاباً ـ ترجمةٌ على صعيد الجاهزيَّة العسكرية: رفعاً أو خَفْضاً. وفي هذا الوجه من طَرْح السؤال، نميل إلى الاعتقاد بأن «حزب الله» كان يملك تقديراً سياسيّاً بأن الحرب قادمة. ليس مهمّا توقيتُها بالتحديد بالمعنى العسكري، وإنما **توقيتُها السياسيّ**، أو قُل ـ على نحوٍ أدق ـ ظرفُها السياسيّ الموضوعي. وثمة قرائن عديدة لدينا على هذه الفرضية.

١ ـ متغيّراتٌ منذرة

آذنَ صدورُ القرار رقم ١٥٥٩ قبل عاميْن بميلاد مرحلة عدٍّ تراجعيٍّ سياسيّ في لبنان سيكون على «حزب الله» أن يدفع فيها الثمن الكبير. لم يكن الحزب يحتاج إلى دليلٍ على ذلك، فالدليلُ هو نصُّ القرار نفسُه الذي يدعو إلى تجريد الحزب من سلاحه. وإذا كان مثل هذا الهدف قد تردَّدَ في لبنان همساً ثم في صورة مطلب لدى بعض الجماعات السياسية والمراجع الروحية، وبخاصة بعد العام ٢٠٠٠، تارةً بدعوى وجوب تطبيق «اتفاق الطائف» القاضي في جملةِ مقتضياتٍ أخرى ـ بنزع سلاح «الميليشيات»، وتارةً تحت عنوان ارتفاع الحاجة إليه بعد تحرير الجنوب، وأخرى بدعوى أن احتكار فريقٍ للسلاح من دون غيرِه يثير هواجس هذا الغير من الفريق المسلّح، ورابعة تحت عنوان أنْ لا سلاح شرعيّاً إلاّ سلاح الدولة وجيشها، ثم خامساً من وراء القول إن الحاجة باتت تقتضي نشر الجيش في الجنوب اللبناني ـ بعد

زوال الاحتلال عنه ـ وبسط سيطرة الدولة عليه. . . إلخ، (إذا كان ذلك كلُه قد تردّد لبنانياً عشية صدور القرار ١٥٥٩)، فإن الهدف هذا أَخَذَ جرعةً زائدةً وقدرةً إلزامية أكبر حين تحوَّل إلى قرارٍ دولي، وبالتالي وضع في حوزة المطالِبين به في الداخل أوراق قوَّةٍ لم تكن في ملك أيديهم قبْلاً.

جوهر القرار إزاحة «حزب الله» من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإقفال جبهة جنوب لبنان على هذا الصراع أوّلاً، وحتى على مطالب لبنان في مزارع شبعا المحتلة ثانياً. وكان الحزب مُدْرِكاً أن هذه الإزاحة غير ممكنة إلا بعمليةٍ عسكرية من الخارج تقوم بها إسرائيل و/أو الولايات المتحدة، أما الرهان على قوّى داخلية لبنانية للقيام بها ـ متسلِّحةً هذه المرّة بـ «الشرعية الدولية» ـ فممتنعٌ وخاسرٌ وإن كان مُؤذياً للداخل اللبناني الذي سيزيد انقساماً. ولقد كان على «حزب الله» منذ ذلك الحين، أي قبل سنتين، أن يتوقَّع عمليةً عسكرية إسرائيلية يجري بها إنفاذُ أحكام القرار ١٥٥٩.

تَرَافقَ هذا المتغيّر **الأول** مع متغيّر **ثانٍ** ارتبط به هو خروج الجيش السوري من لبنان في أعقاب أحداثٍ كبيرة دشنها اغتيال الرئيس رفيق الحريري وائتلاف معارضة واسعة ضدّ الوجود السوري في ما بات يُعْرَف منذ ذلك الحين باسم «حركة ١٤ آذار». ولقد أتى ذلك الخروج، معطوفاً على الاصطفاف السياسي الذي سبقه ورافقه، يُحدث انقلاباً في التوازن السياسيّ الداخليّ أتت تُتَرْجِمُهُ نتائجُ انتخابات المجلس النيابي التي منحت «قوى الرابع عشر من آذار» أكثرية نيابية. وما كان ممكنا لـ «حزب الله» أمام هذا الخروج العسكري السوري إلا أن يرى فيه إنذاراً بقرب انطلاق عملية عسكرية خارجية ضدّه تستكمل ما بدأهُ ضغط القرار رقم ١٥٥٩ من نجاحٍ في إجبار الجيش السوري على المغادرة.

لكن «حزب الله» أبْدَى قدراً ناجحاً من التكيّف مع هذين المتغيِّرَيْن، ومن التماسك في وجه النتائج التي ولّداها في الساحة اللبنانية وعليه بخاصة، فلم يلبث أن خرج من حالة الدفاع السلبي عن نفسه ـ بوصفه مقاومة لا ميليشيا ـ إلى إطلاق مجموعة من المبادرات السياسية أعاد بها أخذ زمام المبادرة، من جهة، وتحصين نفسه في وجه أي احتمال عسكري إسرائيلي ضده.

٢ ـ الاستيعاب والاستباق

أقدم «حزب الله» على **ثلاث خطوات** سياسية تبيّنتْ فائدتُها في ما بعد، أي حين بدأ العدوان الإسرائيلي على لبنان في الثاني عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٦:

قرَّر في خطوة **أولى** المشاركة في ائتلافٍ انتخابيّ ـ هو وحركة «أمل» ـ مع قوى من «حركة ١٤ آذار» (خاصة «الحزب التقدمي الاشتراكي» وتيار «المستقبل») على ما بينَه ـ و«أمل» ـ وبينها من خلافٍ حول الموقف من سورية ومن اتهامها بالضلوع في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، والموقف من سلاح المقاومة، والموقف من رئيس الجمهورية ومن مسؤولية قادة الأجهزة الأمنية. وعلى قاعدة هذا «التحالف الرباعي» قرَّر «حزب الله» المشاركة، لأول مرة، في الحكومة التي شكّلها رئيس الوزراء فؤاد السنيورة.

وقرَّر في خطوةٍ **ثانية** القبول بمبدإ مناقشة مسألةِ سلاحِهِ في سياق حوارٍ وطنيّ، هو الذي تَمَخَّضَتْ فكرتُهُ عن صيغة «هيئة الحوار الوطني» التي رعاها رئيس المجلس النيابي والتي التأمت قواها على مائدة حوار في جلسات متعاقبة قبل العدوان.

ثم قرَّر في خطوةٍ **ثالثة** توقيع **«وثيقة تفاهم»** مع «التيار الوطني الحُرّ» بزعامة العماد ميشال عون على الرغم من أن ثمنها السياسي كان فكّ «التحالف الرباعيّ».

بدأت تسْتَبِينُ الفوائدُ السياسية لهذه الخطوات الثلاث مبكّراً. فقد ساعدت الخطوة الأولى في تنفيس الاحتقان الداخلي وترميم بعض شروخ الانقسام السياسي اللبناني الذي انطلقت نُذُرُه في ساحتيْ رياض الصلح والشهداء (٨ و١٤ آذار ٢٠٠٥)؛ مثلما ساعدت في إدخال «حزب الله» شريكاً في القرار مع إسباغ الشرعية الرسمية على المقاومة في «البيان الوزاري» الذي حصلت بموجبه الحكومة على الثقة في المجلس النيابي. وساعدت الخطوة الثانية في إخراج موضوع المقاومة من التجاذب السياسيّ الداخلي واستنفار الجمهور في الشارع إلى مائدة حوارٍ وطني مغلق ومسؤول؛ مثلما ساعدت في تصويب النظر إلى موضوع هذا السلاح وإعادة تقديمه بعيداً عن عنوانه المستفزّ: «نزع سلاح حزب الله»، وتحت عنوان جديد هو البحث في استراتيجية دفاعية وطنية يكون لسلاح المقاومة موقعٌ فيها. أما الخطوة الثالثة، فأعطتْ «حزب الله» إمكانية خروج من حيّز الجمهور الخاص به للتفاعُل مع محيط اجتماعيّ وسياسيّ كبير يعاني من الإقصاء نتيجة شعاراته الراديكالية التي أطلقها في وجه النخبة السياسية الحاكمة.

لكن هذه الفوائد السياسية (لتلك الخطوات) بدأت تبدو أوضح بكثيرٍ مع انطلاق العدوان، فقد تبيَّن أن مشاركة الحزب في الحكومة جعلتْه في قلب القرار، وفرضتْ على هذا القرار أن يُتَرْجِمَ نفسه على نحوٍ يأخذ مواقف الحزب في الاعتبار أثناء بحث القضايا المصيرية، فقد فَرْمَلَتِ المشاركةُ عملية التنازلات السياسية التي

كانت الحكومة تُدْفعُ إليها دفعاً بسبب الضغط الأمريكي، بل صلَّبَت موقفها السياسي والتفاوضي، وفرضت العملَ بمقتضى آلية التوافق عند اتخاذ القرار. وبالإجمال، بَدتْ تلك المشاركة خطوةً محسوبةً من «حزب الله» ومصروفةً لِتأْدِيَةِ وظيفتها في الوقت المناسب، أي حين يقع ضغط كبيرٌ أو عدوانٌ على لبنان.

وتبينَّ أن مشاركة الحزب في الحوار الوطني وفَّرتْ له إمكانيةً لاستيعاب الضغط الدولي والداخلي على سلاحه، ووفَّرت لهذا السلاح غطاء لبنانيّا من خلال التعامل معه كسلاحٍ قابلٍ لأن يأخذ وظيفةً وطنيةً ضمن إطار استراتيجيةٍ دفاعية للبنان لا كسلاحٍ يُرادُ نزعُه، أي تفكيك بنيته القتالية، الأمر الذي نَزَعَ من السياسة الأمريكية ذريعةً لبنانيةً داخلية من نوع الخوف اللبناني من هذا السلاح أو الاعتراض عليه، وأرسل الرسالة المطلوبة: لن يُنْزع سلاحُ المقاومة بالقوة، ولن يكون موْضعَ نزاعٍ داخلي بل موْضع توافقٍ وطنيّ على مستقبله.

ثم تبينّ إلى أيّ حدٍّ كان توقيع «وثيقة التفاهم» مع «التيار الوطني الحُرّ» مفيداً وناجعاً، إذْ أتى التفاهمُ يُحيطُ المقاومة **بشبكة أمانٍ اجتماعيّ**، ويَدْرأ عنها خطر العزْل أثناء مواجهتها العدوان، ويوفّر لها غطاء لبنانيّاً (= مسيحيّاً بالتحديد). وهو دورٌ أدّاهُ التفاهُم على نحوٍ بدا فيه علاقةً صادقةً وشفّافة بين الحزب والتيار، ليست مغشوشةً ولا مبْنيةً على حساباتٍ انتهازية (لأنها ـ ببساطة ـ امتُحِنَتْ في أكبر اختبار: الحرب). ومن باب الأمانة والإنصاف هنا أن يُقال إن الجنرال ميشال عون نهض بمهمة حماية التفاهم أثناء الحرب وتزويده بالمعنى العميق الذي تَحمِلُه تسميتُه تفاهماً وتعبّر عنه نقاطه الواردة في الوثيقة الموقّعة.

من استعراض تلك الخطوات الثلاث التي أقدم عليها «حزب الله» منذ ربيع العام ٢٠٠٥، في أعقاب الخروج السوري من لبنان، ومن خلال إعادة قراءتها في سياق حدث العدوان على لبنان، يتبينّ ـ على نحوٍ شديد الوضوح ـ مدى ما كان للحزب من تقدير للمآلات التي ستنتهي إليها الأوضاع في لبنان والمنطقة بعد صدور القرار رقم ١٥٥٩ وخروج الجيش السوري من لبنان، وسرعة التقاطه لتلك التحولات والجواب عنها سياسيّاً بما يستوعب صدمتها على البلد وعليه ويسْتبقْ تداعياتها. وإذْ يقودنا ذلك إلى الاستنتاج بأن الحزب كان يملك تقديراً سياسيّاً بأن الحرب قادمة لا محالة، فهو يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه هيّأ نفسه جيّدا لتلك الحرب، ليس بالمعنى العسكري ـ لأن هذا من تحصيل الحاصل ـ وإنما بالمعنى السياسي، وذلك من خلال **استراتيجية التحصين الذاتي** التي سلكها متفادياً السقوط في الفخاخ المنصوبة له تحت عناوين مختلفة.

ثالثاً: في تحليل أداء المقاومة

١ ـ الأداء السياسيّ

قدَّمَ «حزب الله» مثالاً رائداً للأداء السياسيّ الناجح خلال فترة الحرب، سواء في الإدارة السياسية للمعارك، أو في تهْيئة الجبهة الداخلية اللبنانية وبناء مقوّمات تماسكها، أو في مخاطبة العدوّ واللّعب على تناقضاته الداخلية، أو في مخاطبة العرب والمسلمين والعالم، أو في كسب الحلفاء والأصدقاء وتحييد الخصوم والتشنيع على الأعداء. وطيلة أيام الحرب ـ وقد بلغت ثلاثةً وثلاثين يوماً ـ لم يَدَعْ «حزب الله» مجالاً للفراغ السياسي أو لسؤالِ أحدٍ في الداخل والخارج عن موقفه في هذه المسألة وتلك، إذ كان حاضراً كلَّ يوم، كل ساعة ـ عبر قادته ووزرائه ونوابه ـ لإجابة أسئلة الرأي العام وتهدئة مشاعر القلق. ولعلّ خطابات أمينه العام السيّد حسن نصر الله، في إطلالاته المتكررة على الرأي العام تلفزيونياً (وكانت بمعدّل خطاب في كل خمسة أيام)، المثالُ الأرقى لذلك الأداء السياسيّ المميّز.

حين يعيدُ المرءُ قراءة خطب السيد حسن نصر الله أثناء الحرب، تستوقفُه كثافةُ المضامين التي انطوتْ عليها، وكثافة الرسائل السياسية التي حملتْها، والأبعاد المتعدّدة التي شدَّدَت عليها، والصُّور المختلفة التي تمظْهرتْ فيها تلك المضامين والرسائل والأبعاد. نقف سريعاً أمام **أربعة مستويات** وأبعاد في تلك الخطابات: تتدرّجُ فيها من الأدنى إلى الأعلى بمقتضى زمنٍ تعاقبيّ، وتتدرّج فيها على النحو نفسه في الخطاب الواحد وبشكل متزامن:

أوّلُ مستويات ذلك الخطاب فعْلُ **التعبئة والتجييش**. ولقد انصرف هذا المستوى من الخطاب إلى مخاطبة القوى المعنيّة بالحرب مباشرة: «حزب الله» ومقاتليه وجمهوره الاجتماعي المباشر في مدن الجنوب وبَلْداته وقُراه وفي مناطق البقاع اللبنانيّ وفي بيروت. شدّد هذا المستوى من الخطاب على تنمية حسّ المواجهة لدى القوى التي يخاطبها وعلى استنفار قواها في المعركة. خاطب المقاتلين[٦] بما يعزِّز الشعور لديهم بثقل المسؤولية الوطنية والدينية والتاريخية التي يتقلدونها في هذه اللحظة نيابةً عن الحزب كلّه، وعن مناطقهم وجمهورهم الاجتماعي (الشيعي)، وعن شعب لبنان كلّه، وعن العرب والمسلمين أجمعهم. وكانت مفردات التشجيع وشَحْذ العزائم والهِمَم ومفردات المحبة التي تبلغ حدّ تقبيل

---

(٦) انظر الخطابان اللذان ألقاهما في: ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ و٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ ونشرا في: **السفير**: ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، و٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ على التوالي.

الأيدي والرؤوس[٧] تتردّد لترفعَ من معنويات المقاتلين، ولترفعَ قاماتهم السَّوَامق في أعينهم، فتُعينَهُمْ على ما هُمْ فيه من رسالةٍ جهادية. من ذا الذي لا يستطيع آن يهب حياته من المقاتلين فداءً لهذا السيّد المحبوب (حسن نصر الله) الذي يتواضعُ فيُسمّي مقاتليه قادة[٨] ويقولُ فيهم ما لم يَقُلْهُ قائدٌ في مقاتليه قَبْلاً؟ في موازاة ذلك، يخاطب جمهور المقاومة والحزب ـ النازح من ديارِهِ اضطراراً ـ بأن له النصر الموعود، وبأن صبْرهُ والتفافهُ حول مقاومته يُعَجّلُ موعدَ ذاك النصر، وبأن عودته إلى الأرض والمَوْطن أزفت[٩]، وبأنه مؤتَمنٌ على رسالةٍ جليلة: حَمْلُ صورةٍ مشرقة عن مجتمع المقاومة إلى مناطق نزوحه كافة. . . ، ثم مُطَمْئِناً إيّاهُ إلى أن الحزب سيعيد إعمار ما هدّمهُ العدوان.

وثاني مستويات الخطاب فعْلُ **طمْأنةِ الداخل اللبناني** واستدرار تماسُكه ووحدته في مواجهة العدوان. ولأن الداخل هذا ليس واحداً في وجهته وفي موقف قواهُ من الحرب ومن مسؤولية «حزب الله» فيها، بل متباينٌ أشدّ ما يكون التّبايُن، كان على مخاطبة الحزب لذلك الداخل أن تسْلُك وجهتين متلازمتين: وجهة تشجيع حلفاء المقاومة على ابداء مزيد من الدعم للمجهود الحربي الذي يقوم به المقاتلون في الجبهة دفاعا عن الوطن، وابداء مزيد من الحرص على الوحدة الوطنية وعدم الانجرار إلى الصراع الداخلي[١٠]، ووجهة تطمين المتوجّسين خيفَةً من المقاومة بأن نصْرها سيكون نصرا للبنان كلّه[١١]، وأنه لن يُسْتَثْمر سياسيّاً لرفْد موقع «حزب الله»، مع تشجيع المتوجّسين أولاء على حفظ تماسُك الجبهة الداخلية لتفويت الفرصة على رهانات العدوّ على الصّدام الداخليّ، وارجاء المحاسبة إلى ما بعد الحرب مع تشديد على استعداد «حزب الله» الإصغاء إلى أيّ نقد أو مساءلة في المرحلة المقبلة.

وثالث مستويات الخطاب فعْلُ **النقد السياسيّ** الذي يبلغ في أحيان حدّ **التجريح والتحريض**. انصرف الأعمُّ الأغلبُ من ذلك النقد إلى السياسة الأمريكية المتواطئة مع العدوان الإسرائيلي والشريكة فيه. وكثيراً ما عبّر ذلك النقد عن نفسه في صورة قدْح

---

(٧) يخاطب نصر الله مقاتليه قائلا: «. . . أقبل رؤوسكم التي اعلت كل رأس، وأقبل أيديكم القابضة على الزناد». انظر: خطابه بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦ ونشر في **السفير**، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٨) يقول مجيبا عن رسالة رفعها المقاتلون إليه: «جوابي لكم هو شكر لكم إذ قبلتموني واحدا منكم، وأخا لكم، لأنكم أنتم القادة وأنتم السادة وأنتم تاج رؤوس ومفخرة الأمة». انظر: المصدر نفسه.

(٩) انظر خطابه بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦، ومنشور في: **السفير**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١٠) انظر خطابه في: **السفير**، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١١) «إن الانتصار سيكون لكل لبنان، بكل مناطقه وطوائفه وتياراته ومؤسساته الرسمية والشعبية». انظر: المصدر نفسه.

في تلك السياسة وتشنيع عليها متوسّلا ـ في بعض لغته ـ مفردات السّبّ والشّتم، وبخاصة حينما يتعلق الحديث برمْز تلك السياسة جورج بوش[١٢]. أما بعضه، فانصرف إلى مخاطبة السياسة الرسمية العربية منتقلاً من معاتبتها، إلى استهجانها، إلى ذمّها[١٣]، فإلى التحريض عليها[١٤].

أمّا **رابعُ** تلك المستويات، وأشدّها حضوراً في تلك الخطابات، فهو **فعْلُ الحرب النفسية** على مجتمع العدوّ وقيادته السياسية والعسكرية وجنوده ومستوطنيه. وقد أبلى قائدُ المقاومة و«حزب الله» ـ السيد حسن نصر الله ـ بلاءً استثنائيّاً في الكفاءةِ والدرايةِ والاقتدار في مضمار هذه الحرب النفسية، حيث ضغط على أعصاب الإسرائيليين: حكومةً وجيشاً ومستوطنين، وألقى الرعب في قلوبهم بما حملتْ خطاباتُه من تهديدات، وتغيّا بنجاح الإيقاع بين الإسرائيليين وقياداتهم، وبين الجنود وضباطهم، مستثمراً صورته كقائدٍ ذي صدقيّةٍ واعتبار: يقول الحقيقة ولا يكذب، وتعترف له استطلاعات الرأي في المجتمع الصهيوني بأنه مصْدُوقٌ عند الإسرائيليين أكثر من قادتهم. ولم يكن عبثاً أن عبارةَ تهديدٍ مُبطّنةً منه كانت تكفي كي يفرّ مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى الملاجئ، وكي يشُدّ عشراتُ الآلاف منهم الرّحال إلى وسط فلسطين وجنوبها هرباً من غضب رجاله القادم، وكي تستنفر دولة إسرائيل جيشها وشرطتها وطوارئها وإطفائييها تحسُّباً للضربة القادمة! كان يكفي أن يقال إن خطاباً للسيد حسن نصر الله سَيُبثُّ على قناة «المنار» «بعد قليل»، حتى تُوقف القنوات الإسرائيلية العَشْر برامجها وتستنفر طواقِمها لبثّ الخطاب وترجمته إلى العبرية فوريّاً، واستقدام الخبراء والجنرالات المتقاعدين وكبار كتاب أعمدة الصحف لقراءة ما وراء الخطاب أو لقراءة طَالع إسرائيل في فنجان حسن نصر الله!

. . . تلك كانتِ العناصر الرئيسة في **استراتيجية الخطاب** السياسيّ لـ «حزب الله» على نحو ما عبَّر عنها أمينُه العامّ في خطاباته. لكن خطاب السيد حسن نصر الله لم يكن ـ على أهميته واستثنائيته ـ وحْدهُ منْ عبّر عن مضمون تلك الاستراتيجية، أو وحْدَهُ المادة الوحيدة التي يمكننا أن نقرأ فيها مستوى الأداء السياسيّ للحزب أثناء الحرب، ذلك أن قادةً من الحزب آخرين فعلُوا قريباً ممّا فعل السيد حسن نصر الله، فأطَلّوا على الرأي العام من خلال منابر إعلامية مختلفة، وتناولوا المسائل عينها التي تناولتْها خُطب سماحة السيّد، وأجابوا عن الأسئلة القلقة ذاتها التي قاربتْها خطاباتُ

---

(١٢) انظر خطاباً له في: **السفير**، ٤/٨/٢٠٠٦.

(١٣) انظر: المصدر نفسه.

(١٤) انظر خطابه في: **السفير**، ١٧/٧/٢٠٠٦.

قائدهم. وكان في جملة هؤلاء قادةٌ حزبيون ونوابٌ للحزب ووزراء له. واليوم، لم يتبقّ لأحدٍ من شكٍ في أن مظهراً من مظاهر تألُّق الأداء السياسي للحزب هو ذاك الذي عبّر عنه فعْلُهُ السياسيّ داخل الحكومة، فعلى مدى شهرٍ من الحرب ويزيد، كان «حزب الله» الفريق الأكبر في صناعة القرار اللبناني الرسمي ـ على ما لديه من تمثيل شبه رمزيّ في حكومة فؤاد السنيورة ـ وفي توجيه دفّة الأحداث والمواقف: منذ مؤتمر روما وحتى صدور القرار ١٧٠١ والموافقة عليه. هل من دليلٍ آخر أعظم على التألّق من هذا؟

٢ ـ الأداءُ العسكريّ

بين الأداء السياسيّ الرفيع لقيادة «حزب الله»، أثناء الحرب، وبين الأداء العسكريّ الباهرِ لمقاتليه وجوهُ قرابة واتّصالٍ وتلازُم. ليست حنكة الأوّل بلاغية ـ على ما في مقولها من بلاغة ـ وإنما عقلانية يؤسّسُها وضوحُ الرؤية وصرامةُ التنظيم وموارِدُ قوّةٍ تمنح الأداء السياسيّ طاقتَهُ وقوّته وصدقيّته. في المقابل، يُفْصِح الأداءُ القتاليّ الباهر عمّا يتجاوز قيم الشجاعة والإقدام والبطولة إلى قيم المؤسّسية والعقلانية في التخطيط والإدارة، أي يرّدُّ إلى عقلانيةٍ سياسية تأسيسية.

يستوقف القارئَ في لوحة الأداء العسكري لمقاتلي «حزب الله» **أمْران**:

أولهما إتقان المؤسّسة القتالية للحزب صناعة مزيج مميَّز بين أسلوبين في الحرب: حرب العصابات والحرب النظامية أو بعضٍ من تقاليدها. خبرَ مقاتلو الحزب جيدا أسلوب حرب العصابات وتمرّسوا عليه طويلاً منذ عقدين لأنه يلائم ظروفهم القتالية في مواجهة عدوٍّ يملك التفوق التقني والبشري والخبرة الطويلة في الحرب النظامية. قاتلوا في مواقع متحركة مستعملين تقنيات حرب العصابات من استدراج قوات العدوّ ومباغتتها ومن تفخيخ لطرق تقدّم مدرعاتها والالتفاف عليها من خلف، وأمطروا مواقعها الخلفية ـ العسكرية والسكانية ـ بآلاف الصواريخ المحمولة على الأكتاف من مواقع متقدمة على الحدود والتي لا يستطيع الاستطلاع الجويّ المعادي تحديد مناطق إطلاقها. في الوقت نفسه، لجأوا إلى استعمال بعض أساليب الحرب النظامية من قصف بالصواريخ متوسطة المدى وبعيدة المدى التي تحتاج إلى مواقع ومنصات إطلاق ثابتة، ولجأوا إلى قتالٍ جغرافيّ طويل النّفس في قرى وبلْداتٍ حدودية مثل بنت جبيل وعيترون وعيتا الشعب ومارون الراس والعديسة لصدّ التقدُّم البريّ المعادي ليُحرزوا نجاحا مذهلاً في ذلك.

وثانيهما الاقتدار الكبير في تجهيل أهداف المقاومة من مواقع صاروخية وتحشدات المجموعات القتالية وشلّ قدرة الاستخبارات والاستطلاع الإسرائيليين على

في تلك السياسة وتشنيع عليها متوسّلا ـ في بعض لغته ـ مفردات السّبّ والشّتم، وبخاصة حينما يتعلق الحديث برمْز تلك السياسة جورج بوش(١٢). أما بعضُه، فانصرف إلى مخاطبة السياسة الرسمية العربية منتقلاً من معاتبتها، إلى استهجانها، إلى ذمِّها(١٣)، فإلى التحريض عليها(١٤).

أمّا **رابعُ** تلك المستويات، وأشدُّها حضوراً في تلك الخطابات، فهو فِعْلُ **الحرب النفسية** على مجتمع العدوّ وقيادته السياسية والعسكرية وجنوده ومستوطنيه. وقد أبلى قائدُ المقاومة و«حزب الله» ـ السيد حسن نصر الله ـ بلاءً استثنائياً في الكفاءةِ والدرايةِ والاقتدار في مضمار هذه الحرب النفسية، حيث ضغط على أعصاب الإسرائيليين: حكومةً وجيشاً ومستوطنين، وألقى الرعب في قلوبهم بما حملتْ خطاباتُه من تهديدات، وتغيّا بنجاح الإيقاع بين الإسرائيليين وقياداتهم، وبين الجنود وضباطهم، مستثمراً صورته كقائدٍ ذي صدقيّةٍ واعتبار: يقول الحقيقة ولا يكذب، وتعترف له استطلاعات الرأي في المجتمع الصهيوني بأنه مَصْدُوقٌ عند الإسرائيليين أكثر من قادتهم. ولم يكن عبثاً أن عبارة تهديدٍ مُبطّنةً منه كانت تكفي كي يفرَّ مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى الملاجئ، وكي يشُدَّ عشراتُ الآلاف منهم الرَّحال إلى وسط فلسطين وجنوبها هرباً من غضب رجاله القادم، وكي تستنفر دولة إسرائيل جيشها وشرطتها وطوارئها وإطفائييها تحسُّباً للضربة القادمة! كان يكفي أن يقال إن خطاباً للسيد حسن نصر الله سيُبثُّ على قناة «المنار» «بعد قليل»، حتى تُوقِف القنوات الإسرائيلية العَشْر برامجها وتستنفر طواقِمها لبثّ الخطاب وترجمته إلى العبرية فورياً، واستقدام الخبراء والجنرالات المتقاعدين وكبار كتاب أعمدة الصحف لقراءة ما وراء الخطاب أو لقراءة طالع إسرائيل في فنجان حسن نصر الله!

. . . تلك كانتِ العناصر الرئيسة في **استراتيجية الخطاب** السياسيّ لـ «حزب الله» على نحو ما عبَّر عنها أمينُه العام في خطاباته. لكن خطاب السيد حسن نصر الله لم يكن ـ على أهميته واستثنائيته ـ وحْدهُ منْ عبّر عن مضمون تلك الاستراتيجية، أو وحْدَهُ المادة الوحيدة التي يمكننا أن نقرأ فيها مستوى الأداء السياسيّ للحزب أثناء الحرب، ذلك أن قادةً من الحزب آخرين فعلوا قريباً ممّا فعل السيد حسن نصر الله، فأطَلّوا على الرأي العام من خلال منابر إعلامية مختلفة، وتناولوا المسائل عينها التي تناولتْها خُطب سماحة السيّد، وأجابوا عن الأسئلة القلقة ذاتها التي قاربتْها خطاباتُ

(١٢) انظر خطاباً له في: **السفير**، ٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

(١٣) انظر: المصدر نفسه.

(١٤) انظر خطابه في: **السفير**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

قائدهم. وكان في جملة هؤلاء قادةٌ حزبيون ونوابٌ للحزب ووزراء له. واليوم، لم يَبْقَ لأحدٍ من شكٍ في أن مظهراً من مظاهر تألّقِ الأداء السياسي للحزب هو ذاك الذي عبّر عنه فعْلُهُ السياسيّ داخل الحكومة، فعلى مدى شهرٍ من الحرب ويزيد، كان «حزب الله» الفريق الأكبر في صناعة القرار اللبناني الرسمي ـ على ما لديه من تمثيل شبه رمزيّ في حكومة فؤاد السنيورة ـ وفي توجيه دفّة الأحداث والمواقف: منذ مؤتمر روما وحتى صدور القرار ١٧٠١ والموافقة عليه. هل من دليلٍ آخر أعظم على التألّق من هذا؟

٢ ـ الأداءُ العسكريّ

بين الأداء السياسيّ الرفيع لقيادة «حزب الله»، أثناء الحرب، وبين الأداء العسكريّ الباهر لمقاتليه وجوهُ قرابة واتّصالٍ وتلازُم. ليست حنكة الأوّل بلاغية ـ على ما في مقولها من بلاغة ـ وإنما عقلانية يؤسِّسُها وضوحُ الرؤية وصرامةُ التنظيم ومواردُ قوّة تمنح الأداء السياسيّ طاقتَهُ وقوّته وصدقيّتَه. في المقابل، يُفْصِح الأداءُ القتاليُّ الباهر عمّا يتجاوز قيم الشجاعة والإقدام والبطولة إلى قيم المؤسّسية والعقلانية في التخطيط والإدارة، أي يردُّ إلى عقلانيةٍ سياسية تأسيسية.

يستوقف القارئ في لوحة الأداء العسكري لمقاتلي «حزب الله» **أمْران**:

أولهما إتقان المؤسَسة القتالية للحزب صناعةَ مزيج مميَّز بين أسلوبين في الحرب: حرب العصابات والحرب النظامية أو بعضٌ من تقاليدها. خَبرَ مقاتلو الحزب جيداً أسلوب حرب العصابات وتمرّسوا عليه طويلاً منذ عقدين لأنه يلائم ظروفهم القتالية في مواجهة عدوّ يملك التفوق التقني والبشري والخبرة الطويلة في الحرب النظامية. قاتلوا في مواقع متحركة مستعملين تقنيات حرب العصابات من استدراج قوات العدوّ ومباغتتها ومن تفخيخ لطرق تقدّم مدرعاتها والالتفاف عليها من خلف، وأمطروا مواقعها الخلفية ـ العسكرية والسكانية ـ بآلاف الصواريخ المحمولة على الأكتاف من مواقع متقدمة على الحدود والتي لا يستطيع الاستطلاع الجويّ المعادي تحديد مناطق إطلاقها. في الوقت نفسه، لجأوا إلى استعمال بعض أساليب الحرب النظامية من قصف بالصواريخ متوسطة المدى وبعيدة المدى التي تحتاج إلى مواقع ومنصات إطلاق ثابتة، ولجأوا إلى قتالٍ جغرافيّ طويل النَفَس في قرى وبلْداتٍ حدودية مثل بنت جبيل وعيترون وعيتا الشعب ومارون الراس والعديسة لصدّ التقدُّم البريّ المعادي ليُحْرزوا نجاحاً مذهلاً في ذلك.

وثانيهما الاقتدار الكبير في تجهيل أهداف المقاومة من مواقع صاروخية وتحشدات المجموعات القتالية وشلّ قدرة الاستخبارات والاستطلاع الإسرائيليين على

كشفها أو معرفتها. وفي سياق هذه التعمية التي نجحت المقاومة في تحقيقها، أمكن لرجالها أن يتحركوا في جبهة القتال بحرّية، وأمكنهم تحصين مواقع الصواريخ والذخيرة من الضربات الجوية، ومن إغراء سلاح المدرَّعات ببعض التوغّل في الجنوب ليصبح صيداً سهلاً وثمينا لصواريخ مضادة للدبابات لم تكن إسرائيل تعلم عنها شيئاً. لقد كانت هزيمة إسرائيل مُذلّة على صعيد المعلومات الاستخبارية[(١٥)]، في المقابل كانت المقاومة قد اخترقت نظام الاتصالات لدى العدوّ والتقطت معطياته التفصيلية التي ساعدتها على إعداد مواجهاتها وضرب أهدافها بدقة.

لقد تغلَّبت المقاومةُ على استعصاء الفارق الكبير في الإمكانات العسكرية بينها وبين إسرائيل بأن منعت التفوّق الإسرائيليّ الكاسح من أن يترجم نفسه تفوّقاً ميدانياً في المواجهة. أتقنت استغلال مواطن الضّعف لدى الجيش الإسرائيلي (قلة المعلومات، التخبّط في الخطط الحرْبية، التركيز الكثيف على سلاح الجوّ . . .)، ولعبت على أعصابه بالمفاجآت العسكرية التي قدّمتْ بعضاً منها وحجبت آخر إلى الوقت المناسب، ومارست عليه حرباً نفسية عسكرية محسوبة بخفض سقف إطلاقها اليوميّ للصواريخ ودفعه إلى الاعتقاد بانهيار قدرتها الصاروخية ثم معاودة رفع معدّل الوجبة اليومية من الصواريخ إلى أضْعاف لإحداث حال من الإحباط واليأس لديه.

كان أداءُ المقاومةِ القتاليّ رفيعا بالمقاييس جميعها، ولعلّه غيرُ مسبوقٍ لدى أي جيش أو مجموعة قتالية عربية. والدليل أن جيش إسرائيل عجز عن اختراق دفاعات المقاومة الحصينة على بعد مئات الأمتار من الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وظل بعد شهرٍ من القتال عاجزاً عن احتلال بنت جبيل وعيتا الشعب على مرمى حجرٍ من فلسطين وهو الذي كان يحتل مساحات عربية أكبر من مساحة لبنان كلّه في أيام معدودات! وقد تبيّن أن ذلك الأداء إنما كان كذلك بسبب عقيدةٍ قتالية لدى المقاومة تتأسَّس على فعْل التصميم الحازم على القتال دون تراجع، تصميم يزوّده الشعور بالقيام بواجبٍ دينيّ يسترخص فيه المقاتل النّفْس والحياة. لكنها عقيدة قتالية ليست قائمة على فكرة الشهادة فحسب، وليست مدفوعة بتلك الطاقة الروحية

---

(١٥) يعترف الإسرائيليون بقصور معلوماتهم الاستخبارية عن «حزب الله». انظر في هذا عمير ربابورت، في: **معاريف**، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦، ورافي مان، في: **معاريف**، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦. ويدرك السيد حسن نصر الله قيمة هذا التفوق الذي كان للمقاومة بسبب نقص المعلومات عنها لدى إسرائيل حين يقول في أحد خطاباته المتلفزة: «أنا أؤكد. . . أن العدوّ الاسرائيلي يجهل إمكانياتنا، يجهل ما عندنا على كل صعيد، وهذه هي أهم قوة كنا نعتز بها في المقاومة الإسلامية في لبنان. نعتز بأننا غير مخترقين من قبل الأجهزة الأمنية الاسرائيلية. نعتز بأننا كنا نبني قوتنا على أكثر من صعيد بالكتمان والسرية المطلوبة». انظر: **السفير**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

المذهلة فقط، بل هي قائمة أيضاً على التهيئة الفنّية العالية والتدريب الرفيع للمقاتلين. ولن ننتظر طويلاً حتى نرى تجربة المقاومة في لبنان مادَّةً للدراسة والتكوين في الأكاديميات العسكرية في العالم مثلما كانت قبلها تجربة الثورة الفييتنامية.

٣ ـ الأداء الإعلاميّ

لا يمكن، في معرض حديثٍ عن أداء المقاومة في الحرب، أن نتجاهل أداءَها الإعلامي، وبخاصة أداء قناة «المنار». لثلاثةٍ وثلاثين يوماً ظلتِ «المنار» نافذةَ المقاومة على العالم الخارجي، ومصدر المعلومات الرئيس، وملتقى السياسيين والمثقفين للحديث في شؤون الحرب وتحليل أوضاعها واحتمالاتها، والكاميرا المتنقلة بين جبهات القتال، ومحطّ مشاهدة ملايين الناس، وأداةَ التعبئة اليومية للناس بالكلمة الملتزمة والأغنية الوطنية والصورة الوثائقية. قصفتها الطائرات الإسرائيلية منذ اليوم الثاني للعدوان، ثم عادت فدمّرت مبناها في حارة حريك، ولم تتوقف. وظلت غربان السماء تطاردها من مكان إلى مكان وتدمّر هوائياتها وشبكة إرسالها هنا وهناك، لكنها صمدت واستمرت تعمل في أحلك الظروف، كي يستمر صوت المقاومة مسموعاً. ومثلها فعلت إذاعة «النور».

قدمتْ مؤسساتُ الحزب الإعلاميةُ أداءً متميزاً كما فعلت في أغلب الأحيان، وذلّ مستوى أدائها على درجة التقدير الذي يحظى به العمل الإعلامي في استراتيجية الحزب السياسية. وكانت مساحاتُها المفتوحة لآراء سياسية لا تشاطرُ الحزب مواقفَهُ دليلاً إضافياً على رؤيةٍ صحيحة للإعلام حملها «حزب الله» وأناطها بوسائله. أمّا قادة الحزب ـ أميناً عاماً ووزراء ونواب وشخصيات من الصفّ الأول ـ فكانوا حاضرين في المشهد الإعلاميّ الحزبيّ كما في المشهد الإعلامي اللبناني والعربي ـ على مستوًى من الأداء مميّز ـ يقدّمون رؤية الحزب في الحرب إلى الرأي العام ويدافعون عنها بلغة حضارية. ومع أن إعلام الحزب يتوسّل أحياناً بلغة التحشيد والتجييش وبمفردات شعبوية ـ وهو أمرٌ مفهوم تماماً في ظروف المواجهة ـ إلاّ أنه التزم النزاهة والدقة في المعلومات ووثّق بالصورة معلوماته، ولم ينجرّ إلى المبالغة وتلفيق الوقائع على طريقة الإعلام الحربيّ العربي. وهذه كلها صبّت في رصيد الحزب في المعركة وفي رصيد صدقيّته لدى الجمهور[(١٦)].

---

(١٦) انظر: حاكي حوجي، «إخفاق الإعلام،» **معاريف**، ٢٥/٧/٢٠٠٦، و Jonathan Cook, «Lebanese Deaths, and Israeli War Crimes, Kept Off the Balance Sheet,» 16/8/2006, <http://www.informationclearinghouse.info/article14582.htm>.

رابعاً: الحرب في حساب الربح والخسارة

١ ـ المعيار

في الحروب كلِّها، وبعد أن تتوقف المعارك، يندلع سؤالٌ تلقائيٌّ من جانبيْ القتال: لِمَنْ كان النصر؟ يصبح السؤالُ أشدَّ والسجالُ فيه أكثر احتدادا كلما كانت كفةُ ميزان النصر والهزيمة أقلَّ رجحانا لفريقٍ على حساب آخر. يشحذ كل فريقٍ أدوات الاستدلال والقرائنَ التي بين يديْه للاحتجاج بها على سبيل إثبات روايته عن نتائج الحرب و ـ تحديداً ـ عن خروجه منها منتصراً. أدقُّ جُزيْئاتِ حدث عسكريٍّ أو سياسيٍّ يرتفع رصيدُها في هذه الحال لاتّصالها بالحاجة إلى توفير الأسانيد والشواهد على النصر. لا عجب في الأمر، يحتاج كل طرف من طرفيْ الحرب إلى إقناع جمهوره بأنه انتصر، أو ـ على الأقل ـ بأنه لم ينهزم، لأن في ذلك عظيم منفعةٍ سياسيّة له ليس أقلّها أنه يرفع عن نفسه ـ كلاًّ أو جزءاً ـ عبْء المحاسبة السياسية من ذلك الجمهور، أو ـ في أقلِّ تقديرٍ ـ يخفّف من غلوائها ومن وطأتها عليه.

ذلك شأن متكرّرٌ وثابتٌ في الحروب جميعها، وسيبقى كذلك ما بقيتْ حروبٌ في الدنيا، وما بَقِيَ الْتباسٌ في رُجْحان كفّة حربٍ لم تُفْرِجْ وقائعُها ونتائجُها عن نصرٍ حاسمٍ لفريقٍ واستسلامٍ كاملٍ بيّنٍ للآخر. الحربُ الإسرائيلية على لبنان من هذا الضربُ من الحروب التي توقّفتْ وقائعُها عند «منطقةٍ رمادية» ليست تستبينْ فيها الحدود بين الأسود والأبيض، على الأقل بالنسبة إلى كثيرين يقفون من «نازلتها» موقفاً قَلِقاً: لا يستسيغون أن لا تنتصر فيها إسرائيل ولا يستسيغون أن لا ينهزم فيها «حزب الله»! ولكن، من أجل عدالة أكثر في التعريف بقارئين آخرين لهذه الحرب متوسّلين بأسئلة مختلفة عن السؤال السابق الالتباسيّ (الثخين بمشاعر الإحباط من عدم انتصار إسرائيل ومن عدم هزيمة «حزب الله»!)، من المفيد أن نقول إن بعض المقاربات لهذه الحرب ينطلق من قاعدةِ تسلّم بأن مجرّد فشل إسرائيل في تحقيق النصر يمثّل هزيمةً لها، وأن مجرّد خروج «حزب الله» من الحرب غيرَ مهزوم فيها يمثل انتصارا له.

ثمة مساحةٌ بين السؤاليْن الحذريْن ـ على تفاوت بينهما في الحذر ـ تتسع لقراءتيْن متباعدتيْن في المنطلقات والنتائج. تجزم **أولاهما** بأن إسرائيل حقّقت نصرا في الحرب وإن لم يكن نصرا حاسما، أو لم يكن بالضربة القاضية وإنما بالنقاط: على نحو ما استعار رئيس الأركان الإسرائيلي دان حلوتس مفردات «رياضيي» «رياضة» الملاكمة لتوصيف «انتصار» جيشه. بينما تقطع **الثانية** بأن «حزب الله» حقّق ذلك النصر لأنه

أوقع في إسرائيل من الخسائر ما لم تقْو الجيوش النظامية العربية على إيقاعه فيها خلال الحروب المديدة مع الدولة العبرية، ولم يستسلم لشروطها السياسية عند اتخاذ قرار وقف العمليات الحربية.

لندع جانباً هذه الأسئلة والفرضيات، ولنطرح السؤال بطريقة أخرى: ما هو المقياس الدقيق لقياس النصر والهزيمة، الربح والخسارة، في الحروب؟ وهو - استطراداً - مقياسٌ عامّ لعيار النتائج في سائر الحروب لا في حرب إسرائيل على لبنان حصراً.

قيل، بحق، إن الحرب امتدادٌ للسياسة ووجهٌ من وجوهها وإن جرتْ بوسائل أخرى تبدو وكأنها غير سياسية. وتُفيد هذه القاعدة كثيراً في إدراك حقيقة الحرب بوصفها **فعلاً سياسياً** (= ولو أنه يجري متوسّلاً بالعنف المسلّح) لا يَقْبل القياس إلاّ بمقياس السياسة، أي لا يقبل النظر إلى نتائجه إلاّ في ضوء مقدماته السياسية. بلغةٍ أخرى، الحرب قرارٌ سياسيٌّ في المقام الأوّل يتخذُهُ طرفٌ (دولةٌ، حركةٌ وطنية. . .) لغايةٍ معلومة هي **تحقيق هدفٍ سياسيّ** بالقوة لم يكن ممكناً له تحقيقُه بوسائل السياسة.

ليست الحربُ إذاً شيئاً آخر غير السياسة في ابتداء أمْرها بما هي **فعْلٌ عسكريّ**. لكنها، أيضاً، ليست شيئاً آخر غير السياسةِ حين ينتهي أمرُها إلى توقُّف، أي إلى عودة السياسة إلى مجراها الطبيعي وإلى أدواتها المعتادة قبل اللجوء إلى القوة المسلّحة، فقرارُ وقفها أيضاً (= وقف إطلاق النار) قرارٌ سياسيّ يُتّخذُ في ضوء حساباتٍ سياسية.

لا معنًى، إذاً، لقياس الهزيمة والنصر في أية حرب إلاّ بمقياسٍ سياسيّ يُترْجِمُهُ السؤالُ الاستنتاجيُ الرئيسُ في كل حرب: هل حقّقت العمليات العسكرية الأهداف السياسية التي من أجلها انطلقت الحرب؟ وهو عينُه السؤال الذي يقرّر وقف تلك الحرب: اختياراً أو اضطراراً، أو الاستمرار فيها. وهكذا، كلّما أمكن القول إن الحرب حققت أهداف طرف من أطرافها سياسياً، كلما أمكن القول إنه حقَّقَ انتصاراً فيها، والعكس صحيحٌ.

حربُ إسرائيل على لبنان ليست تشُذ عن قاعدة هذا التقدير. إن الخوْضَ في سجالٍ حول المنتصر فيها والمهزوم ليس يستقيم إلا بالعودة إلى هذا السؤال القاعدة عن درجة التناسب أو التجافي بين نتائجها الميدانية وبين مقدماتها السياسية (الأهداف التي أطلقتْها). ما دُون ذلك مراوحة في أسئلةٍ مفتعلة.

٢ ـ هزيمةُ إسرائيل

إنْ أخذْنا بهذه القاعدة التي تقول إن المقياس الذي يُقَاس به النَّصر والهزيمة في أية حربٍ هو مدى ما حقَّقتْهُ أو فَشِلت في تحقيقه من أهداف، من قِبَل هذا الطرف أو ذاك من الفريقينْ المتحاربيْن، وَوَضَعْنا حصيلةَ الأداء الإسرائيلي تحت الضوء الكاشف لهذه القاعدة، سيكون في مُكْنِنا أن ننتهي إلى الاستنتاج ـ بقدرٍ ما من اليقين ـ أن الحرب الإسرائيلية على لبنان لم تُصبْ قليلَ حظ من النجاح في تحقيق أهدافها حتى لا نقول إنها حصدتْ فشلاً ذريعاً ما عرفتْ له نظيراً في المواجهات العسكرية السابقة مع العرب. وفي حوزتنا أكثر من قرينة على صحّة هذا الاستنتاج.

أوّلُ أدِلَّتِنَا على ذلك ما نَلْحظُهُ من وَسِيع فجْوَةٍ بين الأهداف التي أطْلقَها قادةُ الكيان الصهيوني، غِبَّ إعلانهم الحرب، عنواناً لحملتهم العسكرية الشاملة على لبنان وسقْفاً سياسيّاً لمطالبهم فيها، وبين ما وَسِعَهُم أن يتحصَّلوه من نتائج مادية من تلك الحرب. لقد شدَّدتْ إعلانات إسرائيل، منذ اجتماع حكومتها في اليوم الثاني عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٦ غداةَ أسْر الجنديَّيْن الصهيونيَّيْن واتخاذها قرار الحرب، على أن أهداف عمليتها العسكرية في لبنان هي: **استعادة الجنديّيْن الأسيريْن**، **وتدمير القدرة العسكرية للمقاومة** وبخاصة قدرتها الصاروخية التي تهدِّد العمق الإسرائيلي، ثم **فرض تطبيق القرار رقم ١٥٥٩ ونزع سلاح «حزب الله»**. وتعاقبت تصريحات أولمرت وبيريز وبيريتس وحلوتس ـ خلال الأيام الأولى للحرب ـ للإفصاح عن هذه الأهداف متفرقةً ومجتمعةً، صريحةً في الأغلب الأعمّ منها ومُضْمَرَةً في البعض القليل من الأحيان. وجارتْها في ذلك تصريحاتُ قادة المعارضة اليمينية والصحفُ ووسائل الإعلام. كانتِ الأهدافُ الإسرائيليةُ القُصوى حينها مدفوعةً بشعور القوة الخارقة لدى قادة إسرائيل: سياسيين وعسكريين. كانت شديدةَ الانشداد إلى فرضيةٍ تذهب إلى حسبانِ لبنانَ ساحةً مفتوحةً أمام نزهات عسكرية إسرائيلية لن يكلّفها تحقيقُ أهدافها ثمناً قتاليّاً وبشريّاً كبيراً.

مع اندلاع الحرب وتوالي فصولها، وتبيُّنِ الحدودِ المتواضعة لدى الآلة العسكرية الإسرائيلية في مواجهة صمود المقاومة واقتدارها في الردّ الصاروخي على العدوان في العمق الصهيوني، دخَلَتْ أهدافُ الحرب الإسرائيلية على لبنان مرحلةَ عدٍّ تراجُعيِّ تنازلتْ فيه عن تطلُّعاتها العليا والقَصيّة إلى حدودٍ بدَتْ أكثر تواضُعاً و«واقعيةً» من ذي قبل. وفي سياق ذلك التراجُع، سُكت تماماً عن مطلب استعادة الأسيريْن من دون قيْدٍ أو شرط، بل وخَرَج أمرُهُ من التداول السياسيّ، واستُعيض عن هدف تدمير البنية التحتية العسكرية لـ «حزب الله» بهدفٍ آخر هو إضعافها وتقليصها والحدّ من قدرتها الرَّدعية. أمّا نزع سلاح الحزب، فَبَلَع لسانه ليُخْلي

المجال أمام هدفٍ أقلّ تواضُعاً: إبعاد سلاحه إلى ما وراء نهر الليطاني شمالاً، أي إلى ما بعد عشرين كيلومتراً ـ في أبعد نقطة امتدادٍ بريّ ـ عن الحدود مع فلسطين المحتلة.

لم يكن هذا التناقُصُ المتزايد في منسوب الأهداف الإسرائيلية من الحرب، وتراجعها إلى حدودٍ أكثر تواضعاً، إلا ثمرةً موضوعية لفعلِ مقاومةٍ ناجح أدَّاه مقاتلو «حزب الله» على جبهة المواجهة العسكرية، وفرضَ على العدوان إدراك الحقيقة المُرّة: استحالة إلحاق هزيمة عسكرية بالمقاومة تفتح الطريق أمام إحراز انتصارٍ سياسيٍّ تفرض فيه إسرائيل شروطها على لبنان والمقاومة في نفس الآن.

وإذا كان عدمُ التناسب هذا بين الأهداف السياسية للعدوان ـ وهي كبيرة ـ وبين نتائجه العسكرية: وهي متواضعة، ممّا يحمل على القول بأن العدوان الإسرائيلي تعرّض لنكسةٍ حادّة في لبنان، فإن في التفاعلات السياسية البعيدة المدى التي أطلقتْها نتائجُ الحرب في الداخل الإسرائيلي ما يقيم دليلاً إضافيّاً على تلك النكسة. لِنُطالع سريعاً بعض أهمّ تلك التفاعلات ودلالاتها.

نقدُ المؤسسة العسكرية كان أوّل وأبرز تلك التفاعلات على الإطلاق. وأهميةُ هذا النقد تأتي من أن مؤسّسة الجيش ظلّت على الدوام خطّاً أحْمرَ في الحياة السياسية الإسرائيلية ومُحرَّماً من مُحرّماتها مُمتنعاً عن أية مساءلةٍ. وإذا كان من المفهوم تماماً أن يتمتّع هذا الجيش بحُرْمةٍ سياسية فيرتفع عن أيّ جدلٍ داخليّ بسبب فتوحاته العسكرية وتنزُّلِهِ منزلة العمود الفِقْريّ للدولة والمجتمع في إسرائيل، فإن فشَلَهُ في إنجاز أيّ شيءٍ ذي بال في مواجهة المقاومة الإسلامية في لبنان أفْقدهُ هَيْبَتَهُ، وَرَفَعَ عنهُ هَالتَهُ الأسطورية واطمئنانَ المجتمع الإسرائيلي إلى قدرته، وفَتَح طوراً جديداً من أطوار العلاقة العمومية به هو طور المحاسبة. بَدَا المجتمع الإسرائيلي مستعدّاً، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، لتعريض أسطورته العسكرية لأسئلةٍ واقعية دقيقة تطال كل شيء: كفاءة القيادة العسكرية، وجاهة الخطط الحربية، أهلية الجيش للقتال، قدراته الاستخبارية... إلخ. في المقابل، كان الشعور الإسرائيلي بقوة المقاومة (و«حزب الله») وقدراتها القتالية وكفاءة رجالها يتزايد ليرتفع إلى مستوى الاعتراف بنجاحها في إحرازِ نصْرٍ.

في الأثناء، كان نقدٌ موازٍ لأداء المؤسّسة السياسية (حكومة أولمرت على وجه التحديد) يتّسِعُ نطاقاً، فيخرج من الدائرة الضيقة (المعارضة اليمينية والصحافة) إلى الرأي العام، ليصنع توازناتٍ في القوى جديدة. تَنَاوَلَ النقدُ مستويات متعدّدةً: سوء الأداء السياسي، التخبُّطَ في اتخاذ القرارات، التردّدَ غير المحسوب في المبادرات،

توريطَ الجيش في مغامرة غير مأمونة النتائج، الاستتباع والذَّيْليَّة للجنرالات، قلّة الدراية بالشؤون الحربية، التبعية السياسية للقرار الأمريكي . . . إلخ. والنتيجة أن النخبة الحاكمة في إسرائيل ـ بحزبيْها الرئيسيْن: «كاديما» و«العمل» ـ دفعتْ بذلك الفشل كلِّه ثمناً من شعبيتها وتمثيليتها على نحو أطاح بهما تماماً، كما تكشف عن ذلك نتائجُ استطلاعات الرأي الأخيرة، وفتحت الطريق بذلك سالكاً أمام عودة سهلة لقوى اليمين المتطرف إلى السلطة في الدولة العبْرية: المحمولة على صهوة فكرة الانتقام لإسرائيل ممّا لحِقَها من عار الهزيمة.

ولم تلبث إسرائيل ـ في مؤشّرٍ **ثالث** على هزيمتها ـ أن اعترفتْ، بلسان أكثر من مسؤولٍ من قادتها، أن الإدارة الأمريكية هي من تدخّل لإنقاذها في مجلس الأمن حين تفاقَمَ إخفاقُها العكسريّ وتبَيّنَ عجزُها التامّ عن إحداث أيّ اختراقٍ جدّيّ في الجدار الدفاعيّ للمقاومة في معارك الجنوب اللبنانيّ. ولا يُناظرُ هذا الاعتراف في أهميته وقيمتهِ إلاّ الاعتراف بأن التدخُّل السياسيّ الأمريكيّ في مجلس الأمن أعطى إسرائيل سياسيّاً ما لم تَقْوَ على الحصول عليه عسكريّاً. كما إن الحرب الأخيرة قد أدت إلى زعزعة نظرية الأمن الإسرائيلية التي كانت تعتمد على مبدأ القتال خارج حدود إسرائيل، ولم تعد الجغرافيا والحائط الأمني يوفران لها الأمان. إضافة إلى اضطرارها للتخلي عن سياسة (الانطواء) أي الانسحاب المنفرد من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية.

ليس لدينا شَكٌّ في أن كثيراً من علامات المُكابرة باديةٌ على مواقف إسرائيل وسلوكها السياسيّ، وأنها تمنعُها من الاعتراف الجهير بالهزيمة المروِّعة التي تلقَّتْها في لبنان. غير أن في المجتمع الإسرائيلي بعضَ شفافيّةٍ سياسيَّةٍ تَسْمحُ ولو بقليلٍ من ذلك الاعتراف. هي قطعاً ليست ناجمةً عن خُلُقيّةٍ سياسيّةٍ بقدرِ ما هي حصيلة معاركَ طاحنة على السلطة فيها. ولكن ما هَمَّ إن كانتْ كذلك، المُهمّ أنها تستطيع الإفصاحَ عن نفسها بمقدار. المشكلة عندنا (في الوطن العربي وفي لبنان)، أو قُلْ هي كذلك عند كثيرٍ منّا ممّن يتفوّقون على أنفُسهم في إبداء فعْل المكابرة ضدّ الاعتراف بحقيقةٍ يخشَون الاعتراف بها هي أن المقاومة اللبنانية كسبت حرباً، أو قُل كسبتْ حربَ إسرائيل ضدّها. تصبح المشكلة أكبر حين يتصورون انتصار المقاومة هزيمةً لهم!

٣ ـ نصْرُ «حزب الله»

لم يكن «حزب الله» مَنْ أراد الحرب حتّى يُسْألَ عمّا إذا كان أحرز نصراً عسكريّاً فيها أو عمّا إذا كان قد أفْلحَ في تحقيق أهدافه السياسية التي رامَها منها، أو عمّا إذا

كان قد خسر الحرب عكسرياً وأضاعَ أهدافها سياسيّاً؛ وإنما إسرائيلُ هي من أراد الحرب وذهب إليها، وهي ـ بالتالي ـ من يُسْأل عن رصيدِها منها. ومع ذلك، يجوز السؤال عن حصيلة الحزب من الحرب أو عن حصيلة الحرْب لدى الحزب. لكنهُ (أي السؤال) لن يكون هنا على النحو التالي المُفْترض: ماذا حقَّق الحزب من أهدافٍ في الحرب؟ فهو لم تكن له أهداف فيها لأنه لم يكن وراء إطلاقها، وإنما سيكون: ما الذي أسقطَهُ الحزب من أهدافِ اندلعت الحربُ من أجلها؟

يمكن القول، بقدرٍ كبيرٍ من الاطمئنان، إن المقاومة أسقطت معظم أهداف العدوان الإسرائيلي عليها وعلى لبنان، وفي ذلك نصرٌ كبيرٌ لها. حافظت على قدرتها الصاروخية التي تطلّع العدوان إلى هدف تدميرها تدميراً كلّياً. وحافظت على سلاحها الذي أتت الحربُ الإسرائيلية تعلن عن نيتها في نزعه بالقوة العسكرية وتنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ نيابةً عن مجلس الأمن. ومنعتْ إسرائيل، بصمودٍ عسكريّ مذهل، من احتلال جنوب لبنان إلى نهر الليطاني بهدف إخراج المقاومة من الجنوب. ثم احتفظت بالأسيريْن الإسرئيليّيْن لديها مُسْقطةً هدف إسرائيل استعادتهما من دون قيْدٍ أو شرط. وحين اكتشفتْ إسرائيل في سياق حربها على لبنان أن الأهداف التي وضعتْها لعدوانها أعلى بكثير مما تستطيع تحقيقه ـ بعد أن فاجأتْها المقاومة بصمودها الأسطوري ـ فاضطرت إلى خَفْضِ سقفها للقبول بصيغة تشكيل قوة دولية (أطلسية أو متعددة الجنسيات) للانتشار في الجنوب وعلى الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وتمتيعها بصلاحيات قتالية واسعة تصل إلى حدّ نزع سلاح المقاومة في الجنوب، نجحتِ المقاومةُ مجدّداً في إسقاط هذا الهدف وفي فرْض العودة إلى صيغة «اليونيفيل» المعمول بها في الجنوب اللبناني منذ العام ١٩٧٨ مع توسيع لعديدها وقدراتها لا يمسّ صلاحياتها التقليدية، ولا يحدّد عملها تحت أحكام الفصل السابع من «ميثاق» الأمم المتحدة على نحو ما أرداتْ إسرائيل والإدارة الأمريكية.

النتيجة أن المقاومة خرجتْ من الحرب محتفظةً بقواها الذاتية من عملية التدمير الإسرائيلي الشاملة، ومحتفظة بقدرة الرّدع المضادّ لديها، الأمر الذي سيتعزّزُ به الموقع الدفاعيّ للبنان أمام أية مغامرة عسكرية إسرائيلية يُحتَملُ قدومُها مستقبلاً على نحو ما توحي به تصريحاتُ قادة العدوّ العسكريين والسياسيين منذ نهاية القتال، وعلى نحو ما يُخشى من أن يُسوّغهُ غموض فقرات القرار ١٧٠١ الملغوم.

لم تكُن المقاومةُ وحدها منْ حقّق هذا النصر على العدوان الإسرائيلي، لبنانُ كلّه ـ

دولةً وشعباً ومقاومة ـ حقّق النصر: حقّقَهُ حين صَمَد وفرضَ على العدوان أن يتوقّف من دون أن يُحرزَ الأهدافَ العسكريةَ والسياسيةَ التي من أجلها انطلق. وهو نصرٌ لا تستبينُ قوَّتُه وأهميَّتُهُ إلاّ متى أدركنا أن إسرائيل لم تُوقِف حرباً من حروبها إلاّ بعد أن تكون أحرزتْ فيها شيئاً ذَا بالٍ. . .

وحقَّقَ النصر حين رفَضَ بالإجماع القبول بوصاية عسكرية دولية تنال من سيادته أو تُجدِّدُ حرباً عليه من قوّى أجنبية على مثال تلك الوصاية التي حملَها اقتراحُ تشكيل قوةٍ دولية من «حلف شمال الأطلسي» أو من قواتٍ متعددة الجنسيات تنتشر في جنوبه وتقوم بمهام قتالية ضدّ وجود المقاومة في الجنوب. وبانتصاره عليها، انتصر على حربٍ إسرائيلية بالوكالة تقوم بها قوّى عسكرية على شاكلةِ تلك التي قامت في كوسوفو أو في أفغانستان.

وحقَّق النصر حين قَطَعَ الطريقَ على سيناريو الصّدام بين الدولة والمقاومة ـ الذي اشتغلت عليه السياسة الأمريكية والعملية العسكرية الإسرائيلية طويلاً ـ وأعاد إنتاج تفاهُم بينهما على القواسم الوطنية المشتركة وأوّلُهَا كَفُّ أذى العدوان على لبنان وحمايةُ النسيجِ اللبناني والتماسُكِ الداخلي من مخاطر التمزيق؛ وهكذا ألحق لبنانُ الهزيمة بمشروع التفتيت والحرب الأهلية الذي حملتْهُ الغزوةُ الإسرائيلية شكلاً من أشكالِ الضغط على البنية اللبنانية لتفجيرها من الداخل وإطلاق مفاعيل ذلك التمزيق كي تستكمل ما بدأَتْهُ الغزوةُ الإسرائيليةُ تلك.

ثم إنه حقَّق النَّصْرَ حين فرض صمودُهُ على «المجتمع الدولي» وقوى القرار في هذا «المجتمع» أن تأخذ مطالبَهُ الوطنية وحقوقهُ في مزارع شبعا المحتلة في الاعتبار عند إصدار القرار ١٧٠١ بعد أن أسقط هذا «المجتمع الدولي» تلك المطالب منذ ستة أعوام، أي منذ الإعلان الدولي عن تنفيذ القرار ٤٢٥ ـ عقب انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني ـ ورسم «الخط الأزرق» على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة.

وهناك ثمة أمر واحد لا بد من الإشارة إليه في هذا الإطار، وهو أن المقاومة اللبنانية لم تعد تستطيع، بعد أن وضع الجيش اللبناني وقوات «اليونيفيل» على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، افتعال صدام مع إسرائيل، إذا ما أرادت ذلك لأسباب وأهداف غير لبنانية.

وإلى جانب ما تحقق من مقومات النصر فإن هناك ثمة جوانب أخرى تستدعي الإشارة إليها:

١ ـ مزارع شبعا قد أخرجت من القرار ٢٤٢ ووضعت على جدول أعمال القرار ١٧٠١، وأن الأمين العام سيقدم تقريراً حولها خلال شهر إلى مجلس الأمن، وليس هناك مجال غير إعادتها إلى لبنان، بعد أن أكدت سورية رسمياً وتحريرياً إلى الأمين العام، أنها لبنانية؛ أما الخرائط، فإن لدى لبنان خرائطه، وأما الترسيم، فيتم بعد الجلاء الإسرائيلي عنها، إذ لا يمكن تحقيقه مع وجود الاحتلال للمزارع.

٢ ـ خريطة الألغام تم تسليمها إلى الأمم المتحدة.

٣ ـ تبادل الأسرى قد أقرت به إسرائيل، وتم الاتفاق من قبل إسرائيل والمقاومة على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتنظيم آليات مفاوضات التبادل.

٤ ـ ردع إسرائيل، وهذا المبدأ قد ثبت قدرة المقاومة على ذلك بما لا يقبل الشك.

وقد يكون هناك منْ هو مستعدٌ للتشكيك في هذا النّصر المؤزَّر الذي حقّقه «حزب الله» ولبنان، أو التقليل من قيمته ومن مَدَاهُ الاستراتيجي، بالقول إن كُلْفتَهُ كانت كبيرة وربّما أعلى من عائداته، لأن لبنان فقدَ كثيراً في هذه الحرب: بَشَرَهُ وبُنَاهُ التحتية واقتصادهُ وعمرانه . . . إلخ. أمّا أن يكون لبنان قد فَقَدَ ذلك كلّهُ، فهو مما لا يقْبَلُ جدَلاً: إذْ ما الذي يمكن أن ينتظِرَهُ المرءُ من الكيان الصهيوني غير الإبادة والتدمير الوحشيّيْن؟! ولكن من قال إن الحرب من دون ثمن؟ والأهمّ من ذلك من قال إن إسرائيل لم تتلقَّ من الخسارات ما تلَقَّاهُ لبنان؟ بل لعلّها المرة الأولى في تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية التي يَحْصُلُ فيها توازنٌ في الخسارة بين العرب وإسرائيل: إنْ على صعيد الخسائر البشرية أو المادية[١٧].

وقد يقول القائلُ نفسه إن حصول لبنان على القرار ١٧٠١ يدُلُّ على أنه لم يظْفر من الحرب بغنيمةٍ سياسيّةٍ توازي حجم ما تعرّض له من خسارات أو ما قدّمَهُ من تضحيات؛ فالقرارُ ما أنْصف لبنان في حقوقِهِ المشروعة وما أقْسَطَ إليه في شروط «وقف الأعمال العدائية»، بل غرّمَهُ أشدَّ التغريم، وحمّل مقاومتَه مسؤولية

---

(١٧) بعد وقف العمليات الحربية، نشرت جريدة **يديعوت أحرونوت** جدولاً بخسائر إسرائيل ورد فيه أنها فقدت ١١٧ جندياً قتيلاً و٣٩ مدنياً قتيلاً، وسقط لها ٥٠٠٠ جريح، وتهدّم فيها ١٢٠٠٠ منزل، وأُحْرِقت فيها ٧٥٠٠٠٠ شجرة، وتحطمت لها خمس طائرات، وبلغت خسائرها المادية ٢٥ مليار شيكل، أي حوالى ٦ مليارات دولار. انظر: غاد لينور [وآخرون]، «الحرب في أرقام،» **يديعوت أحرونوت**، ١٥/٨/٢٠٠٦، وخير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٢٦.

إعلان الحرب، ومنحَ إسرائيل «حقّ الدفاع عن النفس»، ووفَّر للاحتلال الإسرائيلي لبعض المواقع الحدودية في الجنوب ذرائع ومسوِّغات. . . إلخ. وذلك كلُّهُ صحيح؛ غير أن الأصحَّ من هذا أن القرار ١٧٠١ لا يعكس البتة ميزان القوى العسكري في الحرب، ولا النتائج الموضوعية التي ولَّدَهَا القتال وأفضى إليها، ولا يَصحُّ الاستناد إليه كنصٍّ يترجِمْ موازين النصر والهزيمة. إن هذا القرار وُلِدَ من رحم أخرى غير الحرب، وأتى يعبّر عن ميزان قوىً آخر غير ميزان القوى في الحرب هو ميزان القوى الدولي وضمنه ميزان القوى داخل مجلس الأمن. إن قوة أمريكا في النظام الدولي هي ما أنتج القرار ١٧٠١ وليست قوة إسرائيل في ميزان الحرب. وكما كان في وسع أمريكا أن تستصدر قراراتٍ ضدّ لبنان من دون حرب ـ مثل القرار رقم ١٥٥٩ والقرار ١٦١٤ والقرار ١٦٨٠ ـ كذلك في وسعها أن تستصدر القرار ١٧٠١ وأسوأ منه. وعليه، ليس من معنًى لأيةِ محاولةٍ ترومُ النَّيْل من صورة انتصار «حزب الله» متأبِّطَةً شرَّ القرار ١٧٠١.

الفصل الخامس

مطالعات استشرافية لبعض نتائج الحرب

أولاً: المقاومة والمجتمع العربي

خيضت الحربُ الإسرائيلية ـ الأمريكية على لبنان في معظم الساحات العربية. ثِقْلُها الأكبر وعبئُها الرئيسُ وقع على لبنان: شعباً ودولةً ومقاومةً ومُقَدَّرات، لكن بعض ذلك العبءِ وقع على مساحاتٍ واسعةٍ من المجتمع العربيّ، فأطلق فيها تفاعلاتٍ سوف تتردَّدُ آثارُها في مدًى من الزمن السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ مديد. بَدَا المحيطُ العربي ـ الأقربُ والأبعد ـ وعلى مدى شهرٍ كاملٍ أشبهَ ما يكون بحديقةٍ خلْفيّةٍ للبنان تقعُ ضمن حوْمته. هي المرة الأولى، إذاً، في تاريخ العرب المعاصر التي يتحوَّل فيها لبنانُ (الصغيرُ بمساحته الجغرافية وبديمغرافيته، الكبيرُ الكبيرُ بتراثه في الحضارة والثقافة والحريّة والمقاومة) إلى مركزٍ تدور في فلَكِه أطرافٌ وهوامشُ عربية، وتضْبط وتيرة حركتها على إيقاعِ ما يُوَلِّدُهُ من وقائع: يفعل، فتتردَدُ أصداءُ فعْله في كل شبْرٍ من المكان العربيّ الفسيح.

من المأثور في مثل هذه الحال من السؤال عن الصِّلة التي كوَّنها شارعٌ عربيٌّ متفاعلٌ وملتهبٌ ببلدٍ عربيّ يحترق ويرُدُّ على حريقه بالحرائق (في عُقر «دارِ» العدوّ) أن ينصرف التفكيرُ إلى تقدير أنماط الاستجابة الشعبية العربية للعدوان، والأشكال المختلفة للردّ عليه في الداخل العربي، ومدى قيمةِ مساهمة هذه الردود في إنتاج أرصدة سياسية عربية يتعزّزُ بها رصيدُ المقاومة في لبنان في جبْه الغزوة الصهيونية ـ الكولونيالية عليه ومعاقبة آلة دمارها. والمأثورُ، في مثل هذه الحال، على نحوٍ أدقّ أن يُسْأل عن عدد المظاهرات والمسيرات الشعبية التي زحفت في شوارع المدن

العربية، وعدد من الْتَأموا فيها من المواطنين، ونوعية الشعارات التي أطلقتْها الحناجر، وعدد مهرجانات الخطابة المعقودة لإبداء آيات التضامن، وعدد البيانات التأييدية الصادرة عن الأحزاب والجماعات السياسية، ومنسوب الضغط الداخلي الذي تولِّدُه هذه الحال من الحَراك الشعبي على «صانع» القرار العربي... إلخ. لكنَّا نُؤْثِر عدمَ الخوض في ما قَرّ عليه المأثورُ من التفكير في مثل هذه «النازلة» اليوم، وطرْح السؤال بطريقة أخرى.

ما الذي قدَّمتْه ملحمةُ المقاومة والصمود في لبنان للوطن العربي؟

هذا السؤال أجدر من غيره بالانتباه إليه. لنقُل ـ بغير مداورةٍ ـ إنه أجدرُ من السؤالِ المأثورِ والتقليديّ: ماذا قدَّم الوطن العربي للبنان كي يُحمل عنه عبء جَبْهِ العدوان وحْدَهُ أو يُخفِّف عنه وطأته؟

سيأتي زمنٌ نحاسب فيه أنفسنا ـ نحن العرب ـ حساب مَلامَةٍ أو حساب ندامَةٍ أو حساب كرامةٍ عمّا قدّمناه أو عمّا لم نقدِّمْهُ للبنان. دعْ عنكَ في هذا الحساب ـ هنا ـ حسابَ من نَاءَ لبنانُ بثقْلِ تقوُّلِهِمْ في مقاومته عن «المغامرات غير المحسوبة»، فهؤلاء ما فعلوا بما أتَوْهُ من كبائرِ القول في حقّ لبنانَ سوى أنهم خاضوا في «مغامرات غير محسوبة» لا تَسْتُر عورتَها أُعْطياتُهم من المال والمساعدات. وإنما الحساب الذي نقصد هو حساب مجتمعاتنا وقواها الشعبية عمَّا قدَّمَتْ: وفيها ما يشرِّف وفيها ما لا يعْدُو رَفْع ملامة. وهو في الأحوال جميعاً حسابٌ مؤجَّل.

عودٌ إلى السؤال الأجدر...

قدَّم لبنانُ المقاوِم في ملحمته البطولية المذهلة جَرْدةَ حسابٍ للعرب مع حزمةٍ من الأوضاع والأوهام استبدَّتْ بهم في زمن الهزيمةِ الطويل، وذهبتْ بهم ـ في ما مضى ـ بعيداً عن قناعاتٍ كوَّنتْها المنطقةُ وأهلُها ـ عن مصيرها القومي منذ منتصف القرن الماضي وحتى انتصار الصهيونية والاستبداد في زمنٍ ما من عقد السبعينيات:

حرَّرهم لبنانُ من خوفهم على حقهم في رفع الصوت أعلى في وجه نخبٍ حاكمةٍ تكفِّر من يتحدث بغير صوتها، فَقَذف بجموعهم إلى الشوارع صارخين. صحيح أن مشاهد الجموع المتظاهرة باتت مألوفة منذ ثلاثة عقود في بلدان كالمغرب ومصر، أو منذ عقدين في أخرى مثل الأردن والسودان والجزائر، أو منذ عقدٍ في ثالثةٍ أخرى مثل اليمن والبحرين، لكنها أصبحت قبل يومين ممكنةً في ليبيا وتونس وبلاد الحرمينْ. وظنِّي في هذا أنه كَسر قاعدةً مديدةً في علاقة «المواطنين» بالشأن

العام. وأيُّ شأنٍ عام؟: مصير الأمة في وجه أعدائها. وبعد الآن، سيكون على الحاكم بأمْرِه وصحابته وآلِ بَيْتِهِ أن يأخذ في الحسبان غضبةَ شارعه قبل أن يرتجل الموقف السياسيّ الحرام، الموقف الذي يستبيح مقدَّسات المجتمع الوطنية والقومية والروحية، فيستسْهِل القذف في شَرفِ أحرار الأمَّة.

وحرّرهم لبنان من أوهام «السلام» مع عدوٍّ فاشيٍّ عنصريٍّ لا يرى في العرب والمسلمين إلاّ بعُوضاً يليقُ به الدَّوْسُ عليه والقتلُ من أجل «تنظيم» المكان لـِ «شعب الله المختار». شدّدَ الدّرسُ اللبنانيُّ على حقيقةٍ تضافرت الصناعةُ الإعلاميةُ الأمريكيةُ والتواطؤُ العربيُّ الرسميّ على محْوِه من الأنفس والعقول والبرامج الدراسية وخُطب الجمعة وعظات الأحد: إسرائيلُ عدوُّ الأُمَّةِ من الماء إلى الماء، ولا تقوم للأمة قائمةٌ والعدوُّ هذا طويل الأسنان والأظافر. أمّا تسويقُ صورته كالحَمَلِ الوديع الذي يطلب أماناً بين العرب، أو حتى كوحشٍ قابلٍ للترويض والتدجين، ففعلٌ من أفعال الإثْم السياسي وكبيرةٌ من الكبائر غير القابلة للمغفرة السياسية وخديعةٌ سخيفةٌ لرَهْطٍ من القوم لا يعْقلون: إذْ متى صار الوحشُ الكاسرُ حيواناً أليفاً يلْقُمُهُ صاحبُه من فضلات طعامه؟!.

وحرّرهم لبنانُ من ثقْل الشعور القاتل بالدُّونية والصَّغار وزرايةِ النفس أمام الوحش الكاسر وجيشه «الذي لا يُقْهر». أرهقَهُم الشعورُ بالهزيمة طويلاً حتّى خالوا أنهم لا يقْووْن على رفع الرأس. عاينوا جيوشهم منكسرةً في ساح الوغى أحياناً وأسلحتَها تتكدّس في المستودعات إلى أن تصدأ في معظم الأحيان. وشاهدوا بأمّ العين زعماءهُم يوقّعون صكوك الاستسلام للعدو فترتفع أعلامُهُ في عواصمهم، أو يسْتقْبلون رُموزه في ديارهم وكأنهم يستقبلون أشقّاء لهم! وقيل لهم طويلاً أنْ لا سلامة لكم أو لمجتمعاتكم إلاّ متى سلَّمْتُم بحق «العدوّ» في الوجود في دياركم والامتناع عن التفكير ـ مجرَّد التفكير ـ في قتاله، فذلك خَيْرٌ لكم وأجْدى. ودارتْ ماكينةُ التّحبيط والتّيئيس لتفعل فعْلها المدمِّر في الأعصاب والنفوس، وانطلقت ألسنةُ ثقافةِ الهزيمة من أغمادها تبُثُّ السُّموم في خَلْقِ الله، فتفْتَحُ لها منابرُ الصحافة والإعلام والنشر أوسع المساحات لتتغوّطَ مقالاتِها النيوليبرالية المتصهينة، ذاهبةً في مداتح «الصُّلح» و«السلام» حدوداً يخجل منها كتابُ بني إسرائيل أنفسُهُم! قالتْ لهم المقاومة إن «الجيش الذي لا يُقْهر» قُهِر في أصغرِ بلدٍ عربيّ، وقهَرَهْ فتْيَةٌ من الأبطال لا يملكون بوارج أو طائراتٍ أو دبّاباتٍ أو مدافع ثابتة، لا يملكون إلاّ دَمَهُم وشرفَهم وروحهم القتالية العالية. وقالت لهم إن نساء العرب لا يَلِدْنَ الراقصات والمطربات والحشّاشين والسَّلبيين واللامبالين والمبهورين بالمثال الأمريكي في المأكل والملبس

والمغْنَى ورطانة الكلام فقط، بل يلذْنَ المناضلين والمقاتلين والمرابطين عند ثغور هوية الأمة يحرسونها من غارات الأعداء وديدانهم في الداخل العربيّ.

إن شِئنا أن نُجْمِل ما فصّلت المقاومَةُ تقْدِمتَهُ إلى الوطن العربي قلنا إنها منحتِ المجتمع العربيَّ والمواطنَ العربيّ أثمن رأسمالٍ يحتاج إليه في ظَلْمَة الهزيمة الظلماء الطويلة: **الثقة بالنفس.**

نعم، لقد دُمِّرَ لبنان وكانت التضحية غالية. لكن لبنان الذي سيُعيد إعمارَ ما تهدَّم، **يعيد منذ الآن إعمار الوطن العربيّ نفسيّاً.**

ثانياً: الحرب والنظام العربي

لم تكنِ الحربُ الإسرائيلية ـ الأمريكيةُ على لبنان العامل الذي أطلق هذه الحال من الاستقطاب السياسيّ الحادّ الذي يشهده النظامُ العربيّ الرسميّ، لكنها أخذتْهُ إلى حدودٍ بعيدة في حدَّة الاصطفاف الداخليّ بين معسكريْن وموقفيْن. كان هذا الاستقطاب سِمَةً رئيساً في يوميات النظام العربيّ منذ ميلاده المؤسّسيّ قبل ستين عاماً، وعلى وجه التحديد منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إذ ظلّ تاريخُه تاريخَ انقسام وتقاطُب: في «حلف بغداد» والمعركة الناصرية ضدّه، حيال أحداث الحرب في لُبنان العام ١٩٥٨، حيال ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق (١٩٥٨)، حيال الوحدة المصرية ـ السورية قياماً وانفراطاً (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، حيال الثورة في اليمن والصراع المصري ـ السعودي عليها؛ ثم زاد حدةً بعد حرب العام ١٩٦٧ في مناسباتٍ مختلفة: الموقف من العمل الفدائي الفلسطيني في الأردن وفي لبنان، الموقف من الحرب الأهلية اللبنانية والتدخل السوري، الموقف من القرار ٢٤٢ في القمة العربية في «فاس» (الأولى)، الموقف من التسوية السياسية للأزمة اللبنانية قبل «اتفاق الطائف»، الموقف من الحرب العراقية ـ الإيرانية في سنوات الثمانينيات؛ ثم لم يلبث أن بلَغ ذُرَاهُ منذ «أزمة الكويت» والعدوان الأطلسي على العراق في مطلع العام ١٩٩١ حتى الآن مروراً بالخلاف حول «اتفاق أوسلو»، و«اتفاق وادي عربة»، وعملية التطبيع مع الدولة العبرية، والحرب الأمريكية على «الإرهاب»، وغزو العراق واحتلاله.

إذا كان من إضافةٍ أضافتْها الغزوةُ الصهيونية ـ الأمريكية للبنان إلى هذا الاستقطاب، فهي في أنها آتتْ مناسبةً لتظهيره على نحو فاقع وكشفت المكنون من مفارقاته كما لم تفعل ذلك أزمةٌ قبْلاً. ومنْ أبْدَهِ ما يُمْكِنُ أن نَسْتَبْدِهَهُ أن هذه الحرب، المرتَدَّةِ نتائجَ إلى نَحْرِ إسرائيل ومُرْضعتِها الأمريكية، لن تكون آخر «نازلةٍ» ينقسم

حولها الفقهُ السياسيّ للنظام العربي، فينتج ما لا حَصْر له من الفتاوى حولها.

من النافل القولُ إنّ مشكلةَ هذا النظام العربي الرسمي مشكلةٌ بنيويةٌ بَداءةً، أي تتغذّى من بنية النظام نفسه الذي يعيدُ إنتاج بُنَى الدولة والسلطة وانحيازات نخبها داخل إطاره المؤسّسيّ والسياسيّ. نحن ـ هنا ـ لسنا أمام منظومة إقليمية محكومة بالتشابه في البُنى والخيارات مثل الاتحاد الأوروبي أو مجموعة «النافتا» أو «الآسيان»، وإنما نحن بإزاء رابطةٍ فسيفسائية تَجْمَعُ في تضاعيفها ما ليس يَقْبلُ الجمْع: دُولٌ ودويلات وأشباهُ دويلات، أنظمةٌ يُحْكُمُها العسكر وأخرى يحْكُمْها رؤساء العشائر وزعماء الطوائف، محْميّاتٌ سياسية خارجية ودولٌ تحاول أن تَحْفَظ استقلالاً، دولٌ يرْفُل «مواطنوها» في نعيم البذخ وأخرى يبحثُ صعاليكُها عن الطعام في صناديق القُمامة، دولٌ تشهد حياةً حزبية ونيابية يرتفع فيها صوتُ المعارضة وأخرى تحسب السياسة شأنا خاصاً بـ (الخلفاء) وتحسبُ المعارضة فعلاً من أفعال الآثام والكبائر!

لا تجْمعُ بين أمشاجِ هذا الأرخبيل العربي الفسيفسائيّ الذي اسمُه «النظام الإقليمي العربي» ـ وليعْذُرْنا في التحفُّظ على التسمية صديقُنا الأستاذ جميل مطر ـ سوى علاقةٌ بينيّةٌ مغشوشةٌ ومكذوبةٌ هي «التضامن العربي»: الذي أطْعمتْنا إيّاهْ مطابخُ النظام العربيّ إلى حدودِ جاوزت الشّبَع.

عرض هذا النظامُ العربيُّ نفسه على مرآة لبنان، فانفضح. هو اليوم ـ في هذه المرآة ـ عاجزٌ تماماً عن أن يُتمْتم بمفردات التضامن. وقدرتُه على إخفاء انقسامه أقلُّ من قدرة اللبنانيّ على الاحتماء من قذائف إسرائيل بِشَتْلةِ تبْغ في مزارع الجنوب. وانقسامُهُ اليوم شديدُ الوضوح والصراحة بين معسكريْن فيه: معسكر المقاومة والممانعة، ومعسكر التغطية على العدوان بـ «واقعية» ترفع الغطاء عن الأول بِتِعِلّة أنه يخوض في «مغامرةِ غير محسوبة». ليس المعسكر الأول رسمياً تماماً لأن الرسميّ فيه قليلٌ (سورية وبعض النظام اللبنانِ وبعض السلطة الفلسطينية) والشعبيُّ فيه أكثر (المقاومة اللبنانية، المقاومة الفلسطينية، المقاومة العراقية، القوى الوطنية والإسلامية العربية، «الشارع» العربي). أمّا الثاني، فرسميٌّ تماماً والحمدُ لله وليس له من سندٍ شعبيّ إلاّ ما يزْعمُه في إعلامه الباهت والمبحوح. المعسكر الأوّل قويٌّ بذاته على ضعْف له في الأدوات، والثاني «قويّ» بخارج يُجَنِّدُهُ ويفْرضُ عليه الإملاءات.

وربّ قائلٍ يقول إن معسكر الرافضين العرب مسنودٌ من خارج الوطن

العربي: من إيران. لستُ متأكّداً إن كانت حاجتُهُ إلى ممارسةِ فِعْل الممانعة والمقاومة رهْنٌ بمساندة إيران، فالذي أعْلمُهُ أنه مَانَعَ وقَاوَمَ لعقودٍ قبل أن تقوم ثورة إيران في العام ١٩٧٩. ولكن، مَن ذا الذي ينفي أن معسكر المُذْعِنين مدعومٌ من أمريكا (= وهي ليست مسلمة أو صديقة كما إيران)، بل مُؤْتَمَرٌ بإمرتها غيرُ خَجِلٍ من «الشراكةِ» معها في حماية حدود رضيعِها الإسرائيلي ولو من باب النَّيْل الجَهِير من شرعية المقاومة؟!

وإذا كان من جديدٍ جدَّ في مشهد الاستقطاب العربي هذه الأيام، بمناسبة العدوان الصهيونيّ المدحور على لبنان، ففي أنه بدَا في صورةِ انقسام بين معسكريْن وموقفيْن على تقدير الأخطار والأولويات وعلى نمط جدول أعمال كلٍّ من الفريقيْن، فالمعسكرُ المتبرِّم بالمقاومة بُرْماً ـ ويَا لَيْتَهُ كان أقلَّ غِلْظَةً وخشونةً واحتداداً في مفرداته ـ مهجوسٌ منذ فترةٍ بهاجسٍ واحدٍ وحيد يتردَّد في كلِّ مناسبةٍ: الخطر الإيراني (وقد تَزَايدتِ المخاوفُ منه من معاينَة ما يجري في العراق منذ احتلاله قبل أربعين شهراً). لكنَّه يدفع بهواجسِه إلى حدِّ الحديث عن «الخطر الشيعي» غير ملتفِتٍ إلى أن هذا الضَّرْبَ من التعيين للأخطار إنما ينقُل المعركة إلى الداخل العربيّ نفسِه! أمّا المعسكر الثاني، فمفرداتُه سياسية ووطنية وقومية غيرُ مذهبية: الخطر الوحيد هو الخطر الصهيوني. ولَقَدِ الْتَقَى الجمْعان في لبنان: واحدُهُما يوجِّه سهامَهُ السياسية إلى «الشيعة»، والثاني يوجّه بنادقه إلى العدوّ الحقيقي الذي لا يَزِيغُ عن محجّة إدراكِهِ البيضاء إلاّ هَالِكٌ.

ولأن التعميمَ عدوُّ التحليل العلمي (حتى في استطلاعات الرأي والإحصاء الكمّيّ والاسْتِبْيَانات السوسيولوجية)، عليَّ أن أقول إن الانقسام العربي ـ بمناسبة الحرب على لبنان ـ حول تقدير الأخطار الرئيسة وحول الموقف من المقاومة «الشيعية» ليس عامّاً سائرَ دولِ العرب، فبعضُها لا يعنيه كثيراً التفكير في الخطر الإيراني لأسباب سياسية أو جغرافية، وقطعاً لا يعنيه الخوف من «الخطر الشيعي» لأسباب ثقافية واجتماعية (وهذه مثلاً حالُ بلدان المغرب العربي والسودان واليمن رسميّاً وشعبيّاً. . . وقد تكون ـ بل هي كذلك ـ حال مصر والأردن: شعبيّاً «على الأقل»)، ولذلك لا تجد مبرِّراً يدعوها إلى الاصطفاف مع المرتعدةِ فرائِصُهُم من ذَيْنِك الخطريْن. لكنها في الوقت نفسِه ـ ولأسبابٍ متعددة ومتباينة ـ لا تملك جرأةَ الاصطفاف في معسكر المقاومة والممانعة.

وبعد، ضربَ لبنانَ زلزالٌ تصدّعتْ له أركانُ النظام العربيّ فاحْتيجَ إلى ترميم

المشروخ منه بِجَمْعينْ فولكلوريّينْ لـِ «الديبلوماسية» العربية: أوّلُهما انعقد في مقرّ «الجامعة» العربية في القاهرة، وثانيهما طَلَبَ إذناً من إسرائيل للانتقال إلى لبنان كي ينعقد فيه! في الجمْع الأول نَعى السيد عمرو موسى «عملية السلام». وفي الجَمْع الثاني قالتِ المقاومة للسياسةِ العربية: عليكِ السلام.

ثالثاً: بدايةُ شرخٍ في المشروع الصهيوني

بدأتْ نتائجُ المنازلة العسكرية بين المقاومة اللبنانية والجيش الصهيوني تُطْلِقُ مفاعيلَها السياسية والاجتماعية والنفسية سريعاً داخل المجتمع الإسرائيلي. ولن يَمُرّ وقتٌ طويل حتى تبدأ اتجاهاتُ تطوُّرها فِي التَّبيُّن، وتأثيراتُها العميقة في الاستقرار. لنُطالع ما يبدو منها في الصورة الآن ـ ولمّا ينصرمْ شَهْرٌ على وقف العمليات الحربية ـ ولْنَستَشْرِفْ في الأفقِ المقبل ما سيَئِنُ له الأوان:

نقف، في مطالعتنا النتائج تلك، على نتيجتينْ رئيسَتيْنِ من نتائجها الآنية: فشل العدوان العسكريّ على لبنان، وارتداداتُ ذلك الفشل على الطبقة السياسية والجبهة الداخلية في إسرائيل.

المظهرُ **الأوّل** لفشل العدوان هو انكفاؤُهُ العسكري الذي حُمِل عليه حَملاً بسبب قوة التصدّي القتالي للمقاومة في المعارك البرية وقوة ضرباتها الصاروخية للعمق العسكري والاقتصادي والسكاني الإسرائيلي، وما أَحْدثَهُ ذلك كلُّه من خسائر بشرية فادحة في صفوف جيش إسرائيل ومستوطنيها ومن خسائر مادية لم تتعوَّدِ الدولةُ العِبْرية على تلقّي ما يناظرُها في الحجم والكُلفة. لكن وراء هذا المظهر الخارجي للفشل مظهرٌ **ثانٍ** هو الأهم في تقدير درجته وحدّتِهِ كفشل، أعني: سقوط أهداف العدوان. من النافل أن الحروب إنّما تُخاض من أجل تحقيق أهدافٍ سياسية: مُعْلَنة أو مُضْمرة. ولمّا كانت أهداف إسرائيل من العدوان عالية السقف منذ يومه الأول (عودة الأسيريْن من دون شروط، تدمير البنية التحتية للمقاومة، نزع سلاح «حزب الله»)، فقد بدتْ حصيلة العدوان متواضعة، بل دون المستوى الرمزي. لم يعُد الأسيران من دون قيْدٍ أو شرط، ولم يقع تدمير البنية العسكرية للمقاومة باعتراف جنرالات إسرائيل وبشهادة مئات الصواريخ التي انهالت على المستعمرات الإسرائيلية فِي الشمال الفلسطيني خلال الهزيع الأخير من الحرب، ولم يُنْزَع سلاح «حزب الله»، فماذا حصدت إسرائيل من حربها، إذاً، غير الحصاد المُرّ؟

ربَّ قائلٍ يقول إنها حصدتْ القرار ١٧٠١ الذي لا يُنْصف لبنان ومقاومته. هذا

صحيح. لكنه لا يُعطي إسرائيل أسرى، ولا يدمّر لها ما عجزت عن تدميره، ولا ينزع لها سلاحاً من «حزب الله». وهاهم قادة إسرائيل أنفسهم يَعُضّون على كبريائهم الجريح وخيبتهم من أنفسهم وجُنْدهمْ ويتحدثون عن حاجة إسرائيل إلى التفاوض على أسراها، أي عمَّا كان يمكن أن يحصل من دون حرب كما عَرَضَ عليهم زعيم المقاومة في اليوم الثاني عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦: يومِ الأسْرِ والعدوان الإسرائيلي المضاد! ثم ها هو كوفي أنان ـ أمين عام المنظمة التي أصدرت القرار ١٧٠١ ـ يعلن بالفم الملآن أن سلاح «حزب الله» مسألةٌ داخلية لبنانية، أي تُبْحث في الأطر الوطنية نفسِها التي كانت تُبْحث فيها (= «هيئة الحوار الوطني اللبناني») قبل الثاني عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦، أي أيضاً قبل أن تنْقضَّ إسرائيل على ذلك الحوار الوطني، فتختطف جدول أعماله السياسيّ متبرِّعةً على عجز القرار رقم ١٥٥٩ بأداةٍ (إسرائيلية) لتنفيذه! لقد دارتْ إسرائيل دورتَها الكاملة حول نفسها لكي تعود مدحورةً إلى حيث كانت، مع متغيِّرٍ «واحدٍ» ـ ولكن كبير ـ هو أنها ورَّطتْ نفسَها وسكانَها في حربٍ خاسرة لم «تنتصر» فيها على أحد ما خلا الأطفال والنساء والشيوخ والجسور والطرق والكهرباء والأسماك!

ولقد كان لزلزال الفشل العسكري المدويّ ارتداداتُه في الداخل الإسرائيلي على نحْوٍ فوريّ: لجان تحقيق في الهزيمةِ وأسبابِها، وجنود احتياطٍ يتذمّرون ويتظاهرون، وعائلاتُ جنودٍ صَرْعَى يحتجُّون، وسجالٌ سياسيٌّ أشبه ما يكون في حدّته وغلْظَةِ مفرداته بالحرب: بين الحكومة والمعارضة، بين اليمين و«اليسار»، بين السياسيين والعسكريين، داخل الحكومة وداخل المؤسَّسة العسكرية. وقبل هذا كلّه، وأثناءَهُ وبعدَه، داخل الصحافة والرأي العام. الجميع ضدَّ الجميع، وكلٌّ يحمّل مسؤولية الهزيمة للآخر: الجنود يحمّلونها لقياداتهم المرتبكة في قراراتها والمُحْجِمةِ عن تزويدهم بالعتاد الكافي. والجنرالات يحملونها للسياسيين والحكوميين الذين خفَّضوا من موازنة الجيش وتردَّدوا في دعم مخططاته الحربية. والحكومة تحمّلها للجيش والاستخبارات وفشلهما معاً في تقدير قوة «حزب الله» أو في اختراقه أمنياً. والمعارضةُ تحمّلها للحكومة التي أخذتِ المجتمع الإسرائيلي إلى حربٍ لم تستطع إدارتَها بكفاءة، فغرّمت البلد ولَوَّثَت سمعة الجيش. والرأي العام ضدّ هؤلاء جميعاً: الحكومة والجيش والاستخبارات، كما تقول نتائج استطلاعات الرأي(١).

(١) انظر مثلاً: نتائج استطلاع الرأي الذي أُجري في إسرائيل بُعيْد الحرب، ونُشر في صحيفة **معاريف**، ٢٠٠٦/٨/١٦.

يهتز الداخل الإسرائيلي تحت وطأة ثقلِ صدمة الفشل والمرارة والخيبة، وتبدو تناقضاتُه وكأنها على عتبة إطلاق صدَام أهليٍ من شدةِ احتدامها وحِدِّيةِ مواقف كلّ طرفٍ من أطرافها. لم تشهد إسرائيل مثيلاً لهذا النوع من الخلاف الداخلي على قضايا المصير الكياني حتى في حرب العام ١٩٧٣ وخساراتها الفادحة فيها. الفارق الوحيد أن نخبتها الحاكمة قبل ثلث قرن كانت أقل مكابرة في الاعتراف بالهزيمة من «نخبة» اليوم في إسرائيل. كان في وُسْع غولدا مائير أن تلتقط معنى ما حصل لدولتها وجيشها في «حرب أكتوبر» فتستقيل. أمَّا «مجموعة الأربعة» المهزومين اليوم (إيهود أولمرت، عمير بيريتس، شيمون بيريس، دان حَلُوتس)، فلا يملكون القدرة والشجاعة للاعتراف بأنهم قادوا كيانهم وجيشهم إلى هزيمةٍ نكراء سيكون لها ثمن باهظ مستقبلا.

تلك بعضٌ من النتائج الآنية التي تُلْحظُ اليوم بالعيان. أمّا المُختمز منها في رحم الآن مما سيُعْلن عن نفسه في المستقبل، فيمكن استشرافُ بعض ما يُرْهِصُ له منذ اللحظة، ومنه حقيقتان اثنتان ستزيدُهما المراحلُ القادمةُ انكشافاً: سقوطُ نظرية الردع الإسرائيلية وانهيار ثقة المجتمع (الإسرائيلي) بالجيش الإسرائيلي وبالتالي بعقيدة القوة والأمن:

قامت الاستراتيجيا الصهيونية طويلا على نظرية الرّدع. سلكت سبيلها إلى ذلك بحروبٍ خاطفة دمّرتْ فيها جيوشاً عربية وأخذتْ مزيداً من الأرض، أو بحيازةِ قدرة عسكريةٍ استراتيجية متفوقة (في مجال الأسلحة التقليدية وفي مجال أسلحة التدمير الشامل ومنها السّلاح النوويّ) تكفي لدرْء خَطَرِ أيّ تهديدِ عسكريّ عربيّ عليها في المستقبل. في الأثناء، لم تتوقف عن استعراض قوتها على العرب في حروبٍ خاضتْها مطمئنةً إلى أنهم لن يحركوا ساكنا. فعلتْ ذلك في «حرب الليطاني» (١٩٧٨)، وفي اجتياح لبنان وحصار بيروت (١٩٨٢)، وفي اجتياح الجنوب اللبناني (١٩٩٣)، وفي حرب «عناقيد الغضب» (١٩٩٦)، وفي إعادة اجتياح الضفة الغربية (٢٠٠٢)، وفي الحرب المستمرة على قطاع غزة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦)، ولم تَنْس طائراتُها أن تحمل رسالة الردع إلى «مفاعل تموز» العراقي قبل ربع قرن وإلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حَمام الشطّ في تونس. واطمأنّت إسرائيل بذلك إلى عقيدة الرّدع كخطّ دفاعي لا يقبل الشكّ في حصانته، وإلى مفاعيله النفسية لدى العرب جميعا.

اليوم، تضرب المقاومة اللبنانية هذه النظرية في الصميم حين أقامتْ لإسرائيل دليلا فاقعا بأن غزْواتها واجتياحاتها البرّية لم تعُد نزهةً عسكرية لأجنادها مثلما كانت

قبْلاً، وأن ضرباتها السهلة في العمق العربيّ لم تَعُد ممكنة من دون عقابٍ مبرِّح للعمق الإسرائيلي، وأن توازنَ الخسائر بات مُتاحاً معها ولم يَعُد مختلاًّ كما في السابق. إن تجربة صَدّ الاجتياح البّريّ الناجحة في الجنوب، وإيقاع أكبر الخسائر بالجنود والآليات المدرَّعة، وتجربة الردّ على الغارات الجوية في العمق اللبناني بالضربات الصاروخية الموجِعة للعمق الإسرائيلي، جميعُها تشْهد بالحدود المتواضعة التي باتت تستطيعها العقيدة العسكرية الإسرائيلية. وبعد اليوم، سيكون على إسرائيل أن تضرب الأخماس في الأسداس قبل أن تقرّر العدوان على منْ اعتادتْ على أَخْذِهم بسهولةٍ ويُسْر.

تلك حقيقةٌ **أولى**؛ أمّا **الثانية**، فهي أن اهتزازاً حادّاً حَصَلَ في ثقة المجتمع الإسرائيلي بعقيدة القوة والأمن لديه التي كان يمْنحُها إيّاهُ جيْشُه وشعورُهُ بأن هذا الجيش من الاقتدار والكفاءة بحيث يدفع عنه الأخطار. عمادُ دولة إسرائيل جيشُها؛ والأسُّ في تماسُك المجتمع الإسرائيلي الاطمئنانُ إلى أمنٍ يوفِّرُهُ هذا الجيش «الذي لا يُقهر»؛ وقوةُ الاقتصاد الإسرائيلي من استتباب الأمن «القوميّ» الإسرائيليّ ورسوخِهِ وثقةِ رؤوس الأموال والمستثمرين باستقراره؛ وتنامي التطور الديمغرافي في الدولة العبْرية بالهجرة اليهودية المستمرة إلى فلسطين مرتبط بشعور المهاجرين بالأمن في المجتمع الذي سيستقبلهم؛ وبقاء من هَاجر إليها من دون المستعمرين فيها رهْنٌ بالشعور بالأمن والأمان. حين يهتز ذلك كلُّه في أسابيع خمسة من المواجهة مع مقاومةٍ شعبية محدودة العَدَدِ والعُدَّة، سيتساءل أيُّ إسرائيلي مع نفسه: إذا كان هذا كلُّه قد حَصَل مع «ميليشيا» مسلَّحة ـ كما يقول له قادته ـ فكيف ستكون الحال مع جيوشٍ نظامية ذات إمكانياتٍ أكبر، وكيف لو قام تنسيقٌ وتعاونٌ بين حركات المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق؟[٢].

هل هي بداية العدّ التراجعيّ للمشروع الصهيونيّ القائم على الثقة المفرطة بالقوة والتفوُّق، وعلى الجبهة الداخلية المتماسكة في وجه العدوّ الخارجي لإسرائيل؟ وهو ما أدى إلى تناثر الطروحات الإسرائيلية وما ترشح عنها بالحديث عن مفاوضات مع سورية (وزيرة الخارجية ووزير الدفاع بشكل خاص) وإلى الدعوة إلى تجديد المفاوضات مع الفلسطينيين (أبو مازن) ثم التخلي عن سياسة (الانطواء) إلى الانسحاب المنفرد.

---

(٢) هذا ما يذهب إليه الصحافي القدير ديفيد هيرست: انظر: David Hirst, «Hizbullah Has Achieved What Arab States Only Dreamed of,» *Guardian*, 17/8/2006.

من المبكّر الذهاب إلى هذا الاستنتاج بكثير من القَطْعيّة والاطمئنان. لكن مشاهد الجنود الإسرائيليين العائدين بخيبةٍ من جبهة جنوب لبنان مُحطّمي المعنويات أو باكين، ومشاهد الدبّابات والآليات العسكرية المدمَّرة والمسحوبة من الجُبهة، ومشاهد جثث الجنود القتلى والجرحى مشحونة في الطائرات المروحية، وطوابير مئات الآلاف من الإسرائيليين النازحين من مدن الشمال الفلسطيني إلى الوسط والجنوب، ومشاهد مئات الآلاف من القابعين في الملاجئ، وصور المنازل المدمّرة والسيارات المحترقة وحرائق الغابات والحدائق، ومشاهد الهلع الجماعيّ عند دويّ صفارات الإنذار. . . كلها تشي بأن إسرائيل ما بعد ٢٠٠٦/٨/١٤ لم تعُد إسرائيل ما قبل ٢٠٠٦/٧/١٢.

المراجــــع

١ ـ العربيــة

كتب

إبراهيم، محسن. **آفاق العمل الوطني**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥.

ــــ. **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٣.

ــــ. **قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٤.

أبو خليل، جوزيف. **قصة الموارنة في الحرب**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠.

بقرادوني، كريم. **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**. بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١.

بلقزيز، عبد الإله. **الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية**. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩. (مسابقة د. سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي)

ــــ. **الإنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠.

ــــ. **حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين؟**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. (دراسات سياسية)

ــــ. **ماذا تبقى من الأمم المتحدة؟ في العدوان على العراق وعلى المجتمع الدولي**. بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩.

ــــــ. **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

البنا، حسن. **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا.** بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، [د. ت.].

الخميني (روح الله). **الحكومة الإسلامية.** ط ٢. بيروت: مركز بقية الله الأعظم، ١٩٩٩.

شرارة، وضاح. **دولة حزب الله ـ لبنان مجتمعاً إسلامياً.** ط ٣. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

العبد، عارف. **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٠)

النراقي، أحمد (الإمام). **عوائد الأيام.** ط ٣. قم: مكتبة بصيرتي، ١٤٠٨هـ/[١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م].

دوريــات

الأخبار (بيروت): ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

البلد (بيروت): ٧/ ٢/ ٢٠٠٦.

حسيب، خير الدين. «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣١، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

حوجي، جاكي. «إخفاق الإعلام.» **معاريف**: ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦.

السفير: ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦، و٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

الشرق الأوسط: ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦

ليئور، غاد [وآخرون]. «الحرب في أرقام.» **يديعوت أحرونوت**: ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

معاريف: ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦؛ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦، و٣١/ ٧/ ٢٠٠٦.

هآرتس: ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦؛ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ٢/ ٨/ ٢٠٠٦، و٩/ ٨/ ٢٠٠٦.

يديعوت أحرونوت: ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦؛ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦، و١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

نـدوة

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

وثيقـة

«البيان الوزاري للحكومة التاسعة والستين، حكومة دولة الرئيس فؤاد السنيورة.» <http://www.pcm.gov.lb>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Cordesman, Anthony H. *Lebanese Security and the Hezbollah*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2006.

Woodward, Bob. *Plan of Attack*. New York: Simon and Schuster, 2004.

Periodicals

Fisk, Robert. «Hizbollah's Response Reveals Months of Planning.» *Independent*: 16/7/2006.

Hersh, Seymour M. «Watching Lebanon: Washington's Interests in Israel's War.» *New Yorker*: 14 August 2006.

Hirst, David. «Hizbullah Has Achieved What Arab States Only Dreamed of.» *Guardian*: 17/8/2006.

Document

Cook, Jonathan. «Lebanese Deaths, and Israeli War Crimes, Kept Off the Balance Sheet.» 16/8/2006, <http://www.informationclearinghouse.info/article14582.htm>.

مركز دراسات الوحدة العربية